



کتابخانه مرکزی و مرکز اسناد دانشگاه تهران

بخش دیجیتال

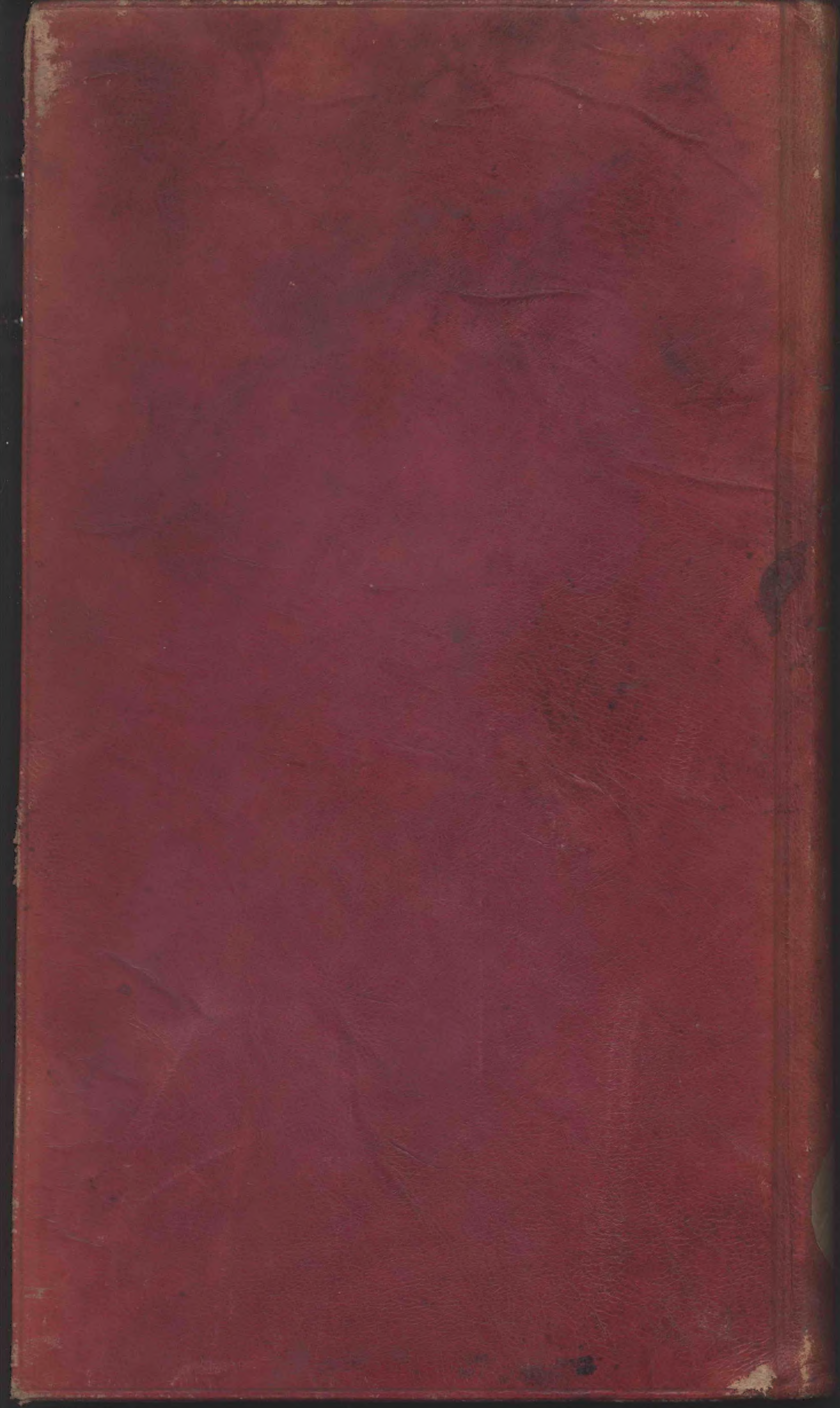
نام کتاب: المقتصر فی السیرة المختصر

مؤلف: ابی العباس احمد بن محمد حلّی

شماره کتاب: ۱۱۵۸

اندازه: ۲۷/۵x۱۶

تاریخ تصویربرداری: مرداد ۱۳۸۹



المقتصر من شرح المقتصر

ابن خلدون

سالم الدين في فقه آل ياسين



کتابخانه مرکزی دانشگاه تهران

از مجموعه نسخهای خطی اهدائی

سید محمد مشکوة

۱۰۸
۲۹۳
۱۷,۵۸۸
۲۷,۱۵۱۹۲

مركز الفقيه العاملي

الحمد لله القديم الديان الكريم المنان المفضل نوع الانسان على مثلكم في اكله
 بتعليم البيان وتوضيح الشرايع والاديان وراى المتفضل عليه بالتكليف المودى الى اكله
 في الجنان والمطلوب عليه في اللطف اكارسته لمرحفات المقصود والركات
 لغيران تحفه على ما اولنا من الاحسان وعين من القرآن حمد الحجة عليه السلام
 وثبت به الجنان والصلوة والسلام على اشرف نوع الانسان المبعوث الى الناس
 والجان والمؤيد بالهدى والبرهان محمد سيد ولد عدنان وعي اليه سبب الالحاد
 واما الرجاء صلواته على الميزان وتبلغ حقيقة الرضوان ما تعاقب اجد به ان وسبب
 النيران **ولقد** فمى فوغت من الكتب بجمع اعني المذهب الباع في شرح مختصر
 وكان كافي في حل رموزه وترداته وافي بالرسالة الى شعبة وتوفيقه موصلا الى
 غيبه وحقيقته مستندا على حصر الاقوال وذكرها بالمقام اوله في فروعها وادوارها بحجة
 ان اعتراضات ومجيبات الجواب عايرد في الابداد وما يليق من التفريعات والظواهر في
 في التبيينات وان طنا بالمسائل الموصلة اليها في مطالع الاذكياء فخرج حمد الله وطه
 العيون بها والقلوب سناء في الهتدي في قابل الحفظ منه فرجا المستكبر حجة واستغنى
 فاحققت منه ما يليق به الارساد في خلافة تارة ويصلح ترداته دون الحب والظن وال
 لزياده في الازاخرت يكون كافي شمه لكتبا اذ جعلت ذلك موكولا الى ذلك الكتاب ومما
 بالمقتصر من شرح المختصر والمقدم قبل الدعوى في البحث مقدمه في علم الربا في علم الربا في علم الربا
 يقع الكتاب به فيها **باب** في فطراد به **باب** في السعيد ابو جعفر محمد بن الحسن الطوسي في المذهب
 قدس الله روحه وبالسجني مومني في المذهب محمد بن الحسن الطوسي في المذهب محمد بن الحسن الطوسي
 وبالكلمة اكل مع السيد المرتضى علم الهدى طاب ثراه وبالرجوع بومع الي جعفر محمد
 ابن بابويه وبالحكمة باضافه اية على ابي الحسن ابن بابويه في رضي الله عنهم و
 عنه بالغيبه وعي ابيه بالصدق وعنه بالصدق وفي الغيبه وبالحسن في
 ابن ابي عمير النعماني وبابي على احمد ابن الحسين وعنه بالقديم وبالحق في

[illegible]

1187

حافظه مثل ما ذى سبب ادراكه احد هو اسن الطائفة طم حيلوا لذي لون فقط
ذلك بنطاسيا ثم انقطع ذلك الثاني قلنا ثم كن هناك قوة اخرى كحفظ تلك الصورة
المدرسة بعد غيبها ويرسم فيها ان هذا العظم صاحب هذا اللون لا يعود موقفا لموس
بعد انقطاع ناديه والصورته فلهذا قلنا وهو معنى للمعنى ترك وهو خزانة ومحتلها
موجوده الطل الاول من الدماغ الثاني هو وهو قوة تترك بها النفس معان جزية لم يتا
من الحواس الطائفة اليها كالبصر والسمع والشم والذوق واللمس والحرارة والبرودة
مخفي في الذنب وادراك الكيفيات في النجاسة فتترك هذه الحواس ادراكا جزيا ويحفظها
كما يحكم كل الحواس في سائر هذه وحفظ كل الدماغ لكن لا يحفظها موقفا بل يحفظها في
الحافظة والاسنان هذه القوة حفظ المعاني الجزية المادية اليها من الوجود فثبتت الي
الوجود كسبيل الخيال الي بنطاسيا فكل ما تترك تركه الصورة والخيال كحفظها او رسمه
المعاني الجزية والحافظة تحفظه ومحلب البطن الموحى من الدماغ وهي الذكوة لان الذكوة لا يتم
الا بها الخيال والتخيل وتبين هذه القوة تركيب الصور لما حوزة في الحواس تترك
والمعاني المدرسة بالوجود بعضها في كبريا صورة انسان له جناحان فتارة تترك
الصورة بالصورة وتارة تترك المعاني بالمعاني وتارة تترك الصورة بالمعاني كقصر الصورة
عن الصورة والمعاني عن المعاني فان كان النصف بسبب القوة العقلية مستبقة مقهورة وان
وان كان بالاسنان تسمي حال دون نصف عقلية تسمى بتخيلها ومحلب معد البطن والخيال
والترتيب فالحس تترك وتراد به بنطاسيا والى فطة راد بها الذكوة والمخيلة راد بها
المعقولة فثبتت هذه المعاني من الحس في صور عليها ستمت كما سبق في موعيد الاوسط
من الدماغ فقد حصل في هذا الحقائق الحس تترك لادراك الصور والخيال كحفظها والوجود
لادراك المعاني والحافظة كحفظها والتخيل كحفظها والترتيب في الحس تترك راد به بنطاسيا والحافظة
يراد بها الذكوة والتخيل يراد بها المعقولة فثبتت هذه المعاني من الحس في صور عليها ستمت كما سبق
معينان يخفى بالاسم الوهم والخيال وفي الدماغ تلك تجويفات وتقال تلك بطون
لاول فيه قوتان بنطاسيا وفي مقدم الوهم والخيال في موحى في الثانية فيه القوة التي
في اوله وفي اخره والثالث هو البطن الموحى فيه الحافظة فقط وفي التجويف المقدم الي التجويف
الاوسط جسم بالبرودة وله قوة وان عند تارة وتقصا اخر فاذا امدت وانقصة
الحس الجزية الذي بين التجويف المقدم الي التجويف الاوسط وقوت الصورة التخليقية الي
القوة

القوة المعقولة واعاذا انقبض هذا الجسم المتب بالبرودة خيط وسيد المجري في
الروح من التجويف المقدم الي التجويف الاوسط ويبلغ وصول الصورة الى القوة
المدرسة ثم نقول حركة هذه البرودة في الامتداد والقباض مختلفة في الناس على قدر
الامن والادوية فان كان جوهره غليظا باردا كانت حركته بطيئة فلم تنفذ بسرعة ولم
تسال الروح من التجويف المقدم الي التجويف الاوسط ويبلغ وصول الصورة
الي القوة المدرسة ثم نقول حركة هذه البرودة في الامتداد والقباض مختلفة في
الناس على قدر الامن والادوية فان كان جوهره غليظا باردا كانت حركته بطيئة فلم
تنفذ بسرعة ولم تسال الروح من التجويف المقدم الي التجويف الاوسط سبعة فكل
هذه الانسان غليظ الطبع قليل الحفظ وان كان معدلا كان حيدا لادراك سريع الحفظ
وان كان مفرطا في الحرارة كان سيدي الانتباه مشوشا الفهم والبطن ان اول
ان يكون مزاجه رطبا لطبع فيه صور الاشياء السوء ومثي كان ضعيف الرطوبة
ضعف تخيلته لان الرطب يترسب الاخذ ستره الترك واليا بسن بطيئا اما
كان معدلا كان جيد التخيل يترسب العقل السليم ويقيه ويورده حواسه
كان البصري وقت الصبح احسن من غيره لكون الارواح الداعية فيه رطبة فيسهل
قبولها لتلك الصور والتجويف الثاني يجب ان يكون مائلا الي الحرارة لان الكمال في
الحاقي سني شي ودرك في حركته واكثره انما تتم بالحرارة في الكمال تتم بالحرارة فان كانت
تلك الحرارة كثيرة كان تلك الروح سيدي الانتباه فكانت الاكثر مشوشة وان
نقصت كان الفكر ناقصا او ابطئا وكان حاسا بكمية وان كان معدلا في الحرارة
والبرودة كان صاحب تفكير سريع الجواب احسن الاستنباط والتجويف الثالث
يجب ان يكون مائلا الي البس لان الحفظ لا يتم الا بالبس فان قلت هذه الصفة
الحفظ وغلبت اسنان فثبتت اسبانتها وت الناس في البرودة والحفظ حلال
الدهن وعظمه وتقدر سيم من مشقة الاعراض والاحكام ومث كماله في والجمال
مقابل البطلانة ولذا كانت الصفات السلبية صفات الجبال لانه لها شدة لان
الحس العظيم في محال الطيور كما ان اللطيف من في محال الحف وابطون وادرات بصا
وضعت الا فكا رعت ادراكا كليل من صفاته فيسور باع ادراك اللطيف منها او واطني
احسنه الخلق الي كل صنف منهم عالم ونسب البصا الي الحس لطيف لوجوده خاصته عند

الاصناف والصفات في العلم والاختصاص بهم او جبرونه في باب التنبؤ بالذي على
العلم لانه اذا قدرت افكار العلم وعن امر كان قصور افكارهم غيرهم اولى وذا ^{اشارة} اسم
واضافه الى النبي طرب رجوع عن العينة الى الخطاب فكانه قال الموضوع هذه الصفات المذ
كورة ركبهم وهذا مثل قوله تعالى الرحمن الرحيم مالك يوم الدين اياك نعبد واياك نستعين
قد التفت اليكم من الخطاب الى الغيبة بقوله تعالى حذر اذا كنتم في العلك وجربا بهم برب
طبة ووجواها والرب المالك والاله ان الله كما ان خلاص وهو كماله عظيم قال رسول
ص والاله الاسلام منفسا وسبعون بغيره على ما مضى ان الله لا اله الا هو دعوه امير عاين
تبع لقوله تعالى ربكم دعوي استجب لكم فخلصين له الدين الا خلاص تنقذ العلم وتطهره
من الرياء ويقبض الله ابراهيم خالصي الخاطئة شي ساق المصحة وبنائه وختمه الى القرينة
وسمي بهذا النوع ان قباس فاذا اسلمتمكم كلامه ووصوله بكم من كلام غيره فان
لكلام الله تعالى كلام الرسول سمي قبسا وان كان في كلام اسوا سمي قبسا وقبسا
ما حوذا من قبس ويوحي من النار فكانه قد نور كلامه وشرفه حيث وصله كلام الرب
جلى جلاله ومجوزان لا يريه الا قباس ويكون معه كلامه فاذا دعوه فخلصين اي اخلصوا له
وعاينكم ولا تدعوا ولا تشركوا في دعائه لانه لا يقدر على اعلى عطا السؤال وكشف
الشيء الى الاطلاق هو قال تعالى انه في ايتهم ما دعون من دون الله اني ارادني الله
بعض من بن كاشفات حظه او ارادني برحمة من من مكات رحمة في حبسي الله عليه
انتم الموكنون فلانتم جاحظ من غيره سوا كانت حظيرة او حيرة في بعض ان جبارا وسج
الله تعالى في موسى اسلمني كل محتاج اليه حتى علق شاك ومعه عينك ويكون
قوله له الدين بالرفع على انه مستبد اوله خبره فوصفه بكونه تعالى له الدين وذلك
صف من اوصاف الكمال بقوله له الملك له الدنيا والخره وهذا مثل قوله تعالى مالك يوم
الدين ويوم يوم القيمة والدين الجزا قال كاترين تدان اي كما تجزي تجزا وفي اسمائه
الدينان كما يدعي القتي يوافيان به قيل من يزرع النور لا يقدر رجايا واما سمي
يوم الدين لانه يوم الجزا اذ فيه يقع جزا العباد باعمالهم في مثل مقال درة خيرا
يره وفي مثل مقال ذرة شرارة **قال** طاب لراه وصلى الله على اكرم المكنين
وسيد الاولين والآخرين محمد خاتم النبيين وحي قرة العظماء وذرية الاكرمين
صلاة تقسم ظهور المحمدين وترفع انوار انوار الجاهدين **اقول** الصلوة من الله الرحمة

والقرب

والقرب ومن الملكة الاستغفار ومن ان من الله عافا ذاقني صلى الله عليه كان
رحمه وقربه ووصله واذا انقضى صلت عليك الملكة من الله استغفر واكن قال الله
والملكه يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به ويستغفرون للذين امنوا واذا انقضى صلت
فلان كان معناه دعاه قال الله تعالى وصلى عليهم اي وادع لهم وفي الحديث في دعوي
الي طعام فليجب ومن كان صاعيا فليصلي اي فليدع لارسل الطعام وقال الاموي
شعرا يقول انني وقد فوضت موقلا يا رب وفي اي الاوصاف والوجع قال عليك
الذي صليت فاعطني ثوبا فان حببت لمرء مضطجعا وان اكرام الاتقا قال الله تعالى
ان اكرمكم عند الله اتقاكم والموسكين جمع مرسى وهو مراد في الرسول والنبى هو الناس
المجربون الله بغير واسطة البشربل بواسطة الملك **قال** او بالتمام ليقض عجز
الامام فانما يخرج عن الله بواسطة البشربل والنبى والوفيقين الرسول والنبى ان
الرسول هو المبعوث من الله بكتاب والنبى هو المبعوث من الله وان لم يكن بكتاب
واكمل الانبياء جمع الوصفين قال الله تعالى ولقد منسل على موسى ومعه د العظام كان
رسول نبيا وان جاز عن الله فيكون بالوحي وقد يكون بواسطة جبريل عليه وقد يكون
بواسطة غيره من الملكة وقد يكون بطريق الالهام وبطريق المنام قال رسول الله ص
الروية احسن من الرجل جبر ارض سته واربعين جزءا من النبوة واكثر انبياء بني اسرائيل
كانوا من هذه القبيلة وكانوا كثيرين فمستشرين في الارض وكانوا بمنزلة العلماء وكلمهم
منقطعين الى الله تعالى فانهم من الدنيا راضين بها وكانوا يجتهدون عن الله تعالى
قد يكون بالوحي وقد يكون بواسطة جبريل عليه في قلوبهم الهاما وتنبت بالقبيل ويجوز
الملكه فيذ افرق ما بينهم وبين العلم وعلم من هذه الامة المستعملين لعلومهم عن ربهم
فقال رسول الله ص علمي امي كانبيا بني اسرائيل واسيد هو المظهر في قوله قال
الحسين بن احمد بن الحسين السيد العالم العاقل وقيل العلم الحسن الخلق وقيل السيد المطهر
ولنبى ص والاموصوف بكل من هذه الصفات فهو احق باطلاق اسم السيد عليه
فان عبد السيد ولد ادم ولا خوروي السيد رضي الدين علي ابن طاهر وس في كتاب
المعاذر بسنده الى اسمعيل بن محمد العمري عن عرو قال قال رسول الله ص لما
افترق ادم الخطيئة رفع راسه الى العرش قال اسئلك الله بما الله بحق محمد لما غفرت لي قال
الله تبارك وتعالى ادم كيف عرفت محمد ولم اخلقك لكني لما خلقتني وخلقني في ربي

ونفخت في روحك فرفخت راسي فرائيت على قوائم العرش مكتوبا لا اله الا الله محمد رسول
الله فقلت انك لم تصف الي اسكن الا اجابك الخلق اليك قال فقال الله ليعصم
با ادم انه لا جبا خلق الي واذا قد سالت بحقه فقد عرفت لك فلو لا محمد لما خلقت وروى
في كتابي محمد اسعد في كل موطى ونظر ادم الى طائفة من ذرية سلال نورهم واذا في اخرهم
نور واحد نور ساطع على نورهم يسع قال يا رب ما هولاء قال هؤلاء الانبياء ومن ذريتهم
قال انهم يا رب فاني لا استطيع ان احصيهم قال هم ما عاين الف واربع وعشرون امة
ينبي المرسلون منهم ثمانية وعشرون نبيا موسلين قال فاني لا نور من الانبياء
ساطع على نورهم فقال ليعصم عليهم جميعا قال وفي هذا يا رب وسمي اسمهم قال عند محمد
نبي ورسولي واميني وخبري وصفوقي وخالصتي وجيبي وخيلك واكرم خفي
علي واجهم الي وارسم عندي وارفعهم مني واعرفهم في وارجمهم على وحلي والبيان
يعتقنا وصدقنا وبرنا وعفو او عفا وعباده وحسنوا وورعنا وسلي واسلمنا وعفوا
ومخروا اخذت له مواثيق حمله عرس في داود منهم فخلاني في السموات والارض بالانبياء
الا قور بنبوتهم تنزهوا آمن به يا ادم تروى مني قريبا ومنزلة وفضيلة ونورا وقارا قال ادم
امنت بكم ورسوله محمد قال الله ليعصم قد اجبت لكم امركم يا ادم وقد اركبكم فضلا وكرمة
انت يا ادم اول الانبياء والرسل وانك محمد خاتم الانبياء والرسل واول من ينشق عنه
الارض يوم القيمة واول من يبعث الي الموقف واول شافع واول شفعه واول
قارع واول بابوار الجنان واول من يغفر له واول من يدخل الجنة فقد كنتك به فانت ابو
محمد فقال ادم الحمد لله الذي جعل من ذريتي من فضله هذه الصفات وسبقني الي الجنة
ولا احده وموفاكم النبيين وقال له بخت والساعة كرسى ريان كما ويسمى احد
باذنه وقال صر في قال اناني فقتلوه ويسمى محمد واحده استغاثا له في الحمد وهو في السماء
احمد لانه اكثر من في اسماء محمد او في الارض محمد كثره خصاله الطمودة وكان شهودا لغيره عند
مجيبه وعند مفضله فلم يبق رجلا الا ابتداء بالاسلام ولا صاحب رجلا الا كان الرجل هو
الذي كان يخلي يده او لا وقف مع رجلا بجاهد الا كان الرجل هو الذي سيفر او لا
حتى قال الله في حقته وانك لخلق عظيم وعده اول رجلا اوله واول اوله رضي عليه
اجل الله كغيب وابن الاعرابي قال له اسبح في المساء بالحامدة وقال الحمد لله الذي
سبوا والطائفة الموصفين بالظنرة وبن النراسته القدس والمراد عنهم صلوات الله عليهم من

الله وروى

الله وروى ان سيرة كاحد وانواع المعاني قال الله ليعصم اني اريد الله ليعصم اني اريد الله ليعصم اني اريد
البيت ويظهركم تطهيرا واذرية القارة والقسم فضل المستطيل ومثله القطع والكسوة
لقصم بانها افضل المستديرة قال قصم طوره وقصم عوده والعروة الوثقى لا انفصام لها
والحمد في جميع محله وهو الخاتم والحد الرجل في دين الله امر عال عنه وعدل وان غام
الانف بالتراب وبوكتاية غلبا لغته في اسانهم واولاهم وذلك لان اشرف موضع كبد
هو الوجه واشرف موضع منه الانف فاذا الحق باوضعه انكيا وهو ما يعني بان قد ام
كان في غاية الاول والى سانه واما هذا المكنى والجود ان الخارج العلم قال محمد **قال**
طالب تراه اما بعد فاني مود لك في هذا المختصر خلاصة المذهب المعبر بالفاظ مجرودة وبعبارة
موجزة تطويع على خبته وتوصلك الي شعبة مفقودة اعلم بان في سبيله ومخرجي دليله **اقول**
اما بحمد فينا مع اساطير تقديره مما عني في سيرة محمد الله وهذا دخلت انما في خبرنا
لا شطوطه وكله سيجي فضل الخطا يوفي بها اذا اريد الانتقال من كلام الي كلام وطاعة الله
وانني عليه وكذا النبي وصلى عليه فصل بين هذا التحيد والصلوة وبين ما هو بعد ده بقوله
وبعد وقيل ولا ينكح ما داود ابني صفة قوله وانك في فضل الخطاب وفضل الخطب الذي
اوتيه داود ابنيه علي المدعي واليمين علي من الكثرة انما سميت الحكمة بفضل الخطاب لان خطبا
المعصوم لا يتوصل اليها قبل وسبب الامتنان علي داود بهذه الحكمة واختصاصه بها انهم
كما في القصة وفي اول زمانه تجاكم الحفيم الي سلسلة في بيت المقدس ويقتل كل واحد من الذين
والمدعي عليه الدعوي بالسؤال والجواريتا ولي كل واحد منها سلسلة في اصحابها كما
محقا ومن لم يعلما كان مبطلان في تعق ان رجلا اودع رجلا اخر حواجره فقال له الله
بنين وبيك السلسلة وقد كان الدعوي سباعا كان الجوف وجعل الجوف في جوفه فاص
الي السلسلة قصي المدعي دعواه ثم تناول السلسلة في جهنم قال المدعي عليه نعم فقال لهم
هذه الحكاية زفتها اليه ثم يدعي الي السلسلة وقال اللهم ان كنت تعلم ان الله في الي
او دعي اياها عندي وليست الآن عندي فقد فني فتناول السلسلة في اصحابها فصيح
عندي بني اسرائيل وقال هذا امر عظيم وان الحق لا يكون الا في طرف واحد فرفع الله
السلسلة واوحي ادودع ان الخلق قد ينجو جنثوا فان حكم بينهم مع الله اعي الينته علي المدعي
واليمين علي المكنى والارادة الاملاء والاقاد والاختصاص رخصت انزوا ليدعوا اليه
وخلا آسني حبه ولبابه والمذبح المسك واصطلاح الدين والمجهر لتحقيق تقضية المهاد والحد

ابن النضر وانه محمد بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله الكوفي ما يراطل وعليها على الكا
قال طاراه وشبهه الشيخان بالواقف **اقول** اختلفوا في تحصيل الادل قال الشيخان
حمزة وابن ادريس الفخاري واهلنا المصنف والمصنف وهو المحدث والصدوق وهو المحدث
مدينة والادل الواقفي مائة وثلاثون درهما والمدني مائة وخمسة وخمسون درهما **قال** طاراه
وفي نجاسة البير بالملقاة قولان احوطهما **التحصيل** ذهب الشيخ في رواية وكذا في الفروع
الي نجاسة البير بالملقاة النجاسة وان لم يتغير بها وهو مذاهب المعينة وتكثيره وان
ادريس والمصنف وذهب الشيخ والادل وغير المحققين الي عدم التنجيس اليه التغير بغيره
بالنزع حتى يزول التغير وتكون ما ورد في التقدير لا دون التغير على الاستصحاب وذهب الشيخ
الى تنبيه الي عدم التنجيس وجوب النزع وهو قوي **قال** طاراه وكذا قال النجاسة في
المسك **اقول** نزع عطفي على جيب ليزيح الكل وعنده وان لم يتغير المادة وانما ينسب القول
الي النجاسة لانفرادهم به وعدم ظهورهم بغيره بل عليه نطقا وعلى ما ذهبه من قول النجاسة
مسكونه واكثر اصحابنا على عدم الفرق بين قليل الخمر وكثيره وذهب الصدوق في المعينة
الي وجوب عشرين دلوانا في القطر منه وهو في رواية زرارة عن ابي جعفر وزيد بن
المصنف فرق بين القليل والكثير كالماء وبأس **قال** طاراه والشيخ المصنف في
اقول نسبة الاحق الي ابي السبقة الي القول به ولم يذكره في مقدمه من اصحابنا كالمصنف
والمعينة والسيد لعدم الظهور بحدس بل عليه بالمنطوق لم يجرم به في النجاسة واختاره في النجاسة
ويكن ان يجرم عليه بانه خمر فثبت له حكمه قال الشيخ في الحكم وقد سأل عن النجاسة
تشر به فانه حرم محمول واما المصنف فيقول ما لم يرد فيه نص **قال** طاراه والشيخ في
الدهاء **اقول** قال المصنف ان عرف من اصحابنا قايلا به سواء وفيه تفرق المتأخرين
كالقاضي وسائر ائمة ابي ابيس ولم يفرق المعينة بين النجاسة وغيرها اوجب عليه خمسة وكثيره
عشرة وقال الله صلى الله عليه وسلم في مصباحه ينزع لوز لوي عشرين ولم يفرق بين النجاسة
فصله الي القليل والكثير ونظر الشيخ في مطابقة النجاسة وهو المحدث **قال** طاراه وكذا قال
النجاسة في الفرس والبقرة **اقول** النص ورد في الحمار والبعير وفي رواية عمرو بن محمد عن
ابي جعفر عن قال سألته عن النجاسة في البعير والبعير والجل قال كره في ما وان كان كثيرا وهو ضعيف
وان كان ضعيفا لم يكن يوجب بها الشهرة ومنه التسوية فيها بين الجمل والحمار لا يستقطر
استحقاقها في الباقي النجاسة بها الفرس والبقرة وخمار المصنف في النجاسة وطائفة النجاسة في النجاسة

والحق ما لم يرد فيه نص على الخصوص **قال** طاراه وللوزنة عشرين ذابا في رجول
اقول العذر في شمان باسنة وينزع لوز عشرة ذلاء ورطبة وينزع لوز رجول
ولم يستند ما روى الصدوق في كتابه عن ابي بصير عن ابي عبد الله عن قال سألته عن لوزة في
في البير قال ينزع منها عشرة ذلاء فان كانت ذابا في رجول رجول في المعينة في
وان وقع فيها عذرة باسنة ولم تدب فيها فتقطع ينزع منها عشرة وان كانت رطبة ذابا
وتقطع ينزع منها خمسة وان كانت باسنة ينزع منها عشرة ذلاء فالصمد واحد وفي تنج
لفظ الرواية وجعلنا الاربعين على الاجزاء الخمسين على الافضل والشيخان في النجاسة
في سبب الاول النجاسة لتفصيل الي الرطبة والباسنة والحق وجه عدم النجاسة الرطبة عن
المصنف والشيخ بعد وقوعها في البير والحكم بالنجاسة متعلق على الذوبان والنجاسة في
النجاسة في الرطبة على ما لو فرض عدم النجاسة في الرطبة كالتغيب بالعدسة الثانية في النجاسة
حمسين وعلى وجه ترجيحنا الا حوطية والمصنف في النجاسة **قال** طاراه وفي النجاسة
والمروي في دم ذبائح رثا من ثلثي ابي اربعين **اقول** المصنف في النجاسة في الدم
اربعة الاول في القليل خمسة وفي الكثير عشرة قاله المعينة الثاني في القليل عشرة وفي
الكثير ثلثي ابي اربعين قاله المصنف في العذر القليل عشرة والكثير عشرين قاله الشيخ في
النجاسة في الدم ما بين الواحد الي اربعين قاله السيد فان قوي قول المصنف فان النجاسة على
النجاسة وما روى في ابي اربعين على الافضل والاحوط مذاهب الشيخ في **قال** طاراه
والحق في النجاسة بالكل موت النجاسة والارنب والشاة **اقول** روي الحسين بن سعيد عن
عن ابي عبد الله عن قال وللشاة عشرين او ثلثون او اربعون والكلب وشبهه قال الشيخ
يزيد في قد جسمه ويزيد في النجاسة والنجاسة والارنب والخنزير في
المصنف فطوره اكا في ما لم يرد فيه نص وما قاله الشيخ في فروع النجاسة **قال** طاراه
روي في النجاسة سبع او عشرة **اقول** في رواية الشيخ بن عمار عن ابي جعفر عن ابي عبد الله
على عكا في النجاسة لاجلها ومثلها يوجب البير ينزع منها دلوان وثلاثة فان كانت
وما اشبهها فتشاور عشرة وهو مذاهب الصدوق وفي رواية عمرو بن محمد عن
وقال النجاسة ينزع منها اربعون وبع قال يحيى والقاضي وابن ابيس واختاره المصنف في
المعينة مذاهب الصدوق لانه استدلال بالمنطوق وهو القوي **قال** طاراه وللشاة
اربعون وفي رواية **اقول** في السنون احوال الاول اربعون قاله الشيخان واما النجاسة

الطهورية الزائدة يكونه صار مستحقا في رفع الحدث فلو كان قادم اجزم بحسب الناحية في سنة
الاول ولا يطلى الصلاة ما وقع على البدن او الثبوت فيه لا صلته بقية على الطهارة وطهر
او لا يجزئ حيث قال ولم يخط راسه لم يجز ما وجب وهو غيب وكذا عبارة المفيد في المصنف
حيث قال وان ارتس فيها جنب او لا قها جسمه وان لم يرتس فيها باجمعه فسد راسه
بذلك وجوب تطهير ما ينزع جسمه دنا، ويمكن ان يراد بالفساد تعطيلها باخراجها عن حد النجاسة
بما فيها في رفع الحدث وبطلان وجوب تطهيرها التطهير الذي للنجاسة لان بوقوع الجنب فيها وقع
رفع الحدث بما فيها عافيتها عن غسل ونفث على شتمها واما الرابع فمقتول الاقوي رفع
الجنب الحدث في الجنب هناك جنب العامة لا لمقتضى سبب حكم الطهورية عزها واما ما هو في حكمه
الحكمية من الجنب وكذا ما قيل بالارتقاء حدث الجنب به وذهب الشيخان الى انه لا يطهر وهو
لعدم المقتضى لبطائه وفي الروايات المذكورة استحقاقه بطلانه لنا وجوه الاول اصله الفصل
الثاني اصله براه الذم من وجوب عادته ان لا يغتسل ما قبل كوض صغير او ما به ونوي
بعد تمام النجاسة فيه واصلها الماء الى جميع البدن ارتفاع حدثه اجماعا على البيروني حتى
الشيخان بما رواه منصور بن حازم عن ابي يعقوب وهو عن ابي بصير عن ابي عبد الله قال اذا
انثى البيروني جنت ولم تحب ولو او لا شيء توفيقه فيتم بالصعيد فان رب الماء ردت
الصعيد ولا تقع في البيروني فسد على القوم ما واثم ذلك على تحريم الوقوع بصيغة النهي وكني
بوجوب فساد النية فطلى الجنب وعلى تخميس البيروني جواز النجاسة في الطهارة الماء ولو لم يجر
ونفسه على القوم ما واثم حلت على الكراهية او على كونه غير خال عن النجاسة اذ هو الغالب في
السفر وقد يراد بالفساد التعتيل دون النجاسة واما خبره في هذه السبيلة فمناسبة
المقتضى فلو المذهب عنها وما اقتراح بعض الاصحاح ما يدعيها في الكتاب **قال** طاب ثراه
طهارة على الجنب به قولان اجماعا **اقول** المشهور ان المصنف لا يرفع الحدث ولا يزيل النجاسة
وهو المعتمد ومذهب جمهور الصحابة ونذر الصدوق في الاول حيث اجاز الوضوء بالورد
سعيد في الثاني حيث يسوغ ازالته النجاسة بكل ما **قال** طاب ثراه وما يرفع به الحدث الا كبر
ثم وعلى يرفع به الحدث ثانيا قولان المروي **اقول** اما المستعمل في الغسل المندوب
الوضوء يجوز استعماله في رفع الحدث قطعا واما استعماله في الحدث الاكبر فانه في نفسه قطعا ويجوز
به ازالته النجاسة ثم على يرفع الحدث به ثانيا كبر او صغير قال الفقهاء والشيخان لا ولا خلاف
المعروف قال السيد وبن ريس واختاره العلامة وهو المعتمد ولو لم يستعمل ازالته منه وهو اختيار
الشيخ في طهارة طه **قال** طاب ثراه وفيما رآه الجنب اذ لم يقرب النجاسة قولان صحيحا على ما لا يخفى **اقول**

الحق ان حكم الغسله حكم غسلها قبلها وتبرؤ مذهب السعيد فان كان المصلي يجب مما يجب
غسله مرة واحدة كان المنفصل في الثانية طهر مع زوال النجاسة بالاول وان كان يجب غسل
مرتين كما بول حكم بطهارة الثالثة وان كان ما يغسل ثلثا كالجذء وحكم الطهارة الرابعة او سبعا
كالخمر حكم بطهارة الثامنة ولا فرق بين الموت والبدن والانية وذهب السيد والمرنفي
الى طهارة المنفصل سواء كان في الاول او الثانية وهو مذهب الحسن بن ابي عمير وخبره
ابن ريس وذهب المصنف والعلامة وغير المحققين الى نجاسة المنفصل وان زاد عن عدد احوال
قال طاب ثراه وفي سورة لا يوكل كونه قولان وكذا في سورة المسح وكذا ما اكل الجنب حلو
موضع الخلاف من عين النجاسة **اقول** السور بالبراءة قليل فضل في سبب الجوان وفيه
الاول طهارة كل سور طاهر حيوان طاهر واما نجس سور النجس وهو مذهب علم البير
واختاره المصنف والعلامة وهو الحق الثاني في نجاسة سور الجلال والمسح وهو مذهب
على الثالث في نجاسة سور كمالا يوكل كونه ماعدا الطهور وغيره كمنى النجاسة كالفارة والهمزة
وهو مذهب الشيخ في طهارة كمالا يوكل كونه ماعدا الطهور وغيره كمنى النجاسة كالفارة والهمزة
مذهب الشيخ في طهارة كمالا يوكل كونه ماعدا الطهور وغيره كمنى النجاسة كالفارة والهمزة
قال طاب ثراه وفي نجاسة الماء بغيره كالماء في الدم قولان اجماعا **اقول** النجاسة
قال الشيخ في طهارة كمالا يوكل كونه ماعدا الطهور وغيره كمنى النجاسة كالفارة والهمزة
ابن ادريس نجاسة واختاره المصنف والعلامة وهو المعتمد **الركن الاول في طهارة الماء**
قال طاب ثراه وفي مستباحين الدواب الى الاصل قولان اجماعا **اقول** مذهب
السنة واختاره المصنف والعلامة وهو المعتمد وقال الصدوق وابو علي انه نافي **قال**
طاب ثراه ويجزم استقبال القبلة واستند بابه ولو كان في ان ينيته على النجاسة **اقول** خرم
الاستقبال وان استند بامر مطلقا مذهب الشيخ وعلم الهدى والمصنف والعلامة وهو الحق والكراهية
مطلقا مذهب ابي علي والخير في الصحاري والغوات والرحضة في ان ينيته مذهب
والكل جمعة في الصحاري والاباحية في ان ينيته مذهب المفيد **قال** طاب ثراه وكذا
قولان استنبها انه لا يخفى **اقول** لا يجزئ غسل الوجه في الغسل الى المي ذروني
على اليد من المرفقين الى اطراف الاصل به ولو كس بان غسل في ان يغسل الى ان يغسل
وهو مذهب الشيخ وابي علي وبن حمزة وسائر المصنف والعلامة وقال المرفقي وابن
انه مكروه **قال** طاب ثراه وفي ثلث اصابع **اقول** المعتمد في اجزاء المسح حصول مسحا ولو

اصبح واحده حده وهو مذبح السج في الذكر كنه وبه قال الغدبان الحسن وابو علي وسكان
والنقي وابن ليس وقال في ثي لا يجوز اقل من ثلثه اصله مضموم من الاختلاف في البدن
الراس اجزاء مقدار اصبع واحد **قال** طاب ثراه ولو استقبل في الاصله ان لم يركب **اقول** لو
استقبل السج في راس الراس والرجل اجزاء في ثلثه كنه مكرهه عند ابن ليس والاصح
والثاني وهو المحدث وجوزع قال السيد بن حمزة وظاهر الصدوق والسج في ثلثه **قال** طاب ثراه
وفرداه المجلس يصح في ثلثه كل صلاة وهو حسن وكذا المبطلون ولو فجاه كركب في الصلاة
يتوضا ويصلي **اقول** راسا مسكنا الا والسج فيه ثلثه **اقول** الاول يجزيه لكل فرضه
السج في ثلثه واستحبه المصنف واخاره العلامة في كنه وهو المحدث الثاني في الجمع بين الصلاة بين
بعضه واحد وهو اختيار العلامة في منتهى المطلب للصحة من ثلثه الثالث وجوب تحريم الوضوء
لكل صلاة ولو جزيه في أثناء الصلاة تطهر ويصلي وقال العلامة وان كان عذره دائما في
على صلاة من غير ان يجرد وضوءه كسلس وان كان يمكن على حفظ النفس بعد الصلاة
تطهر واستأنف وجوز **قال** طاب ثراه وفي ثلثه كتابة القرآن للمحدث كون ان يصلي **اقول** المحدث
المشهور يحرم من ثلثه المصحف للمحدث وهو قوي السج في ثلثه وفيه وانما يصحار ويطهر
كلامه **قال** المحدث في الوجوب وهو مذبح السج في طواخاره المصنف وهو المحدث **قال**
طاب ثراه وفي وجوب السج في طواخاره المصنف وهو المحدث **اقول** يلزم التبرع
وجوب السج في طواخاره وان لم ينزل واخاره المصنف في المحدثه وقال علي الهدي بالوجوب
وهو مذبح العلى وهو المحدث **قال** طاب ثراه ووضعه في ثلثه على ان يطهر **اقول** المحدث
يجزى ان يستيطان في الساجد ووضعه في ثلثه المحدثه المصنف وقال سلا راسا مكرهه
والاول المحدث وهو مذبح المصنف والعلامة والمطرا بالوضوء المستلزم لدخول وهو المحدث
المرحقة في ان جزيه خاصة فلا يباح الدخول بغير غرض الاجتناب في وسط السج
سج في خارج لم يحرم قطعا **قال** طاب ثراه فلو احدث في أثناء غلبه فله اقول انما
والوضوء **اقول** ذنب الصدوق والسج في طواخاره وجوب العادة من راس واخاره
العلامة وهو المحدث وذنب القاصي وابن ليس انما لم يثبت وذنب السيد الى انما
والوضوء بعده واخاره **قال** طاب ثراه ويجزى السج في ثلثه عن الوضوء في غيره تردد
المحدث انه يجزى **اقول** ذنب السيد في اجزاء السج في الوضوء وان كان غلبه منه وما
ذنب السج في ثلثه المصنف في ثلثه واخاره المصنف وهو المحدث **قال** طاب ثراه

الاجل

الاجل فيه رواه السيد بن احمد في نسخة **اقول** راسا مكرهه **اقول** الاول الاجل وهو
في صحيحه صفوان وفي مغاير رواه ابن ابي عمير وبه قال الصدوق والسيد واخاره
وهو المحدث الثاني في عدمه مطلقا وهو في رواية السكوني وبه قال المصنف وابو علي
ليس واخاره المصنف الثالث التفصيل وهو في صحيحه الحسين بن نعمان قال قلت
عبد الله ان اعم ولدي تركي دم ويرى حاله كيف يقضي قال اذا رأت الحامل بعد
مضي عشرة ايام فاعرف الوقت الذي كانت ترى الدم فيه من الشهر الذي كانت تقدر
فان ذلك ليس من الدم وان من الطلقة فلتوضي وتحشي كبر سفي ووضي وان
رأته قبل الوقت الذي كانت ترى فيه الدم يوم او يومين قبل او فيه فهو من الحيض
فلم يمسك عن الصلاة عددا ما لم يمسك الذي كانت تقدر فيه في حيضها وان لم تقطع
بعد مضي ايام التي كانت ترى فيه الدم يوم او يومين فلتغتسل وتغتسل في شق
تغسل وتغتسل في ثلثه في يوم وعال اليها المصنف في المحدثه وقال ابن ابي عمير
قبل استنباطه الاجل كان حيفا وان كان بعد استنباطه فهو استحاضة **قال** طاب ثراه
ولو كمل ثلثه في حبله عشرة فقولان المروي انه حيف **اقول** اقل الطهر ثلثه ايام لها
منها لم يمسك على الاصح فلو انفصل في ذلك لم يكن حيفا وهو مذبح السج في الاجل **قال**
الصدوقان وابو علي وابن حمزة وابن ليس وهو مذبح السيد واخاره المصنف
لعل وقال في يوم يوم الا شراطه على كنه حصونها في حبله عشرة وقوامه في ط **قال**
طاب ثراه ولورات في ايام الحيض صفوه وضيق او بعد راسا مكرهه في ثلثه
فالترجم لعلاده وفيه قول آخر **اقول** الحق ترجع العادة على التميز اذا اختلفت
زمانا وهو قول السج في الاجل وبه قال المصنف والسيد وابو علي واخاره المصنف
والعلامة وقال في ثلثه واكثر بين التميز في العمل على اجناسا وتكون في ثلثه
الرجوع الى العادة **قال** طاب ثراه وفي المبتداه والمضطره تردد وانما حبله
اولي حتى تثبت الحيض **اقول** ذنب السيد الى ان المبتداه ترك العادة بنفسه
الدم كذا العادة واخاره العلامة في ثلثه وذنب السيد وابن ليس الى انما
لان ترك العادة حتى لم يمسك ثلثه ايام واخاره المصنف وهو المحدث **قال** طاب ثراه
سج في ثلثه **اقول** تقدم المصنف في ثلثه المصنف **قال** طاب ثراه وهو المحدث
سجد لوسمف السج في ثلثه **اقول** من في ثلثه المصنف واخاره المصنف في ط

وهو المعتمد وهو جوبه اذا نلت او سمعت واستجابته اذا سمعت واكتفى غير ما في من السجود
وكذا الجنب به لا ينع منه **قال** طراه وفي وجوب الكفارة على الزوج بوطها روايان
احوطهما الوجوب **اول** وجوب الكفارة من سب في الحج وطوبه قال الصدوق السيد
والهيد والقاضي وابن حمزة وابن بس وانا نجما مذهبه في به واجتاراه المصنف
وهو المعتمد **قال** طراه ومع الجنب على ان يسجد **اول** تقدم البحث في هذه المسئلة **قال** طراه
رواه وفي اكثر روايات المشهور ما انه لا يزيد على اكثر **اول** المحصل ان النفا من مع
دمها عشرة اذا كانت ذات عادة كان نفا سبعا ايام عا دفها لروايه القضي وزيره
احد جماعة قال انفا وكفارة الصلاة ايام اوقافها التي كانت تغسل كلف فيها ثم تغسل
ما نقله المستحاضة ومثليها صححه زارة قال قلت له انفا مني تغسل قال تقدم قدر حصتها
وتستطير يومين فان انقطع الدم والاعتلت واجتشت واستغثرت وصلت ثم ذكر
حكم الاستحاضة وان كانت مبتداه او مضطربة كان نفا سبعا عشرة ايام سنوية للنفا
يحيض وهو من سبها المص والعلل وفي عدوان رشاد وقال في ثمانية عشر يوما على ما
محمد بن مسلم قال سالت ابا جعفر عن نفا عن نفا وكفارة فان كانت غير نفا
الدم ان تغسل ثمانية عشر يوما باس ان تغسل كل يوم ستين يوما او يومين في الرواية
ان ولي على ذات العادة والثانية على المبتداه ولم يذكر حكم المضطربة والمضطربة جعل
الثمانية عشر نفا ومطلقا وهو من سبها الصدوق وابو عبيد وقال السيد في مسائل
خلافة وقد روي في اكثره خمس عشر يوما وقال الحسن بن احمد بن عيسى قال المني ان يترك
والرواية نادرة وكذا ما تضمنته الا حادثة من يلقين يوما واربعين يوما وحنين يوما
قال طراه والمفروض فيه استقبال الميت القبله على ظهر القبولين **اول** وجوب
القبلة بالميت حاله الا خضار الغنيد وتكده وختا والقاضي وابن بس والسيد وخز
المحققين وهو المعتمد والنجاشي مذهبه في كتابي الفروع والمفيد في المسائل الخفية
الغريبة والمعتنى قولان وكذا في **قال** طراه وكذا في ان يجلس على بطنه حديثا **اول**
هذا هو مذهب الشيخين واكثر علمائنا وقال الشيخ في بيان سبها ذلك مذكرة من
الشيخ واستدل في الخلاف بجماع العفة **قال** طراه وفي وجوب الوضوء
والاستنجاء **قال** طراه في وجوب الوضوء واستجابه مذهب الشيخ في الاستنجاء روا
ختاره المصنف والعلل وهو المعتمد ونفاه في وجوب واستجابه باوطا بركة الله عليه

قال طراه فان فقد في اسدر **اول** ما ذكره في الكتاب بضمون به والمعتمد
اختلف على السجود خيرا بينه وبينه وفيه في ف بين النجى وعنه من ان جاز حاله
الاحتياط والمعتمد **اول** **قال** طراه ومثلي كره ان يقطع الكفارة بالجد **اول**
هذا الشيخ ذكره الشيخان وتبعهما المتأخرين وقال في التهذيب سبها ذلك مذكرة من
الشيخ وصون الله عليهم **قال** طراه ولو كانت ذميمة صالحة لم يفي بقية
في مقبرة السليبي ليست بربها القبله كما لو لم يها **اول** هذا قول الشيخان الولد
مكوم باسلامه فلا يفي في مقبرة غيره لم يمس وعليه الصحيح واستدل الشيخ في ذلك
رواية احمد بن اسيم وهو ضعيف وبه في قوله الدلالة فلهذا قال استغفار السجود
اعز الرواية بل استدل في ما علمناه رولا الى الرواية **قال** طراه ولو مات
لا رونه شق جوفها واخرج وفي رواية بخاطبها **اول** الرواية اشارة الى ما رواه
الشيخ عن ابي عبد الله في اذنيه يخرج الولد ويخاطبها وهو مقطوعه ومضمون
في طوق الحصار في عدو والتجريد المص في الشرايع وقال في المختار بعد من اجنطه ضعف
الرواية لان مصيرها الى ابن ابي ليلى والاول هو المعتمد **قال** طراه وتكفى السقط
الا اذا استكمل شهورا بولوكان دو فخال في خرفة تود في **اول** لا خلاف في هذا
في ذلك وكذا الشيخين في ثمانية اياما اختلف فيه مع اجماعه فذهب ابي حنيفة وما كان
ليف في خرفة ويد في الا ان يسجد ويغسل على الغسل مع الصلاة عليه ولما كان في التوليد
قال طراه وجب الغسل بسبب الاذي بعد برده بالموت وقبل تطهيره على الطهر
اول الوجوب من سبب شجن وبه قال الصدوق وانا حارة المصنف والعلل والقاضي
المرتضى في مصباحه الى الاستجاء والاول **قال** طراه والمعتدوب من الاستجاء في المصنف
على الجملة **اول** السجود استجاء على سجود في الصدوقان بوجوبه على الرجال
لسا حضرة وسفرا ورضي الناس في سفر الركن **قال** طراه في الصلاة الذرية
قال طراه ولو لم يوجبه بالاتباع وجب ولو كثر الثمن وقبل ما لم يفر بالمال
وهو اسب **اول** المعتمد وجوب السجود اذا كان الثمن مقدورا ولم يتضرر به في حال
السفر ولو تيمم وحال السجود اعدا ولو كان بذل الثمن مضرا في حاله اسفل على السجود
وجاز التيمم وهو من سبها المص والسجود في ثبته وقنوي مقبولا والسيد المرتضى وجب التيمم
وجود الثمن وان غلا واطلق ولم يذكر الضرر في حاله وانا المعتمد حكم بوجوب التيمم واما الصلاة

والله اعلم بالصواب والحق في لف وهو المعتمد ولم يرد له في الخبرين **قال** طائفة من العلماء
الشيعة في حديث من صلي في الحرم والحرم قبله لا يهل الدنيا فيه **اقول** هذا
المتفق من حديث الشيخين وتلميذهما وابن حزم وابن زهره وقال السيد والوجه على
انها الكعبة المشرفة وجهتها للبعيد واختاره ابن سبويه والمصنف والحق وهو المعتمد **قال** طائفة
منهم وفي حديث يبيع ويبيع موميا الى البيت المعمور **اقول** لا يهل بذلك البيت في يوم
والصدوق في كتابه وبه قال القاضي وان لم يكن من النزول والافعال في قوله
منه ابن سبويه والمصنف والحق وهو المعتمد **قال** طائفة من العلماء وجوب التماسه في الحرم
على ستمه وهو بناء على ان وجههم الى الحرم **اقول** وجوب التماسه من سبيل في الحرم
وهو طه المعتمد واستجابته من سبيل المعتمد والحق وكان محققين في لزوم
اليمين ويمنع من الاخراف عينا وسائر وقوله وبنائنا على ان وجههم الى الحرم اعلم ان
لا صحابنا قولنا احد هما ان الكعبة قبله لمن كان في الحرم ومن خرج عنه والتوجه اليها هو
المتفق لكن مع ذلك هذه المعين ومنه السجدة الحجازية والآخرنا قبله لمن كان في الحرم
ولسجد قبله لمن كان في الحرم ومن خرج عنه والتوجه اليها هو المتفق لكن مع ذلك هذه
المعينة ومع السجدة الحجازية والآخرنا قبله لمن كان في الحرم وتوجه به الى التماسه في
ليس الى الكعبة بل الى الحرم وان كان كذلك فقد خرج هذه المستعمل من الاستناد الى الحديث
على ستمه بان يكون موقفي الى الحرم وقد روي عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير
جبهه امكن ان يكون ما يلي الى الجبهة اليمن فيخرج عن الحرم وهو يتي استبقا له اذا كان في
العلماء على الوجه المحرر قد غلب على المذهب الساسي ان يكون التماسه من سبيل المعتمد
موديا الى المحاذرة وبويع هذا التماسه وويل ما رواه الفضل بن عمر قال سالت ابا عبد
عن التحريف لا صحابنا ذات اليسار وعن السبب فيه فقال ان الحرم ان سجد طائفة من العلماء
من الجبهة ووضع في موضعها النصاب الحرم من جهة الحقيقة النور في جهة الحرم في يمين الكعبة
اميا او عن يسارها غايبه اميا لعلها انما عسر ملي فاذا اخرج من ان نسان ذات اليمن
خرج عن حده قبله الى النصاب الحرم واذا اخرج ذات اليسار لم يكن خارجا عن حده قبله
احد من يوزن بان مقابلته الى مع قد جعلها في احتمال الخراف وهذه الرواية في قوله
جواب السارق قال وفي نسخة الى الكعبة وسبق الرواية في نسخة الى الكعبة لا سيما ان

فخر

والسنة

واستغنى البحث في هذه المسئلة المذكورة في المذهب فليطلب هناك **قال** طائفة من العلماء
استدبروا بني حبيد وان خرج الوقت **اقول** سيد لوتيق المصنف في صلاة الى رتبة
وقد خرج الوقت بل حبيد قال الشيخ نعم واختاره المحقق في اكثر كتبه وهو احوط وقال السيد
وابن سبويه واختاره المصنف والحق في لف **قال** طائفة من العلماء وفيه من رواة الشيخين قولان
الاجواز **اقول** لهذه المذهب الشيخ في كتاب الصلاة واختاره ابن حزم والمصنف والحق
في كثير من كتبه ومنع الشيخ في قوله السيد في الجواز ابن زهره وابن سبويه والحق في لف وهو
المعتمد **قال** طائفة من العلماء وفي السحاب والارباب روايتان اشهرهما المنع **اقول** اما
رواية اجواز في السحاب فمراروا ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عن ابي اسحاق عن
الصلاة في حبل السحاب فقال اذا كانت ذكيت فلا بأس وانما في الارباب فمراروا محمد بن
قال كتب اليه رسالة عن الصلاة في حبل السحاب فكتب مكروا به وقال اعلم قال في
صحاب باجواز رواة اختلفوا بالرواية والمتقدمة للشيخ كثيرة ومرارا دالا ولا ريب في الطريق
قف عليها في المذهب **قال** طائفة من العلماء وهل يجوز التماسه في غير ضروره فيه قولان اظهرهما
الاجواز **اقول** من سبيل الاصح ومنه الصدوق **قال** طائفة من العلماء وفي الكعبة والقبس في الحرم
تردد **اقول** اجواز من سبيل الشيخ والحق وابن سبويه والمصنف والمنع من سبيل الصدوق وابي علي
وطه المعتمد وقواه العلامة في لف واختاره في المحققين وهو احوط **قال** طائفة من العلماء
محمود لوتيق في عليه مروي في **اقول** اجواز من سبيل اكثر ومستنده ان اصل رواة
ابن جعفر والمنع من سبيل الشيخ في ط **قال** طائفة من العلماء وفيه من رواة الشيخين قولان
اكثر منه من سبيل اكثر منه صاحب الوسيلة والمعتمد في الحرم اذا لم يكن في حله محورا
المصنف والحق وهو المعتمد والمنع من سبيل الشيخ في ان سبصار وهو مذهب الشيخ وابي
قال طائفة من العلماء وفي جواز صلاة المرأة الى جانب الرجل الصلاة قولان **اقول** التحريم في الصلاة
والحق في هذه من سبيل الشيخ في اكثر كتبه فيها من سبيل الشيخ والمصنف والحق والحق في تقدم
من سبيل الشيخ وابي حزم **قال** طائفة من العلماء وفيه من رواة الشيخين قولان
القائل بذلك في قوله لم يذكره غيره وان اصل عدمه وانما سبيل في قوله انه احد
قال طائفة من العلماء وفي الكعبة والعقن روايتان اشهرهما المنع **اقول** اما
الاجواز من سبيل في المسائل الموصولة والمسائل المصرفة انما نية ومستنده رواة
انحادم والمنع من سبيل في غيرهما ومن سبيل ان صحاب وبه تفاوتت الروايات **قال** طائفة من العلماء

يسجدوا بالحسن فيه ثلثة اقوال ان اول البطلان مطلقا قاله السيد وسار
بسن واليق والفاضل والمص والعلامة في كتبه ان البطلان ان كان في ال
ولتين وثلاثة المغرب والضحى ان كان في الاخرتين في الرباعية فيسقط السجود
يا في ركوع وسقط زيادة السجدة عند الثاني وان كانا ركعا وهو
الشيخ ان البطلان ان كان في الركوع او في دون الثانية والثالثة وهو
العلامة وابو علي **قال** طاب ثراه ولو نقص عدد صلواته ثم ذكر ان لم يركع على ان
اقول طه الحسن واليق ان عادة مطلقا وهو في الشيخ في ركوع وقال في طه
من قال ان نقص سائر ما لم يكن عليه عادة الصلاة لان العنق الذي بعده في حكم
السجود قال وهو الاقرب عندي واختاره المص والعلامة وقال الصدوق في المعتبر
ان صليت ركعتين ثم قمت فذبت في حاجتك فاضف اليك صلاة ركعتين فثلاثة
اعادته الصلاة في هذه المسئلة من باب يونس ابن عبد الرحمن احتج ان يكون
ابي بصير قال ثلثة اربع ركعتين ثم قام فذبت في حاجته قال يستحب
صلاته والسند ضعيف ويحيى على ما اذا لم يفعل المبطول **السند** ضعيف وارجح المص
من بعده بارواه زاده عن ابي بصير عن الرجل يسجد في الركعة ويكلم قال ثم قام في
صلاته فكم او لم يكلم ولا عليه شي وفي معناه رواية محمد بن مسلم عن رجل صلى ركعتين
المكتوبة فسلم وبورك في انهما قد اتم الصلاة وتكلم ثم ذكر انه لم يصلي غير الركعتين قال عريتم ما
بقي عليه الصلاة وثني عليه فتم الصدوق بارواه عار بن موسى عن ابي عبد الله في
ان قال والرجل يذكر بعد ما قام وتكلم ومضي في حوائجه انه انما يصلي ركعتين في الظهر
العصر والجمعة والمغرب قال ينبغي على صلته فيتمها ولو بلغ العصر ولا يعيد الصلاة
لستند ضعيف قال العلامة في آفاق والاقرب عندي التفصيل فان خرج المصلي عن
كونه صليها بان يذوب ويكر اعاد والا فلا جماعت في ان جاز **قال** طاب ثراه وفي
الركوع اذا ذكر انه وبورك له رسل نفسه ومنهم من خصه بالخيرتين وان البطلان **اقول**
اذا سكت في الركوع وهو قائم وجب ان يركع فاذا ذكر انه كان قد ركع كان فيه ثلثة اقوال
ان اول صحة الصلاة وارسال نفسه من غير رفع مطلقا اي سكونا في اولتين او في
قال الشيخ في الجواهر ان في بقية الصلوة في الحكم المذكور يكون السكت في الاخرتين وبطلان الصلاة
ان وقع في الاولتين قاله الشيخ في تبيينه وعلم الهدى وتبعهما الفاضل واليق وابن ابي اسحاق

البطلان مطلقا وهو خط الحسن واختاره المص والعلامة في كتبه وهو مستند **قال** طاب ثراه
ففي الاولتين ويحيى طه بركعه جالسا وركعتين قايما على رواية وفي السكت **اقول** اذا
بين الاثنتين والثلاثين المشهور انه ينبغي على السكت والمعتد في ان حيث طه بركعه
الركعة من جلوس او ركوع فقيام وهو رواية محمد بن ابراهيم وبه قال الشيخان والسيد
وابو علي وقال الحسن يصلي ركعتين من جلوس ولم يذكر التخيير والعقبة على تقدير البناء
على الاكثر قال علي ركعة من قيام ولم يذكر التخيير **قال** طاب ثراه وفي كل
زيادة وصحها وصحها في قيام وقيام في موضعه **اقول** بكذا نقل الشيخ
والمص والعلامة ولم يذكر الثاني وقال الصدوق ان لا يجان الا على ركعة في
حال القيام وحسن ترك الشهادة ولم يذكر زادوا ونقصوا في موضع آخر
فان سكت ناسيا فقلت التيمم صحفكم فاتم صلاتكم وسجد سجدتي السهو قال الحسن
انما يجان في امرين الكلام سائيا والسكت في ربيع ركعات او حتى ليس واجب
فيما عدلها وقال المفيد بوجه ثلثة اشياء السهو في سجدة حتى يموت عليها
الشهادة حتى يركع والكلام سائيا وضاف في طه السلام في الاولتين سائيا
والسكت بين الاربعة والخمس وفي الجمل ابدال اسم بالقيام في موضعه وهو عكسه **قال**
طاب ثراه وبما عدا التسليم على ان شئ **اقول** يذابو لمعتد وهو من باب ثلثة
والعقبة واليق وسار والحسن واختاره ابن ابي اسحاق والمص والعلامة وفي المص
والعلامة في التذكرة عن بعض اصحابنا كونه قبل التسليم وذوبابو علي في
بعد التسليم ان كان للزيادة كان للنفقة مقبلة واختاره الصدوق في العقبة **قال**
طاب ثراه ولا يجب فيها ذكر **اقول** يذابو مذهب المص والعلامة في الف واجزائي
بمطلق الذكر وعن المفيد والسيد والصدوق واليق وسار والعلامة في التيمم
وبالله السلام عليكم ايها الذين ورثه الله وبركاته او بسم الله وبالله اللهم صل على محمد
وآل محمد واجتنبوا ما رواه عبد الله بن محمد قال سمعت ابا عبد الله يقول في سجدة
السجود بسم الله وبالله و صل الله على محمد وآل محمد وسمعة اخري يقول فيها بسم
بالله السلام عليكم ايها الذين ورثه الله وبركاته قال المص وهو منافية للمذهب لم يصح
منصب ان عامة عن السجود في الجماعة وليس صريح في الدلالة في السجود على الامام بل
يجوز ان يكون سمعه يقول ذلك على سبيل الاتي وسجد في السجود **قال** طاب ثراه وفي

رفع منصبه الى ما عني **اسم** **اول** يذود على الصدوق في حيا حوز السوي على ان
المعصوم في العباد و يستند في ذلك رواية ضعيفة يجب عدولنا عن الادلة العظيمة
على عصمة الامام عامه و حقيق مذكور في الكتب الكافية **قال** طاب ثراه وفي كتاب
عدم ما يظهر به تردد والاحوط الوجوب **اول** اذ اهدى عدم ما يظهر به وضو
نما لكونه ميتا ومجوسا في موضع محقق سقطت الصلاة اذ اوقفا وهو مذهب
والعلماء وقر المحققين واستطاب ابن ادريس اداء اوجوب قضا و بيا وهو
السيد والسيد و اوجب المعتمد عليه ذكر الله في اوقات الصلاة وهو حسن وقول
اخر **السيد** **قال** طاب ثراه وفي وجوب ترتيب الفوات على تماخره تردد و استنبط
سج **اول** لا ترتيب بين فوات غير يوميه مع انفسها ولا بينها وبين اليوميات في
صوره التفتيش فبينها لمضيقه فيها وجوبا واستماعها فقدم محاضرة استجابا وتترتب
الفوات اليوميه مع نفسها فلو كانت العصر ثم الظهر فقدم العصر في الفضل في الظهر
ول ترتيب الفوات اليوميه على حواضرها في غير اربعة اقوال الاول مطلقا وهو
مذهب الصدوق الثاني في الترتيب مطلقا وهو مذهب الشافعي والشافعي والشافعي
والشافعي وابن ادريس الثالث الترتيب اذ كانت واحدة لا غير وهو مذهب الشافعي
الرابع الترتيب اذ كان الفات يوم حاضر بعدد الفات يوم حاضر بعدد الفات
او بعدد الفات ولا ترتيب لغير اليوم وان اختلف وهو مذهب مذهب الصدوق **قال**
طاب ثراه وتذكر الركعة اذ ركعت الركعة وادرك الركعة على تردد **اول** شرط
في الاستصحاب اذ ركعت الركعة في ادرال الركعة ولم يشرط السيد واكتفى بادرال
الركعة وهو المعتمد **قال** طاب ثراه ولا ياتر عن بوا على منه باجتهاد كالابن عليه
رواية **عليه السلام** روي الشيخ عن عمار الساباطي قال سالت ابا عبد الله عن رجل
يصلي يعقوب وهم في موضع اسفل في الموضع الذي يصلي فيه فقال اذا كان في الام
على سبيل الدكان او في موضع اخر في موضعهم لم يخرج من الموضع وهو في الموضع
استارة المصلي اليه دليل على توقفه لكتبا مويد بهما الصحاب ولا حرج في الارض المحذرة
وان كان لو فرضت لشارت عالية بالعمدة اما الموم فمخوف غلوه وان حرج عن العادة
قال طاب ثراه ويكره القراءة خلف الامام في ان خفاية على الشكر وفي اجرة كسح ولو
اهمهم ولو لم يسمع من غير قراء **اول** من استل من الشكر و فيها ثمان اول من استل

20
وفيه قولان الاول الترخيم قاله الشيخان وابن حزم الثاني في الكبرية قاله ابو علي و اخاره
المعصوم والعلماء في القواعد الثاني في مع عدم السماع وفيه ثلثة اقوال اول وجوب القراءة
وهو مذهب الشافعي الثاني استحباب اذ لم يسمع ولو مولى المصلي وهو قول السيد والشافعي
في اخاره المصلي والعلماء في لغا وتختص القراءة بالحد ثلثة لا يكره في اجرة مطلقا
ميتا بالسمع وعدمه وقال سمار وروي ان ترك القراءة في صلاة الجهر خلف الامام واجب
المسند ثلثة ان خفاية وفيها ثلثة اقوال اول استحباب القراءة قاله الشيخ والثاني
واخاره العلم في عدل الثاني الترخيم وهو مذهب السيد وابن ابي شيك الثالث الكبرية وهو
مذهب المصلي **قال** طاب ثراه ويعتبر في الامام العقل والاعيان والحد له وطريقه الملو له
والبلوغ على ان طهر **اول** منه القاضي والشيخ في غير اربعة اصبي وهو اختيار المصلي والعلماء
في كبريه وجوز في كتابي الفروع العامة المصلي وقال ابو علي ونعم ما قال ان كان امام
الاحمل لم يجز فيه البلوغ وليس لاحد ان يقيمه **قال** طاب ثراه فاذا ذكره بعد انقضاء
الركعة كبر وسجد معه فاذا سلم الامام استقبل وهو كذا يقولوا ذكره بعد السجود **اول**
بين مسليان اولي اذ ادرال الامام بعد ركعة في ركعة اخرى كبر ففتح وسجد معه
يجب عليه استقبل في صلاة سجدة ثم استقبل احثا في قول المصلي في هذه المسئلة فاختار
الشافعي الثاني وهو المعتمد وحكي الاول قول وخبر به في الاجرة الثاني في الثانية اذ ادرال
بعد ركعة رابعة في السجدة الاخرة كبر ففتح وجلس معه فاذا سلم الامام قام
فاقم صلاة في غير استينافا في لم يزد ركعا ولا يفتح اليه الا فزاد ويدرك في الصلاة
الاجرة في الموضعين **قال** طاب ثراه جازان يصلي صلاة ذات الرقاع وفي كبريه روايتان
استبرها رواية ابي الحسن **اول** في كبريه هذه الصلاة اذ كانت المغرب روايتان احدها
وهي المكية تارة في الكتاب رواية ابي الحسن في الحسن عن ابي عبد الله عن متفطنة للصلاة بالفرقة
الاولى ركعة وبالثانية ركعتين وعليها جمهور الصحاب وهو المعتمد وخبر في طين ذلك
وبين المعتمد ومذهب العامة والشافعي والشافعي والشافعي في افي وجعله في عدل وجوده لثا
كليف انما زيادة جلوس واجتوا على الحاشية زارة كذا ولي اشهر والقول
بها اكثر **قال** طاب ثراه وهل يجازي اسلاح فيه تردد السيد يجوز **اول** وجوبه
الشيخ في طوط واخاره المصلي والعلماء وان سجد مذهب ابي علي **قال** طاب ثراه والمصلي
اربعة ان في ذراع قول علي المشهور او قد رعد البصر من الارض يقول علي **اول**

ولم يكره فيها المواتي ولا في غيرهما في الدنيا اصل بركة الذمة فلهذا جعل السنوية بينهما
والحكم غير محمد **قال** طاب ثراه وان يجب في حال المجنون صام ما كان او غيره وفي حكم حكم
وان ول اصح **قول** قال الشيخان والشافعي والحنفي حكم المجنون حكم الطفل فيما تقدم ولم
يذكر ابن حزم المجنون وتقدم بعضا وان تصنف المصنف وحول المجنون ثم قسم الاطفال الى اقله
عن المجنون وان اصل بركة الذمة في الشغار بها بواجب ومنه **قال** طاب ثراه وفي رواية
الا ان يكون صاحبها هو الذي يوحده **اقول** لو جوب اذا كان تاحده في جهة فحكمه بان
يكون على علي باذ من ذنب الشيخين وعدمه من ذنب ابن ليس والاصح **قال** طاب ثراه في
مال التجارة قولان **اقول** جمهور الصحاح على استحباب زكاة التجارة لا صلاته بركة الذمة وقال
الغنيان بوجوبها **قال** طاب ثراه فاذا بلغت ثمانية وواحدة فروايتها ان اشهرها
ان فيها اربع شيئا حتى تبلغ اربع مائة فصاعد ففي كل مائة شيئا **اقول** اذا بلغت الغنم
مائتين وواحدة وهو النصاب الثالث فيها ثلث شيئا اجماعا واذا بلغت ثمانية وواحدة
صده وهو النصاب الرابع هل يتعين الوضوء ويجب فيها اربع شيئا او يجب ثلث شيئا خاصة
ويكون قد سقط الا اعتبارا في يومه من مائة شيئا بالغ ما بلغ فيه مذهبان فان اول
مذهب الشيخ وابي علي والشافعي والحنفي والمطيع في المقنن والعم والعم وان سقط
الا اعتبار بغيره غير اربع مائة فان لم يتبع عندهم خمسة واثني مائة في مائة الفيتين والسيدي الحسن
وابن حمزة وسائر ابن ليس ومنافوا يد وفروا بها وقيل عليها في المذهب **قال**
طاب ثراه وفي قدر النصاب الاول في الذببار واثني اشهر بها عشر ويزيد ان فيها
عشرة قراريط **اقول** لو اشهر ووقا الفقيه لا شيء فيه حتى يبلغ اربع مائة شيئا فيقيم
قال طاب ثراه ويتعلق الزكاة عند تسوية خمسة اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر
التحلي او اصفر او اخضر وقت الخراج **اقول** الذي عليه اصحاب هو تعليق الوجوب
بالغلات عند بدو صلاحها وهو عند الحار او ان صغر في الحرة او اخضر او اخضر
في اخضر والزروع وقال المصنف تسوية خمسة اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر او ثمانية اشهر
التحلي او اصفر او اخضر او اخضر او اخضر او اخضر او اخضر او اخضر او اخضر او اخضر او اخضر او اخضر
من العنق والتمين في الغلة وتربط على اخضر او اخضر او اخضر او اخضر او اخضر او اخضر او اخضر او اخضر
ولا يجوز تأخيرها الا بعد ان كان في المصنف وشبهه وقيل ان غلتها جاز تأخيرها بشهر او
شهرين وان شئبه ان جواز التأخير في وقتها في غير ذلك **اقول** جواز التأخير في وقتها

سهر

مكررا او شهرين من مذهب الشيخ في يومها فتكون على المنع الا مع العذر فلا تعد
بوقت بل يكون موقوف على زواله **قال** طاب ثراه ولا يجوز تأخيرها قبل وقت
الوجوب على اشهر او ايتين **اقول** المشهور عند اصحاب عدم الجواز وهو
مذهب السنة والشافعي وابي علي وقال الحسن بجواز التجدي وبه قال سائر ائمة
ان ولون يصح زكاته **قال** طاب ثراه في حق ما لا يبي حقه من ائمة الرجل ما لم اذا مضى
تلك السنة **قال** لا يصح قبل الزوال وحسب ان خرون يصح معونة بن عمار عن
ابي عبد الله **قال** طاب ثراه في حق الرجل بكل عليه زكاة في شهر رمضان فهو حرام الى المحرم
قال لا بأس **قال** طاب ثراه في حق الرجل بكل عليه في المحرم فيجب في شهر رمضان **الركن الرابع في**
المسألة **قال** طاب ثراه الفقهاء والمكاتب وقد اختلفوا في ايهما اسوا حاله في المرة
معه في حقيقة وهو الف باط من لا يمكن مونة السنة له ولحياله **اقول** الفقهاء والمكاتب
يشكله سني واحد وهو قصور الملك عن مونة السنة له ولحياله لو اجمعي الفقه وقا
يخرج اليه ولو في بقا عونه وترفعه كعبه لخصه وزياد الكوب ويمتاز احد بهما عن
الاخر لانه لا يمكن ما يقع موقعا في حاجته ويسمي ان اسوا حاله والاخر لا يوجد
حالا فقيل ان اول هو الفقير وهو مذهب الشيخ في الجمل وكذا في الفروع والاصح
وابن حمزة وابن ليس وقيل الثاني وهو مذهب الشيخ في يوم والمفيد وتلكه وهو
مذهب ابي علي واستقرت العادة في الف **قال** طاب ثراه في حق مونة في حقيقة ابي في
باب الزكاة لانه راجحهما تحت الاصل الذي هو مناط الاستحقاق وهو مونة
عدم السنة وتطير فائدة الخلف في في النذر والوصية والكفارة واذا افرد لفظ
الفقير دخل فيه المسكين وبالعكس وان جمعا فيه خلاف قال ابن ليس والاصح
يؤخذ ان فائدة في الكفارة لا تغرد لفظ المسكين فيها فيستحق الفقير على الكفارة
والفقيرين **قال** طاب ثراه وفي سبيل الله وهو كل ما كان فيه قربة او مصلحة كالجبا
والكح وبما افطره وفيه مخرج بالجهد **اقول** ان اول مذهب الشيخ في الكفاية **قال**
ابن حمزة وابن ليس والمصنف والاصح وهو المصنف وبما **قال** طاب ثراه في حق
قال طاب ثراه وفي صرفه الي استصغافه عدمه في تردد سببه المنع وكذا
في الفطره **اقول** لغوي الا صح على المنع في ركعة في ركعة المال والفطره وروي

شعيب عن عبد صالح عن قاضي اذ لم يجد دفعا اليه من لا ينصب وفي طريقه مع ذوربا
ابن ابن عثمان ولا يعلم بها قاعا ومثلا التردد والنظر الى ما دلت عليه الرواية
وعوم قوله عن علي كل كبراء اجر وروي بعض في ابن عبد الله عنه قال كان عبد
عمر فطوته الصفحة ومن لا يتوالي وقال ابن ابي عمير ان لا يجدهم فان لم يجدهم
لا ينصب ولحمدة المنع ويؤيده رواية سبيعي عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم
سأله عن الزكاة على توجع فبين لا يوفى قال لا ولا زكاة ولا فطر **قال** كذا
والعدالة وقد اعتبر ما قوم وهو احوط واقتصر اخرون على ما بينه الكبار **قول** لم
يذكر الصدوق في اشراط العدالة وكذا اسما رواه اخرا المص والظاهر به اعتبار
قال الشيخ والشيخ والفاخر وابن حمزة وابن ابي عمير في الفقرة ونقل المص في المعبر
الاقتصر على ما بينه الكبار وهو طريفي **قال** طاب ثراه ولو قصر المص على كفايته
جاز ان يقبل الزكاة **قول** وهو يبيح وزمته في الزكاة في المص في كفايته الماشي على
من المص في قوت يومه وليت جازله ان يبيع الزكاة وهو يبيح وزمته في الزكاة في
يتم لانه دخل في قسم المستحقين ولا يتعدى الا عطا في طرق مستحق الزكاة بعد وقيل
لا يجعل له منها ما ينفق به الضرورة فلا يستحق ما زاد وهو احوط **قال** طاب ثراه
ولو مات بعد الملتصق بالزكاة ولا ورث له ورثه ارباب الزكاة وفيه وجه اخر
قول الاول اختيار الصدوقين والشيخ وابن ابي عمير وهو طاب ثراه وفيه وجه اخر
عام وهو وارث من لا وارث له **قال** طاب ثراه اقل ما يعطي الفقير ما يفي حاجته
الاول وفيه ما يبيح في الثاني والاول اظهر **قول** الاول من مذهب الشيخ والفاخر
والسيد في الانتصار واختاره المص وساروا في مذهب ابن ابي عمير
في المسائل الموصلة ولم يقدروا السيد اجملا واختاره ابن ابي عمير والشيخ في الفقرة
المحمدة **قال** طاب ثراه اذا قبض العام الصدقة في صاحبها على صاحبها على الظاهر
وبما ذهب الشيخ في طواخاره المص والشيخ في كتاب الزكاة في باب الوجوب
والعمدة ان لا يندب بالنبذة الى العام او الساعي اما الفقيه والفقير فلا يجب على احد
اجا **قال** طاب ثراه وسقط مع اخيه سهم السقا والمولود في سبطهم سهم السبي والعام
قلناه لا يسقط **قول** اذ في سبي النبذة انما يسقط سهم حال النبذة شرط بطون

عنه كما سقط سهم السكاة لانه الثاني واما اذا فسر ثابته المص لم يسقط لتحقيقه النبذة
قال طاب ثراه وفيه في جميع الاجناس صاع وهو ثمانية اربال بالعراقي
ومن اللبن اربعة اربال وفرد قوم بالمدي **قول** ثمانية اقوال الاول
انه يسقط في الكل ذهب اليه الشيخ والفاخر وابو علي وتلميذه واختاره المص
في لف وهو الموصلة الثانية في انه تسعة في غير اللبن ومنه تسعة عراقيه ومنه اربعة
ذهب اليه الشيخ في طواخاره وابن حمزة وابن ابي عمير قال في اربعة اربال وطابق
قال طاب ثراه وفيه في صلاة العيد فطرة وبعد جاذفة وفيه في القضا
وهو احوط **قول** المشهور ان وقت الاخراج في غروب الشمس لئلا يسقط الفطر الى
زوال الشمس في يوم العيد فان زالت الشمس ولم يكن اخراجها فان كان قد غرلها
اخرجها بنية الادا وان لم يكن غرلها قال الفقيهان سقط وبه قال المص والشيخ
والفاخر وقال ابن ابي عمير اداؤها وقال الشيخ في الانتصار في اخراجها
بنية القضا وبه قال ابن حمزة وابو علي واختاره المص في كفايته وهو الموصلة
الحرف **قال** طاب ثراه ولا يجب في الكفر حتى تبلغ قيمته عشرين دينارا ولو كثر
في المومن على رواية البرزنجي **قول** اعتبار النصاب في المومن من الماشي في
به وعدم اعتباره من جهة في الخلاف والاقصا دوط وقال ابن حمزة والله اعلم
وهو الموصلة واختاره ابن ابي عمير وفيه وان قل واعتبره الشيخ في مقدار دينار وهو
طاب ثراه وفيه رواه في كتابه وفي المص **قال** طاب ثراه وفيه في قسم
على الاشهر **قول** هذا المشهور عند علي بن ابي عمير في خمسة اشهر وقيل
يعلم به قال **قال** طاب ثراه وفيه في استحقاق من ينصب اليه بالعامه قولان اربعة
لا يستحق **قول** استحقاقه من مذهب السيد ومنه من مذهب الشيخ في طواخاره وابن حمزة وابن
ادريس والمص والشيخ وهو الموصلة **قال** طاب ثراه وهو يجوز ان يخفى به الطائفة
حتى الواحد فيه تردد احوط بسط عليهم ولو تقوا **قول** وجوب البسط على ان في
مذهب الشيخ وهو طاب ثراه وبان يجب قال ابن ابي عمير واختاره المص والشيخ وهو
المحمدة **قال** طاب ثراه وفيه في اعتبار الايمان تردد واعتباره احوط **قول** المشهور
ان يان في المستحق الخمس للغير عن عدة غير المومن وهو فتوى ان صاحب وعمل ضعيفا
عدمه لا يستحقه بالولاية والنبذة المسلمون يوارثون وان اختلفوا في الراي **قال**

طاب ثراه وفي اختصاصه بالمعادن تردد استلزامه ان الناس فيها شرع **اقول** من اصحابنا
 من اطلق القول بكون المعادن للمعاملة كالغنيمة وتلكه والقاضي والشيخ في
 قوله والحق في الفقه من ان النكاح عندهم وخضعة ابن يس با يكون في ملكه
 ايجال وقال الشيخ في طاب لا شراك بالظاهر بين المسلمين واختاره الحق
 عند وقواه في التكره لشدة احتياج الناس اليها فلو كانت من خصائصه لا فقر
 المتصرف فيها الى اذنه وذلك ضرر وضيق وهو المعتمد **قال** طاب ثراه وقيل اذا
 غزى قوم بغية اذنه فغنيمة لهم والرواية مقطوعة **اقول** الرواية اشارة الى
 رواه العباس الوراق عن رجل سماه عريبي عبد الله قال اذا غزى قوم بغية
 اذن الامام فغنيمة كانت الغنيمة كلها للمعاملة وان غزوا بامرهم كان للمعاملة
 الخمس وعريبي على الاصح وبنايد ضعف سبب قطعها وتسميتها مرسلة اظهر في
 الاصل والحق والمقطوع ما لا يسند الى معصوم والموسى عاجز بعض روايته وقد بنا
 ذلك في مقدمة المذهب **قال** طاب ثراه وفي حال الغنيمة لا بأس بالملك والحق
 المساكين والمتاجر **اقول** في باب التقي الى عدم اباة الثلثة المذكورة وذو الثلثة
 الى اباة الثلث خاصة وقال الشيخ بااثة الثلثة وتبعه ابو علي والمص والحق
 وهو المعتمد **قال** طاب ثراه وفي مستحقه اقوال **اقول** في باب سائر الى اباة
 في حال الغنيمة تعلقه بالمص والحق والمعتمد اجاز صفة الى فقر السيرة واختاره الحق
 حقه ووجب حفظه بالوصية التقي وابن يس وخير بين الدين والوصية الشيخ في
 الحاريري واجاز المص والحق صهره وفي المحققين صهره الى بغيته الاضاني على
 التمه وهو المعتمد وقد استغنيا الحق في هذه المسائل في المذهب فليطلب من
 هناك **قال** طاب ثراه وفي النذر المعين تردد **اقول** المعتمد اعتبار التعيين في
 نذر المعين كذو السبع والحق هو معنى التعيين ان يعين النذر في نية ولا يكفي ان
 طاب كذو السبع وابن يس **قال** طاب ثراه وفي وقتها للمعتمد وبنايد
 اصحاب مساواة الواجب **اقول** معنى المص بتمام مساواة الواجب في امتدادها
 المستدرك الى ان زوال عم يعقوت وقتها ويؤخذ بالسكن والحق في الفقه
 ذهب السيد الى امتدادها الى الغروب وبنايد انما حقه وروى ابو علي وابن
 ادريس واختاره المص في المعتمد والمعتمد **قال** طاب ثراه وقيل يجوز تقديم نية

رمضان

رمضان على البدل ويحرم فيه نية واحدة **اقول** من مسكن ان لا يحرم
 تقديم نية شهر رمضان على البدل للناس في السنة في طين وكذا الوعد في يوم
 او غدا ولو كان ذا كرافد بد من تحديد بها ومنه ابن يس واختاره المص والحق
 الثانية هل يحرم نية واحدة لصيام الشهر من اوله قاله الثاني والتقي وبنايد
 نعم ومنه المص والحق وهو المعتمد **قال** في حد التقدم على القول بثلثة ايام
 دون **قال** طاب ثراه ولو صام نية الواجب لم يكره لو رد نية وليست قول اخر
اقول مع تردد النية ان يوي اصوم فوضا او نفي تعلق الصيام عن الشيخ انه يحرم
 ومنه المص والحق لا شرط الجزم في النية وهو المعتمد **قال** طاب ثراه وقيل ودبر على
 الاشارة **اقول** اوجب الشيخ في كتابي الفروع الكفارة بالوطي في البر وان لم يحصل
 انزال على الفاعل والمفعول وبنايد المص والحق وفي رواية على ان الحكم
 عن رجل غشي ابني عبد الله قال اذا ابني المرأة الرجل في البر وهر صامته لم ينقض صومها
 وليس عليها عمل وبر مسئلة ولا اعرف بها فاقيل **قال** طاب ثراه وفي فساد
 الصوم بولي الغلام تردد **اقول** طاب المص في اشرار عدم افعال وتردد في افعال
 والف دو وجوب الكفارة مذو السبع والشيخ في الكتابين والحق في كنية **قال**
 طاب ثراه وانما ساس في الما وقيل كونه **اقول** انكر اية مذو السبع فاعلم
 والتميم فقط مذو السبع التقي وهو الكفارة مذو السبعين وبنايد الكفارة
 في الانتصار **قال** طاب ثراه وفي السقوط ومضغ العلك تردد استلزامه **اقول**
 من مسكن ان ولي السقوط وبالكفارة قال المعتمد وتلكه وهو مذو السبع
 وصل الى الحق والقضا خاصة مذو السبع في طوبه قال التقي واتقوا تضييها
 كونه قال في نه وفي بابا حقه قال المص وقي في المقنع والوعلي ولم
 يذكره احسن في المفردات الثانية مضغ العلك حقه قال الشيخ في نه وبنايد
 في ط **قال** طاب ثراه وفي الحقة قولان استلزامه النجوم بالمال **اقول** من مسكن
 ان ولي الحقة بالمائة والمعتمد وجوب القضا وهو مذو السبع في الجمل وطوبه
 الحق في الفقه وقال في نه النجوم خاصة وهو اختيار المص وابن ادريس الثانية
 الحقة بالمائة وبنايد استلزامه في الجمل وطوبه واختاره المص وهو المعتمد وبنايد
 لقضا قال الحق وهو طوبه التقي **قال** طاب ثراه وبنايد ودبر على الاظهر **اقول** تقدم النجوم

كتاب الصوم

في هذه المسئلة **قال** طائفة في الكذب على الله ورسوله والآن قولنا **اقول** هنا مستلذان
الاولي الكذب على الله ورسوله والابدية والمعتد في ذلك الامر خاصة وهو من الكذب
الجل واختاره ابن ادريس والمصنف والحق في وجوب القضاء واصناف الشحان
وبه قال الشيخ والقاضي والسيد في ان نقار ان نية الرعاس وقد تقدم الوجه فيه **قال**
طاب ثراه وفي تحريم الكذب على النبي صلى الله عليه واله وسلم والوجه **اقول** المحذور
جوب القضاء والكفارة على من كذب على جنابه بعد طلوع الفجر وهو من الكذب
الحقبة وابي علي وسائر الحسن وابن يس والمصنف والمحقق الحسن بوجوب القضاء
خاصة وقال الصدوق في المغتصبة **قال** طاب ثراه وفيه من مذهبنا **اقول** التحريم
في حال الكفر من مذهبنا اكثر من قول النكته وسائر النجاشي والقاضي وابن ابي
الصدوق ومنه من مذهبنا الحسن **قال** طاب ثراه وفيه من مذهبنا طائفة من كذب على
اقول القاضي هو الصدوق وابي حمزة والشيخ في كذب على الجنار والامر على الواحدة
وهو اجتناب الرعي من في كف والنكته والاول هو المحمدي **قال** طاب ثراه ولوانته
نام قال الشيخان عليه القضاء والكفارة **اقول** سنت القول للشيخ في الشحان فانها
به ومنك الشحان برؤية قاصرة الدلالة على مطلوبه مع ضعفه وانقصه المصنف على القضاء
والاول هو المحمدي وهو من مذهبنا **قال** طائفة في ابي القضاء بالحقه قولنا
استبها انما قضوا وكذا من نظر في امره في **اقول** هنا مستلذان الاول والكفارة وقد
عدم الحق فيها وانما نية ان من عقيب النظر والملاعبة والملاعبة او استمع وجبه
وقع في ثلثة فصول الاول ان من عقيب النظر المكروه على عليه عند المصنف الشيخ في
وابن يس ولم يوفقا بين المحللة والمحضة ووجب في طائفة القضاء بالنظر الى المحللة ووجب
العمل في الكفارة مع قصد الانزال ولا مع القضاء ولا فوق بين المحللة والمحضة وقد استعينا
الوجه في هذه المسئلة في المذهب قال يوجب في كتابه ما رآه وقف عليه الشيخ في الملاعبة
والمتلحان كان مقصدا لانزال كلف قطع وان كان لا موقفا ذلك على الاول وقال ابو علي
جب القضاء خاصة انك اسمع ولا على عليه فيه عند الشيخ في به وطوال الحسن وابن يس
واختاره المصنف وفيه القضاء عند المصنف واه قاره العمل ما لم يقصد الانزال ولا
الكفارة ومنها فروع ذكرنا في الكفارة الكتاب بالكلية **قال** طاب ثراه سكر الكفارة مع
يقضيها بالايام وهو سكر سكر الوطى في اليوم الواحد قبل غروب الشمس **اقول** هنا مستلذان

ذهب

ذهب السيد والسيد الى انها سكر مطلقا وذهب الشيخ وابي حمزة والمصنف الى انها
الي عدم مطلقا وفضل ابو علي فكره ما مع ثلث الكفارة وحقق هذه المسئلة
فروعه المذكورة في المذهب **قال** طاب ثراه ولا من المحنون وان سبق منه النية
على الاستسقاء **اقول** ذهب الشيخ الى حكم النكاح كالنوم لا يزول منه الكفارة في المصنف على ان كان
اول النهار وقد سبق منه النية كان حكمه الصائم وان لم يكن سبق منه فان افق في قبل
الزوال لوي وان لم يبق الى بعد الزوال ولم يكن سبق منه النية قضى بقصره بالايام
كانا يم وذهب المصنف الى حكمه المحنون في ارتفاع الكفارة وعدم القضاء بالصائم
من سبق النية ولا يجب عليه لو في قبل الزوال او بعده تناول او لم يكن تناول
المعتمد **قال** طاب ثراه ولصح من مذهبنا في النذر المعتبر بشرط سقوا وحضره **اقول**
مشهور **اقول** قد جرت العادة المصنف بالامانة الى ما استصفاه سنده من عمل اصحاب
بالمشهور وهذه المسئلة لا خلاف فيها بين اصحابنا والمستند عارواه ابراهيم بن
عبد الحميد عن ابي الحسن عن قال سألته عن الرجل يحلف الله عليه صوم يوم مسي قال صوم
اي في السفر والحضر **الشيخ** في هذا الحديث من نذر يومين وشروط صومه سقوا
مستند على هذا التاويل برواية علي بن مهزيار قال كتب ابي بصير يروي ادريس
يا سيدي نذرت ان رصوم كل يوم سبت فان لم اصم في الذي يلزم مني من الكفارة
فكتب وقدرته لا تتركه ان من علمه وليس عليك صومه في سفر ولا مرض الا ان يكون نذرت
ذلك وهو مع كونها مستقلة على المكاتبه مقطوعة فاما طائفة من صنف حلي فلو كانت
قال طاب ثراه ولصح في واجب غير ذلك على الظاهر **اقول** مذهبنا في الواجب
في السفر ان في صور اخرجه المصنف وهو اربعة ايام وفي ثلثة ايام دم المتواتر ثمانية
عشر بدل اليد في المصنف في عرفه ثلثة ايام النذر المشروط سقوا وحضره **اقول**
مى كان سفره اكثر من خمسة وما يخرج عن ذلك لا يجوز فيه الصوم على المصنف **اقول**
من غير استثناء وبعض اصحابنا يستثنى في ثلث صور الاول اجازة السيد صوم المعني
بالنذر اذا وافق السفر اليه للمعني قوله يجوز فاعاد رمضان في الواجب اليك
اجازة الصدوق في خبره السيد وابي حمزة صوم الكفارة التي يلزم فيها التوبة اذا
كان افطاره بوجوب الاستسقاء **قال** طاب ثراه وفيه يثبت الواحد للصوم خاصة
اقول في الواجب في رمضان اجتنابا للصوم دون غيره من الايام مذهبنا وسائر

عن أبي عبد الله عليه السلام في كيف كان من قبل سيد أبي علي والمصطفى والمصطفى
قبولهما من خارج أو مع الحجة ومن معهما القضاة من سوا البلد وخارجة من سوا البلد
الشيخ في ط قال طاب ثراه وفي الحديث وفيه من الزوال والرد **أقول** يريد إذا راي
البلد قبل الزوال والكون لليلة الماضية أن كان للصوم ولم يمتد إلى أن كان المفطر وما به
يقول **قال** طاب ثراه والمرضى إذا استبرأ من المرض إلى رمضان آخر سقط القضاء
الظاهر بقصد من كل يوم بعد **أقول** ذهب إلى أن يكون في كل يوم من كل يوم
وجمهور أصحاب إلى سقوطه وانتقال الفرض في القدر وهو المذهب **قال** طاب ثراه ور
وي القضاة المسافر ولو كان في ذلك السفر والولي مراعاة المكان لتخفيف السفر **أقول**
المراد بالسفر أن يحضر زمان مكنته فيه القضاء ويحل فيه من هذا القدر زمان سفره
القضاة على الولي في عذر السفر أم لا والاختيار للشيخ في رواية واختاره المصنف والمصنف
لأن في اختياره في التخييل رواية منصور بن عمار عن أبي عبد الله عن رجل سافر في
رمضان فموت قال يخفى عنه وإن امرأة حاضت في رمضان فماتت قال لم يقض عنها
طريقا في رمضان لم يصح حرمات لا يقض عنه وفي رواية محمد بن مسلم عنه في امرأة
مرضت في شهر رمضان أو طمئت أو سافرت فماتت قبل أن يخرج رمضان هل يقضى عنها
قال أما الطمئت والمرضى فلا وأما السفر فمذهبنا **قال** طاب ثراه ويقضى عن المرأة
ما تركته على نذر **أقول** مراده إذا ماتت المرأة هل يجب على وليها وهو ولدها الذكر
أن يكبر القضاء عنها كما يجب عليه القضاء فيه قولان الوجوب قاله الشيخ في رواية وطول
في لفاف وهو المذهب وعدمه قال ابن إدريس **قال** طاب ثراه وإن كان الذكر نكحها فماتت
قبل أن يقضى عن التركة كل يوم بعد **أقول** سقوط القضاء إلى بدل مذهب ابن سبي
وجوب العدة لكل يوم بعد من قبل الشيخ في الاستبراء من التركة للصوم كما يجب
مذهبنا القوي وهو ما عرفت من فروع لطيفة مرادها وقفا عليها في المذهب **قال**
طاب ثراه من نكحها حتى خرج الشهر فلم يوف القضاء الصلاة أو الصلاة مع الصلاة
حسب **أقول** روي في الخبر قال سئل أبو عبد الله عن رجل أجنب في شهر رمضان
ففسخ إن فسخ حتى خرج شهر رمضان قال عليه السلام يعجز الصلاة والصيام وفي
معناه روايتان ومضمونها **قال** الشيخ في طويته والصوم وقا وبوعلي وأبو
الحسن وقال المصنف في الخبر وهو المذهب وذهب ابن سبي إلى قضاء الصلاة خاصة

واحارة

واختاره المصنف في أن يقع **قال** طاب ثراه وفي الحديث القائل في الشهر الحرام
سنتين منها ولو دخل فيها العيد وأيام التشريق لم يأتية زيارته ولا شهره
المنع **أقول** القائل بذلك الشيخ محمد بن علي رواية زرارة عن أبي جعفر عن رجل
خطأ في الشهر الحرام قال عليه السلام يخطئ عليه الله وعليه عتق رقبته أو جسام شهرين
من الشهر الحرام أو طامعت قلت فيه خلاف فيها العيد وأيام التشريق قال يصوم فيه
حتى لزوم وجها دره فماتت تخصيها بالاجتماع مع تصور ما غفاده المذهب **قال** طاب ثراه
ويستمرط في قصر الصوم ببيت النية وقيل الشرط خروج قبل الزوال وقيل بغيره
ولو خرج قبل الغروب **أقول** أن قول مذهب الشيخ في به وحاصله أن المسافر إن
خرج قبل الغروب قطعاً وإن خرج بعده فإن كان بينه وبين بيت النية ثم خرج فمات
أي وقت خرج من الشهر وإن لم يكن بيت فان خرج قبل الزوال لم يأتية زيارته وإن
خرج بعده ثم وقفا واختاره القاضى والكا في مذهب الصدوق في المنع
لمنفذ أبي علي واختاره المصنف والمصنف وهو المذهب والكا في مذهبنا المذهب
قال طاب ثراه وقيل يجب على كل يوم من كل يوم من كل يوم من كل يوم من كل يوم
والشيخ عن أبي عبد الله أن طامعت في كل يوم من كل يوم من كل يوم من كل يوم
العديني والصدوقين والشيخ في طويته وتبعه القاضى والمصنف والمصنف
استقط الكفاية مع تحقيق الجواز وجب مع السنة والضرا لبيتين به قال السيد
وملار وروى في بيتي في ما حدث ابنه مستوفاه في المذهب **كتاب الإعتكاف**
قال طاب ثراه والمكان وهو مسجد جامع وقيل لا يفي أحداهما ولا يجمع بينهما
وجامع الشهرة أو الكوفة **أقول** أن قصر رعيه الأربعة من قبل الشيخ وعلم الهدى والشيخ
في كتابه والقاضى وابن حنبل والشيخ وسلا روي في داخلة العلامة والشيخ
واضاف في المنع إليها مسجد المدائن والكا في المنع بالسيح العظم واختاره المصنف
جازه أحسن في مطلق المذهب **قال** طاب ثراه ولا يجب بالشروع فإذا مضى
يوما من وجب التمسك في وجوب ثالث قولان المروي أنه يجب **أقول** ذهب بعضهم
إلى وجوب المندوب بالشروع كما يجب وهو مذهب الشيخ في طويته والصلح وأوجه
فيه بعد مضى يومان وهو مذهب أبي علي وأحد قولي العلامة ولم يوجهه السيد
مطلقاً وأجاز الشيخ في كل وقت واختاره المصنف والمصنف **قال** طاب ثراه وقيل إذا

اعترفوا فلو كانوا بخياره لكانوا يرضون به وجب الثالث **اقول** هذا
قول الشيخ واعتماد على رواية أبي عبيدة اخذ عن أبي حمزة عن قال اعترفوا
فمن يوم الرابع بخياره ان شاء الله وما اخرجوه ان يشاءوا ان يخرجوا من المسجد
اقام يومين بعد التمسك فلا يخرج حتى يستكمل ثلثه ويحتمل عدم وجوبه لانه اليومين
ان يخرجين بانها مباحة اليه السابق عليها اعترفوا وجوب السادس لان اليومين ان يخرجين
بانها مباحة اليه السابق عليها اعترفوا وجوب السابع السادس لان اليومين ان يخرجين
عليه ما زاد عن التمسك بخياره في قوله ان شاء الله وان قرب العمل على الرواية فيجب ان يسمع وكل
وكل **قال** ان شاء الله ولو لم يشرط ومضى يومان وجب الاقام على الرواية **اقول** اذا
شرط الرجوع في هذا المذهب او في عقد النذر بوجه مع العارض في المذهب
سواء كان في الاولين او الثالث وضميمة بشرط وفي المذهب اذا رجح مع العارض
عند أبي علي مطلقا ولا يقتضي مذهب الشرايع والمختلف مطلقا وبعضه في غير معنى
الزمان ولا يقتضي مع تعينه في المعجزة والتذكرة والاعتقادات وان رجح اقتراحا في المذهب
جائز مع الشرط على اختياره لانه عدمه في الثالث على اختيار الشرايع والاعتقادات
قول الشهيد وفي طالع النذر الرجوع في الثالث على العارض الذي لا يمكن ان يكون
كالطعن في ان كان هناك شرط فلا يقتضي وان وجب فمادة الشرط سقوطه
ولو كان رجوعه في الاولين عارض لم يلحقه القضا اجماعا فتقوله ولو لم يشرط ومضى يومان
وجب الاقام على الرواية فوجب الاقام مع مضي اليومين على ترجيح الرواية خلاف السيد
حيث لا يوجب الشيخ فيه حسلا فتقوله ولو لم يشرط يومان وجاز الرجوع به وعدم
الشرط خلاف المذهب حيث يوجب الشروع وهذه السليمة المطالب المهم في المذهب
وهو ذات شجب وفيها محقق وفروء وارجا ش لطيفة استقصاها في المذهب **قال** ان شاء الله
شاه وقيل يحرم عليه كما يحرم على المحرم ولم يثبت **اقول** ان شاء الله في الجب ونحوه
القاضي وابن حزم قال في طوله ان يكره وينظر في امور غير معتادة وروي في الجنب
ما يجنبه المحرم وذلك بخصوص ما قلناه لان المحرم لا يحرم عليه وعند الشيخ **قال**
ابن ابي عمير عدم التمسك وهو اختيار المحرم والحق والفرع لعلي **قال** ان شاء الله ولو
كان غير الجب في وجوب الكفارة في شهر رمضان فان وجب بالتذمة لغيره
الكفارة وان لم يكن معينا او كان تبرعا فقد اطلق الشيخ لزوم الكفارة ولو خفها

ذلك

ذلك الثالث كان ان يقع بمنزلة **اقول** انما قول مختلف والمحصل وجوب الكفارة على
المعكف بالجاء مطلقا سواء كان وجبا او مذكرا في الثالث والاولين وبالطريق الثالث
مطلقا او المعين وهو مذهب العلامة في التذكرة والخبر الشيخ في نه وهو مذهب
في كنهه وقال في طبعه وجوبها مطلقا فتقوله فقد اطلق الشيخ لزوم الكفارة استثارة
الي اطلاق الشيخ في ط والمعين في المتعة وفراطر وهو معكف وجب عليه يجب
على من ذلك في شهر رمضان ان تمتد الخيرة قوله ولو خفها ذلك بان كان البق
بمنزلة لان الشيخ في نه قال بوجوب الثالث دون الاولين فاذا لم يكونا وجبين
وول غير المعني فيها لا يوجب الكفارة بافطارهما **كتاب الجب قال** ان شاء الله
ولو استعمل منه الكبر او المرض او عذر وفني وجوب التمسك فان لم يرد في التمسك
ذهب الشيخ في التمسك الي وجوب التمسك فان زال العذر بعد ذلك جيبه وقيل
الشيخ والفاضل ابو علي وذهب ابن ابي عمير الى عدم وجوبه واختاره المصنف **قال**
طالب نراه وفي الشرط الرجوع الى صفة او بصفة فتقوله ان شاء الله
الشيخين والشيخ والفاضل وذهب ابن ابي عمير الى عدم وجوبه واختاره المصنف **قال**
والمصنف والشيخ والفاضل **قال** طالب نراه واذا استقر الجب في جمل قضيه عنده من امره
ولو لم يخف سواء الاجرة قضيه عنه من اقرب الاماكن وقيل في بعضه مع استسقاء **اقول**
فهذه الشخ في الكتابين الي وجوبه من اقرب الاماكن الي الميقات واختاره المصنف
قال في نه من يمسك مع استسقاء واختاره ابن ابي عمير **قال** طالب نراه او يذبح
غير حجة ان سلام لم يذبح ولو يذبح مطلقا في مطلقا في الجب بنه التذبح
في حجة ان سلام ولا يذبح في حجة ان سلام في التذبح وقيل لا يذبح احد من الجب في حجة
الشبه **اقول** ان شاء الله في نه وعدم التمسك به في الوط واختاره
المصنف والشيخ والفاضل **قال** طالب نراه فان قضى عنها ركب معصيا قضى او معصيا
ركب وقيل يقتضي ما شيا لا خلا لها الصفة **اقول** اذا ركب نذر لم يمسك فان كان معصيا
كأن خلف التذرة ولا يقتضي وان كان مطلقا وجب لقضا فان ركب السبعين قال الشيخ
والقاضي يقتضي معصيا ما ركب ويركب ما يمسك لم يحصل منها حجة مطلقا ما شيا قال
الا كزوجا لقضا ما شيا ووقته ان لا عنه بالنسبة الي التذرة لانها غير التذرة

نية اذا كان يودي ذلك ومنه حجة وان لم يكن فاما المخرج ابن ادریس قال لا يلم
ياقي بالعبادة على وجهها فينبغي في العبادة وليس شي لان ان لم يبق بالعبادة
على وجهها بل وتغلب على وجهها وعلى ما امر به في مخاطبة باقي طائفة غايته ان يتركها
ون يتركها من بطلان الحج كما يترك الطواف ناسيا
المقصد الاول في افعال الحج قال
اقول ظاهره وفي وجوب صلي ربي الحج والعمرة والتقصير وتذرية شعره وجوب
منها مسكن الاول في الرمي هل هو واجب ام لا ان كثر على الاول في جودعي ان ادریس
عليه السلام جامع وهو مذنب المص والعمامة وهو المستند والشيخ في الحج والعمرة في الحج
الشافعي وهو في المقصد الثاني نية الحلق او التقصير وجوبه قال الشيخ في طو والصديق
في المقصد والمقصد وتكثيره وبما جاء به قال الشيخ في التبان **قال** طاب ثراه وفيه يجوز
تقديم الغسل على الميقات لمن خاف غورا طما **اقول** القائل هو الشيخ في طو
ومستند روايته رشام بن سالم عن ابي عبد الله قال ارسل الي ابي عبد الله
وعني جماعة وعني بالمدنية اننا نريد نودك فارسل الي ان اعتكفوا بالمدنية فان
ان يجوز عليكم المداينة في الحج في غنموا بالمدنية والسواياكم وبعثوا افردي او
وتوقف المص ولا وجه له لوجود ما نصه رايه في النقص **قال** طاب ثراه اما القارئ
فانه ان يعتكفها او بالمشور او التقية على ان ظهر **اقول** منع السيد ابن ادریس
الاتفاق ويغير التقية من الانواع الستة واجاز الشيخ لفقارن العمدة بالتقية او
سماز وهو قول الشيخ وساروه **قال** طاب ثراه وفيه يضيف الي في
لك ان الحمد والثناء لك والملك لا شريك لك **اقول** المشهور ان يبيت اربع
وهو قول الشيخ في به وطوبه قال الشيخ في القاضى وابن حمزة وابن ريس وخار
المص والعمرة وفيه المحققين والشهد وهو المعتد وفي كفيته ثمة اقوال الاول
ليسك اللهم ليسك ليسك لا شريك لك ليسك وهو قول المص الثاني ليسك اللهم ليسك ليسك
ان الحمد والثناء لك والملك لا شريك لك ليسك وهو قول الشيخ في طو والقاضى وابن حمزة
وابن ريس الثاني قول المص وله عبارتان احداهما ليسك اللهم ليسك ليسك لا شريك
لك ليسك ان الحمد والثناء والملك لا شريك لك وهو في صحيحه موهوب ابن عمار عن ابي بصير

الشيخ

قال في لف وان خشي ليسك اللهم ليسك ليسك ان الحمد والثناء والملك لا شريك لك ليسك وهو
المشهور في كفته **قال** طاب ثراه وفي جواز ليسك الحمد والثناء والملك لا شريك لك ليسك وهو
اقول في المنع من رايه وبي على واجوز من رايه المعتمد وابن ادریس **قال** طاب
ثراه وللمعتمد بالمنع من رايه وموت ملة وبالمعتمد اذا دخل الحرم ان كانا حرم من خارج
واذا كانا من الكعبة ان احرم من احرم وقيل بالتخيير وهو اسبه **اقول** مراده ان المحرم اذا
ان كان احرم من احرم كذا التلبية حتى يرد احرم من احرم وان كان من احرم من احرم وقد
خرج المحرم بها من خارج اذ يبيتها فاذني الحى ولا يخرج من احرم كذا التلبية شارب
الكعبة وهو من رايه **قال** الشيخ في رايه **قال** الشيخ في رايه **قال** الشيخ في رايه
المتنع اذا طاف وسعى ثم احرم قبل التقية سبعا مائة في حجة وتخيير عليه في رايه
عليه دم **اقول** الرواية اشارة الى ما رواه اسحق بن عمار قال قلت لابي عبد الله
الرجل يتنع فسبى ان يقصر حتى يبل بالجمعة عليه دم يهرقه ويصنونه قال الشيخ
والفقهاء التي وسار له دم عليه وقال ابن ريس واخاره المص والعمرة والموت
قال طاب ثراه وهو احرم مما اطلعت من رايه رايه ابي بصير عن ابي عبد الله **اقول**
روي الشيخ في رايه عن ابي بصير عن المص قال المتنع اذا طاف وسعى ثم لم يبل بالجمعة
فقبل ان يقصر فسبى منعه وسبى على المتنع وقال ابن ريس سبى احراما في
المهر عنه ورجع الى مكة في لف قول الشيخ **قال** طاب ثراه والطيب وقيل يحرم الاربعه
والملك والعمرة والرفعة والنورس واصناف في في العمود والكا فورا **اقول** للشيخ
في الطيب ثمة اقوال الاول انه لا رجة الحكيمة وهو قوله في في الثاني انه سنة باضافة
العمود والكا فورا لهما وهو قوله في في رايه **قال** ابن حمزة انك ان لم يحرم على
المعوم وهو قوله في طو وبه قال الحسن والسيد والمعتمد وتكثيره والتمنى وراي
يس واخاره المص والعمرة وهو العلم **قال** طاب ثراه وفيه يضيف في رايه
اقول القائل هو الشيخ وابن حمزة وابو علي واخاره المص في لف ولم يوصيه في رايه
واخاره المص واطلق في في ولم يذكر الشق وكذا الحسن **قال** طاب ثراه وفي ان الحى
بالسواد والظفر في المرأة وليس الحان للزينة وليس المرأة ما لم تدهم الحى والكا فورا
ال للضرورة وذلك كحد وليس السواد من الزينة فورا فورا ان اشبهها اكر اشبه **اقول**
منها ما على الاول الثاني بالسواد وتخرجه قال في في وقال المعتمد وتكثيره وابن ريس والعمرة

فهي

في لف ولم يوجهه والارشاد وهو المعتمد الثاني في النظر في المرأة وبالجملة قال في
وطد وهو قول والفق والحق والحق وان ليس وبالكراهية قال في لف في وثيقه القاضي
وابن حمزة والمصنف الثالث ليس اني لم نذكره في ط وعليه ابن ليس و
بكراته قال في الجمل وعليه المصنف الرابع ليس اني لم نذكره في ط وعليه ابن ليس و
وكبره في غيره الخامسة الحجة ان المصنفين وبكراته قال في ط وعليه ابن ليس و
وابن ليس والحق والحق في لف وبكراته في في وابن حمزة والمصنف
دكا الجسد على وجه الادبي قال المصنف بكراته وهو قول الشيخ في ك وله قول اخر
بالجملة واختاره الحق الساجد ليس السلام لغيره في ط وعليه ابن ليس و
الحق والحق في ابن حمزة وابن ليس واختاره الحق في لف وكبره في غيره واختاره
المصنف في التوجيه في الكي **قال** طاب ثراه ولو لم يدرك عرفات كما راودركها
سما ولو لم يدرك المشرك طلق الشمس فتاب في وقتي يصح بغيره ولو ادركه قبل
الزوال **اقول** اورا ان الاختيارين مجريا بالاجماع وكذا اختاري المشرك في اختاري
عنه قول لعدم الاجزاء فخرج والاقرب فيه الاجزاء وكذا ان خطر ارباب على ما
اختاره المصنف وهو ط كافي الاخبار وفي عدم الاجزاء فيها لروايتها بحسن
واضطراري المشرك وحده مجري عند الصدوق وابي علي وهو ط اسيد وان قوي فيه
عدم الاجزاء اما اضطراري غيره وحده فلا يجزي اجماعا **قال** طاب ثراه وفي
يستجى الصعود على قمم **اقول** القابل بذلك الشيخ في ط ومعه الباقون وما لم
يعتقد المصنف مستند من الروايات قال في في ويوجب صغير المسنوع وعليه في اليوم
قال طاب ثراه وفيه بعد المسح اجرام ومسح الخيف **اقول** لم يستثن المقتدون من
ان صحاب سوي المسح في وقت حزون على المنع من سائر احوال **قال** طاب ثراه
ولا يجزي الواحد الاخر واحد الواجب ومجيز في عند الضرورة عن سبوعه
سبعين لا يلى اخوان الواحد **اقول** القاري بذلك المصنف والقاضي والشيخ
في احد قوليه والحق في لف واكثر المتقدمين وقال الفقيه بخبري البقرة على خمسة
اذا كانوا اهل بيت واختار سلا روق في لف لا يجزي الواحد في الواجب
عن واحد واختاره ابن ليس والمصنف والحق وهو المستند بخبري في النكاح
والمراد به في الاصححة المندوبة لا في المندوب لانه ينقلب وجها **قال** طاب ثراه وفي

ان يكون هذه المواضع سودا **اقول** هذا قول ابن ليس وقال اهل البيت
يكون من عظم شجرة ان ينظر في شجرة ويمشي في فية ويبرك في ظل شجره واختاره
المصنف والحق في لف في لف لغيره او هو حسن **قال** طاب ثراه وفيه يجب ان يكون
اقول هذا قول ابن ادریس وسنده ان يروى عليه السلام وهو المستند وطه
والحق ان يستحب وكذا المصنف **قال** طاب ثراه ولو فقد الهدي ووجهه منه استحب
في شرايه وذبحه طول ذي الحجة وفيه ينقل فرضه الى الصوم **اقول** هذا هو المستند
وهو اختيار السيد والصدوقين والحق في ابن حمزة والمصنف والحق في
المصنف وقال ابن ليس ينقل فرضه الى الصوم وهو مستند بحسن وخبر ابو علي بن
الحسين وبين الصدوقين **قال** طاب ثراه ولو كان ضرورة او ملة اعيان
الا طهر **اقول** ذهب ابو علي والشيخ في احد قوليه الى وجوب الحلق على المكنت والمصرور
واجزا التقصير لغيرها وذبح في القول الاخر الى اجزا التقصير لجميع واختاره
وابن ليس والحق في ط وهو المصنف **قال** طاب ثراه والقول مبطل في الفرضية
استدراكا لبيان **اقول** معنى القرآن في الطواف ان يقرن طوافين بان لا يفصل
بينهما الصلاة وهل هو محرم اذا كان في طوافي الفرضية او مكروه بالاول قال المصنف
كن به وبالثاني قال ابن ادریس اجماع الاولون بما رواه علي بن ابي حمزة قال
سالت ابا الحسن عن الرجل يطوف في يومين اسبوعين فقال ان ثبتت روية
لك عن اهل المدينة قال قلت له والله مالي في ذلك حاجة جعلت فداك ولكن
اروي ما دون الله عز وجل به فقال لا يقرن بين اسبوعين كما طفت اسبوعا
ركعتين الحديث وعنه صفوان بن يحيى واحمد بن محمد بن ابي بصير قال سئل عن اقران
الطواف بالاسبوعين والسنن قال اني هو اسبوع وركعتاه وقال كان ابي
يطوف مع محمد بن ابراهيم فيقرن وانما كان ذلك منه حال التقية وفي صحاحه
بن محمد بن ابي بصير قال سأل رجلا ابا الحسن عن الرجل يطوف بالاسبوع ان
سبعه جميعا فيقرن قال لا بالاسبوع وركعتاه وانما قرن ابوا الحسن عما كان
يطوف مع محمد بن ابراهيم حال التقية اجماع ابن ليس في اصل وصححه زواره قال
قال ابو عبد الله عن انا كره ان يحج الرجل بين اسبوعين والطواف في به
الفرضية فاما في النافلة فلا بأس وعنه عن ابن زبير قال سمعت ابا عبد الله يقول
انما كره القرآن في الفرضية واما في النافلة فلا بأس ويجوز احرام مكروه

قال طاب ثراه والطواف من تركه عامدا بطل حجته ولو كان ناسيا انى به وان تعذر العود
استنبأه وفي رواية ان كان على وجه جهالة العاد وعليه به **اقول** الطواف ركنا
من تركه عامدا بطل حجته وفي صحيحه عن ابن ابي عمير ان كان تركه على وجه جهالة العاد
وعليه به وبه ان استأجر البها المصنوع ففقد حجته بطل حجته ولو كان تركه على وجه جهالة العاد
انما جفت في شكك حجته بطل عليه البقيع بمعنى المكلف فيجب بالكفارة وفي جهالة العاد
الطواف كان حجة باطلا في الراس فلا يجزئ عنه كفارة له لانه لم يأت به على سبب
بطل النظر لانه الى سندها ولم يخرج به بعد من سندها **قال** طاب ثراه ولو
سعى طواف الزيادة حتى رجع الى اهله ووافقه عاده واتي به ومع السجدة بسنتين في
في الكفارة تردد استنبها انها لا تجب الا مع الذكر **اقول** مذنبه وجوب الكفارة و
عدمه فذهب الى ان يسبق الذكوة واختاره **اقول** طاب ثراه وفي
جواز تقديم طواف النساء مع الضرورة وانما ان استنبها الجواز **اقول** منه ان يسب
في تقديم الطواف مع الضرورة واجازة الباقين في قوله ان يضي من العذر وقت الطواف
توانه بنفسه وان استباح **قال** طاب ثراه وقيل ان يجوز الطواف وعليه بطله واكثر
هم اعتمد على ما لم يكن استمرجا **اقول** البعد عن السجدة في يوم في به واكثر
في التندب والتحقيق ان العدة المتبعة بها خارجة عن موضوع هذا الحديث في موضوعه
اعطوا في الحج ويكون فيه على الذكر اهله المذكور واما مطلق الطواف المذنب وجوبه
ذلك في الكتاب بأكبر **قال** طاب ثراه ومن نذر ان يطوف على اربع قبل حجه طواف اياه
اقول المعتمد بطلان النذر ان لم ينقذ بصورته وهو مذنب ان يسب واختاره المصنف
ووجه عليه السجدة طوافه في نذره ورجليه وقيل بغيره اذا كان النذر امره وقوله
صدرة النبي وهو ما رواه الشيخ في الصنف عن السكوني عن ابي عبد الله **قال**
قال امر المؤمنين في اوله نذرت ان تطوف على اربع قال تطوف بسبعين طوافا
سبعون طوافا **قال** طاب ثراه ووطن امام سجدة في ووافقه اهله وقيل ان طوافه
لم يكرهه النبي سوطا اخر وفي الروايات لزوم دم بقره **اقول** روي عبد الله بن مسكان
في الموقن عن ابي عبد الله عن قاسم بن ابي عبد الله عن حماد بن عمار عن ابي عبد الله عن حماد بن عمار
منه سوطا وهو بطلان انه سبعة طوافات في كل واحد واحد ووجه انه اطاق في سنة
اسواط فقال عليه دم بقره في حجه ويطوف سوطا اخر وكذا لو طاف طوافه وهو
مذنب بالمفرد واحد فولي السجدة وضوي الهلالية وشرطه في رويته **قال** طاب
في باب

في باب الكفارات من تيم لا دم عليه المصل ولا بن ادريس القولان والمراد سعي
عمره التمتع والعمرة المفردة يرجع فيها الى الاصول المقررة ويقصر بهذا النص
على مودده وهرجه التمتع يكون الحكم فيه على خلاف الامل **قال** طاب ثراه وقيل ان
ان يكون بها حتى يوزن نصف الليل وقيل لا بد من طوافه حتى يطلع الفجر **اقول** طاب ثراه
على الاول وهو محمد **قال** طاب ثراه واليكيفية مستحبة حتى يجزئها **اقول** الاول هو المشهور
وبه في النيس والمص والحمد والسجدة في طوافه حتى يضي عن بعض اصحابنا الوجوب في الجمل
وبه في القاضي وابن حجر **قال** طاب ثراه ويصح الاستبراء اذا كان بين العمرتين مشور
وقيل عشرة ايام وقيل لا يكون في السنة الا مرة واحدة ولم يدر علم الهدي فيها
حد **اقول** الاول هو السجدة في طوافه حتى يضي وبه حجة حرة واختاره المصنف والحمد
في الف والنا في قوله في وفيه قال القاضي وانما ان يقول الحسن والبرهان قول السيد ابن
المفرد الثاني في الواجب طاب ثراه وفي وجوب الهدي على المصنف ودونان
استنبها الوجوب **اقول** اذا صرح به بالحدود وعبدانية بالاحكام بل ينفق في قلته
منه الى الهدي قال ابن ابي سب لا وجوبه قال ابن حجر والسجدة والقاضي وسائر
المتقدمين واختاره المصنف والعلامة ووجهه هو على علي فم كان عليه ومعه هدي
دون غيره **قال** طاب ثراه وهل يسقط الهدي لو شرط حله حبسه فم كان
الطريقا ان يسقط **اقول** سقوطه مذنب السيد وابن ابي سب مالم يكن ساقا او قلده
ووجه السجدة في واختاره المصنف والعلامة وهو المستند في اية السجدة جواز
التخلل للمحصر غير يرضى ان السجدة في المصنف وسوي التواب والاكواب
الى التفتيش **قال** طاب ثراه وهل يخري فيها هدي السياق عن هدي التخلل
قولنا استنبها انه يخري **اقول** لا تكفي هدي السياق عن هدي الالحاح فذهب
الشيخ وسائر المتقدمين والقاضي واختاره المصنف وعليه الاكثر وعدمه بل لا بد من
هدي اخر فذهب الفقهاء الى علي وحبس الاول في التوافع هدي السياق
مع عدم وجوبه بغيره وشبهه ومعه لا بد من هدي اخر **قال** طاب ثراه ولو
بان ان يديه لم يذبح لم يطل بخلة وينبغي في القابل او بل على عاكس عنه المحرم الوجوب
اقول يري ان المحصر اذا بعث هديه او ثمنه ليشتري عنه وينزع فخلا وفي الموضع
بالنقصه لم يذبحه بعد ذلك انهم لم يذبحوا عنه عام الهدي او انسيان او التفرط لم يطل
تخلله لانه مشروع ووجب عليه بحث هدي في القابل وهل يجب عليه المساك فخرجت

ان غلقا ويحل على رجلها فلا يدري حصل تلف ام لا كالوري صيد او جهل تارة
 مع تحقق اصابة وهو المحدث **قال** طاب ثراه ونبينا اذا فرجنا لحمه ولم يجد في كل طير
 شاة **اول** هذه القول للعقود بفتح السين والقاضي وابن حزم وسائر اهل السنن
 وقال الشيخ لم اجد به حديثا مستندا او قال ابو علي بن فرطون كان عليه السلام طير ربح
 وقبضه والمحدث **اول** **قال** طاب ثراه ولو تكررت عداتي فاني ضامن في الثامنة رواه
 ابن حزم انه لا يضمن **قول** ذهب الشيخ في كتاب الفروع الى تكريرها وتكرارها ليس في
 الحكم والطلاق ليدور ابو علي على تكريرها ولم يفعلوا من الناحية وغيره وقال في
 لا يضمن في الثامنة ويكون معنى يتبع الله منه وهو مذنب القريض والصدوق في كتابه
 واختاره المصنف والمحدث **اول** **قال** طاب ثراه لو اشتري رجل مني نعام لم يحرر فكله
 المحرم ضمن كل سنة شاة وضمن المالك بصفة درهم **اول** اما وجوب كفارة على
 المالك فانه ساعد المحرم على المحرم وهتك حرمة ان يملكه فكل عليه وهو موقوف على
 الكفاية على تقدير ان يترك بفسوق او مشوبا اما لو اشتراه نيا واكله المحرم فانه
 لو اوجب عليه ان يتركه ولو كسره المحرم ولم يملكه وكان قد ترك فيه الفروج كان عليه
 صفرا لا يلى ويحل على المالك ذلك وهذا بحث استقصاه في المذهب **قال** طاب
 ولو اضطر الى اكل صيد وميتة فغنيروا بين ان اشهرها ما ياكل الصيد وغنيروا بين ان
 يملكه لغذاء الكلى الميتة **قول** ذهب في القاضي وابو علي الى وجوب اكل الصيد لمن
 عنده الغنية وهو المحدث وقوي ابن ليس الاكل في الميتة على كل حال اما لو
 لم يكن عنده الغنى فانه ياكل الميتة وينبغي بحث استقصاه في المذهب **قال** طاب
 وهل يحرر وهو يملك المحرم ان يتركه لغيره وكذا لو اصابه فخر المحرم وقام ضمن المالك
اول ذهب الشيخ في نه الى التحريم وجوب الغنية ومعنى من فيها ابن ليس وتبعه المصنف والقاضي
 وهو مستند اجماع الشيخ بما رواه عن عفته بن خالد عن الصادق قال سالت عن رجل يبيع
 حبه ثم اقبل حتى يخرج من المحرم فاستقبله صيد قرب من المحرم والصيد متوجه نحو المحرم فربى
 الصيد فقتله ما عليه من ذلك فقال الغنية وفي الطريق صنف مع احتمال اراة الغنية
الحجة ان خروا صيد عبد الرحمن بن الحجة قال سالت ابا عبد الله عن رجل يبيع
 في اهل وهو يوم المحرم فما بين البريد والصيد فاصابه في اهل فقتل برمه حتى دخل المحرم
 فأتى برمه بل عليه جزاء **قال** عليه جزاء غامض ذلك رجل نصب شركا في اهل الى جانب
 موقف

فوقع فيه صيد في مضرب حتى دخل المحرم في ت فليس عليه جزاءه لا يرضى حيث نصب
 وهو له حلال وربي حيث ربي وهو له حلال فليس عليه فيما كان يجر ذلك حتى تقتل بهذا
 القياس عندنا من فقال انما ثبتت ذلك الشيء بالشيء **قال** طاب ثراه وفي محرم
 حمام المحرم في اكله وذهب الكرخية **اول** التحريم اجماع قوي الشيخ والقول لا يحرر
 وكسره في كتاب الفروع وفي كتاب الطهارة تحت رابن ليس والعلامة والمصنف والقاضي
قال طاب ثراه وهل عليك محرم صيد في المحرم ان شئبه ان لا عليك ويجب عليه ان يتركه
 معه **قول** الحقن المملكتين فانه اما مستدام او مسدود والميتة فثمان ربي
 او اضطراري **اول** المستدام ولا يستقر في ملك المحرم فاذا احرم ومعه صيد وجب
 ارساله ويصير مباح فلو اخذه غيره ملكه لقول الصادق لا يحرر واحده ومعه شاة
 الصيد حتى يخرج من ملكه الثاني المالك لا يملكه الا ببيعته والى كتاب ولا تحقيق المحرم
 لقول ابن ابي عمير وقد سئل عما تقول في رجل اشترى له حماما ابلي وهو في المحرم اما
 ان كان سوا جليت سلبه ولو كان مقصودا او فخرنا يجب عليه حفظه حتى يملك ويشبه
 وان خروجه المستدام بوزن باولونه عدم دخول المتجره الثالث ان اضطراري
 كما لم يورث اليه ويبقى على ملكه وان كان حاضرا عنده وانتقل اليه وزال ملكه عنه و
 ختاره وصدر في طاب ثراه ان يملكه مطلقا ويبقى على ملك الميت واذا اكل ملكه والى
 انه على القوم بعد انتقاله اليه لا يوجد ملكه اليه بعد اكله حال الاسباب جديده لقول
 اذ لم يبق بانتقاله فان سلكه كان سلكه وارث غيره نعم ان يكون مودعا وكان ملكه
 لباقي المورثه ويرث المحرم حصته فيما عدا الصيد ولو لم يكن وارث سواه في ذرجه
 الى العبد والى عام عهده صيد سببه الصيد مباحا لقول المصنف انه ملك يديه
 بهذا النوع ان خروجه المالك عليه ارساله وهو الذي قواه الشيخ في طهارة
 واختاره العلامة على ما حكينا وفي الكرخية وقد ملك المالك المحرم في المحرم ان لا يملك
 ويجب عليه ارساله فانه لقول من يبيع في ان يرفع ثبوت الملك مع وجوب ارسال
 وهو المستور من ان يحال ان يعرف فيه في الفاء وفيه ذنب في بيعه ان لا يملك ولقد
 رخصه ان يثبت الملك لم يزمه اباة الصنف ووجوب ارساله ينافيه وجوب
 بانتقال الملك وهو المحدث **اول** وجوب ارساله في وجوب القول والمحدث **اول**

في طائفة من الناس والى ان لا تعدل بحجة فانه استنبط الحق **اقول** عدم التقدير في سبب الخلق
وابن عمه وسائر ابناء يس واختاره المصنف والمصنف وهو المعتمد وتضمن الحق في
وقال ابو علي ولا يرى ان يقتصر بحد على اقل مما سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم التي اخذها وهو
كل راس من ديار حجة بان امير المؤمنين عليه السلام جعله على ثمانية واربعين وعلى المتوسط
اربعة وعشرين وعلى الفقير اثني عشر فاجوز ان ذلك بحسب اتفاق المصلحة راجع الى شئ لا
لا يتجاوز **قال** طاب ثراه وهو جواز وضع الجزية على الروس والارض وفي جواز الجمع قول
اقول منع في سبب الجمع وفي القاضيه وابن عمه وابن يس واختاره النقي وابو علي و
لتحقق الحق ان وقع الصلح ابتداء على قدر معين في المال جاز اخذه منها وفي احداهما وان
صفت على احداهما وقد روي عن ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وصفت على احداهما اخذها
وكذا لو وصفت عليها وقد روي عن ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وصفت عليها اخذها
قال طاب ثراه ولو اسلم الذي قبل الحول سقطت الجزية ولو كان بعده قبل الاداء لم
استبها اسقوط **اقول** في المصنف اسقوط وهو المشهور بين اصحاب واختاره النقي
والنقي وابن يس والمصنف ونقل المعتمد والقاضي وابن يس عن بعض اصحابنا عدم السقوط
قال طاب ثراه ونحوه ان كان العبد على الضعيف او اقل من الحق او المتحرر في
ولو غلب على الظن العطب وهو ان ظهر **اقول** يريد ان كان العبد على الضعيف او اقل من الحق او المتحرر
اذ لم يغلب العطب واذا غلب هل يجوز له الفراق الى العلاء في اقل من ثمانية اشهر من العتق
قال في طائفة من الناس واختاره المصنف **قال** طاب ثراه ويحرم بالاسم وفي كونه **اقول**
الاول من السبب في سبب المعتمد والمصنف وابن يس والثاني من سببه في طائفة من الناس
وابو علي والمعتمد **قال** طاب ثراه وفي الكفاية قول **اقول** وجوب الكفاية على
هو المشهور بين اصحاب وعليه دلالة اليه استيفه ونقل المصنف قول عديم وجوبها وتلف
تعالى وفي استيفه وفي الاخبار كفاية وهو اشارة الى رواية عفي بن عيث قال
كنت ابي بعض اخواني ان اسأل با عبد الله عن مدته من مدته ان يحب هل يجوز ان يرسل
اليهم الما ويرقون بالخير ان ابرموني بالجنيت حتى يقتلون وفيهم النساء واليهان والسج
الكبير وان سار في السنين والتجرا قال عفي ذلك بهم ولا يسك بول وولادته عليهم السلام
ولا كفاية المعتمد **قال** طاب ثراه وهو الجليل سم ولحقه يسيمان وفي ثمانية **اقول**

الاول اختيار الكثرة وبه قال الحسن والنقي وابن يس والمصنف والمصنف وان في مدبر
بني ابي علي والاول المعتمد **قال** طاب ثراه وصالح النعم ان عراب على ترك المهاجرة با
يساعد واذا استفرجهم ولا يصب لهم في العتية **اقول** هذا هو المشهور عند اصحابنا ومنع
ابن ادرسي وادب الحزم النقيب وهو شاذ **قال** طاب ثراه ولو غنم المذكون المملوكين
ثم ارجعوا لم يملك في العتية ولو غنم بعد العتية فتقول ان اشبههم ارجعوا على المالك
ويرجع الغنم على المالك مع عقبت مع التوق وان في العتية **اقول** هذا قول
الاول اختصاص الغنم بها واعطى المالك العتية من بيت المال سواء غنم قبل العتية
او بعد ما هو منه سبب الشيخ في ثمانية دفعها الى اربابها مطلقا لكن اذا كان في العتية
خرجت من اصل العتية وبعد ما يعطى الغنم فتمت بيت المال وهو منه سبب الشيخ في ط
وفي واختاره ابن يس والمصنف وهو المعتمد الثالث ما عرفت قبل العتية
خارجا عن حد العتية عند اخذ وبعد العتية يكون الحق لمن قاله النقي في ارض ذلك
راجع الى ارباب من المملوكين وشرط المصنف في الرجوع على المالك ان يعرف الغنم وتبين
وهو حسن ومنع عدم معرفتهم بقتل العتية **قال** طاب ثراه ونحوه ان يكون في
دفع المملوك ولو اشتبه بوارث من كان كشيء المذكور كما امر النبي صلى الله عليه وسلم في دفعه في
دفع من كان معزلا ذكره النقي على ما روي في بعض الاخبار واختاره المصنف والمصنف
في السراج وترفع في النكاح وقال ابن يس يورع ان نه شك **قال** طاب ثراه ولو
اسلم العبد قبل مولده ملك نفسه وفي السراج خروجه ترد **اقول** استراط خروجه
من سبب في سبب قال يس ابن ادرسي وابو علي واختاره المصنف والمصنف وهو المعتمد
وفي فتح طائفة من الناس في حال كان قويا **الركن الرابع**
بالمعروف واليهي عن المتكروا **قال** طاب ثراه وجا واجبان على ان يحان في سببه
العقوبين **اقول** ذهب الشيخ وابن عمه والمصنف الى الوجوب على ان يحان وذهب السيد
وابن يس والنقي الى الوجوب على الكفاية واختاره النقي **قال** طاب ثراه وتعلم الرجل
الحري زوجته وولده **اقول** اقامه احمد على الزوج والوكيل في الشيخ في به واختاره
القاضي والمصنف وابو علي وابن يس واعا على المملوك فذهب الشيخ في ثمانية واختاره
المصنف ومنع ابو علي والنقي ان يتبعوا العموم كمن يبيع وهو النقي واختاره المصنف
ومنع ابن ادرسي **كتاب التجارة** **قال** طاب ثراه وفي ثمانية في الاول **اقول**

المالغ المعينة وتميزه وإيجته في اختياره المص في كتاب الطير والصيد من الشرائع
وقال في طيور الجوارز واختاره ابن ادرس والمص في النافع والحق من القولين فجاز
في لغو ومنه في عد **قال** طائر في كلب الماشية والحيطة والزرع قول **أقول** المعينة
جواز بيع كلب الصيد وهو قيس في الجار وفيه قول متروك وأما غيره وهو اربعة انواع
كلب الماشية والحيطة وهو البستان والزرع والكلب الذي في الجوارز يباع
للعاملين في الجار وهو مذهب علي بن حمزة وابن سبيخ اخذوه المص في بيعه
والحق في المص في الشرائع **قال** طائر في كلب الماشية المساعدة على المحرم كبيع السلام
لا يعد الدين في الحرب ومن مطلقا **أقول** يبيد عد الدين كما يجوز بيعه كاصحاب دعوة
وهو يجوز بيع السلام منهم فالشيخان مطلقا واختاره التقي وسائر العلماء وخصه
فيه ابن سبيخ في الحرب واختاره المص **قال** طائر في كلب الماشية المساعدة على المحرم كبيع السلام
الجوارز مذهب ابن سبيخ يباع مطلقا حتى لا يرد والبيع وتبعه المص وهو
القاضي وقابله بعض فقههم مطلقا وجزم الشيخ في رد الخلاف فاعاد العبد وتبعه سائر
المعتمد مع الغرض سباع الطير **قال** طائر ولو وقع له مال يصرفه في المحرم وكان
منهم فلا يحد منه الا في ذنبه على المص **أقول** احتلف قول المص في هذه المسئلة فجاز
في الشرائع كذا في بعض النسخة الثانية وابن سبيخ في كتابه كذا في بعض النسخة
ط وابن سبيخ في الزكاة وهو مذهب المص **الفصل الثاني في البيع واذا بطل**
قال طائر ولو باع الغنوي الغنوي لقول **أقول** ووقوف عقد الغنوي على الجارة
مذهب المعينة والشيخ في رد ابن حمزة وابن علي واختاره المص والعمامة وخصه في
رد ابن سبيخ في كتابه ومنه ابن سبيخ **قال** طائر ولو باع الغنوي الغنوي
الشبهما الجوارز **أقول** المراد ان يكون المقصود منه طعم لا بهر فاختاره بالذوق وكذا ما
يراد به لا بهر فاختاره بالسهم وهل ينزأ الاختار شرط في صحة العقد فبطل السهم
او شرط لزومه خاصة يعني انه السهم يكون صحيحا لكن لا يشرى بخلافه لو خرج معينا
مذهب الشيخين وبه قال التقي والقاضي وابن حمزة وسائر الثماني مذهب المص والعمامة
هو المص اما ما كان يكتن به الجارة بالافساد كما يجوز ويبطل في بيعه بشرط التمام
وهو يجوز مطلقا اكثر على الجوارز وهو المص واختاره المص والعمامة ومنه القاضي في رد
الشرطين اعني بالاختار او شرط الصحة ولو فوق بين الاخير وغيره خلا فاسل حيا

الشيخان

اختار

اختار وان تصرف **قال** طائر ولو باع الجوارز مذهب المص والعمامة وان ضم اليه القصب على
أقول المختار المص هو المعينة من بيع السمك في ان جام كجائته وهو مذهب في ط و به
ابن سبيخ الجوارز مذهب في رد ابن حمزة والقاضي وابن حمزة وقيل القضي فجاز البيع
ان كان المقصود هو القصب ومنه مع الحكم وهو المعينة **قال** طائر ولو باع عليه ماء
زاد عليه كتحليل الصفة والبصير على الاشبه **أقول** المبيع الذي لا يملكه المشتري
يعتبه مع قبضه وحقه ولو زاد له مفعلة كالسمن رده ولا شيء له ولو كان يعقله
سوا كان اثر التحليل الصفة او بانضافه عيني بل يكون شركا منه لقول ان احد مال البئر
به لانه وصنفه في ملك غيره بغير اذنه ولا يمكن انفصاله اما في ان اثر الحضي فطه واما في الصنف
فما لا ينفق من التصرف في ملك البيع وفيه يكون له الزيادة ويكون شركا معه في ملكه
لم يبيع بها ولا يخرج عن ملكه لاحالة البقا ومنه في التصرف في ملك الغير لا يبيع ملكه
عن شفعة اذا استحقاق لا يستلزم التصرف في ملك الغير بل يكون شركا في قدر الزيادة
وهو مذهب المص وهو المستند **قال** طائر وان يتوكل حاضر لباي وفيه مذهب المص **أقول**
الكلاب مذهب الشيخ في رد واختاره المص والعمامة والتجزم مذهب في رد ومنه في رد
يباع حاضر لباي ان يكون له وكذا سوي كان لباي حاجته الي ماله او لا وسوي
كان في ابا دية او الحضر **قال** طائر ولو باع الجوارز مذهب المص والعمامة وفيه مذهب المص
أقول مختار المص الكلابية وهو مذهب الشيخين والتقي في احد قوليه والعمامة في
لتجزم مذهب الصدوق والقاضي والتقي في القول الاخر وهو مذهب ابن سبيخ **قال** طائر
وانما يكون في الحنفية والشافعية والتميم والزييد والسني وفيه في المص **أقول** ان يفتى على
الحنفية الا في مذهب الشيخ في رد وتبعه القاضي وابن سبيخ وزاد ابن حمزة المص واختاره
العمامة في رد وعوض الصدوق الزيت عن الملح واما في اختياره به **قال**
طائر ولو باع وتحت الكلابية اذ استبقاه لزيادة الثمن ولم يوجبه به وقيل ان
يستبقه في الرضى اربعين يوما في الغنم ثلثة ايام **أقول** الا في مذهب المعينة واختاره
المص والعمامة واثاني قول الشيخ وتبعه القاضي وهو ان قرب وان قل بكذا **قال**
طائر ولو باع الجوارز مذهب المص والعمامة وهو المص مطلقا مذهب المعينة
ون سبيخ الجوارز مذهب المص مطلقا مذهب الشيخ وبن سبيخ وابن سبيخ
تشددوا وحلف وعد مذهب المص مذهب ابن حمزة واختاره المص وهو المص **الفصل الثالث**
الثاني في الخيارات **قال** طائر ولو باع الجوارز مذهب المص والعمامة وهو المص مطلقا مذهب المعينة **أقول**

مذهب الشيخ وتلميذهما والصدق والعلو وهو المستند وقال الشيخ
احسنه الاولون مفهومه في حجة الشيخ المستند في حجة الشيخ
حيوانا حيوانا في مذهب الشيخ كذا في حجة الشيخ المستند في حجة الشيخ
لا قرب بؤنة لعل ان الحكمة في وضع الحجة المستند في حجة الشيخ
الحكيوان والوقوف على عيوبه وقد خفي ذلك على غير الباع فانه عرق في الغرور لا يظهر
الحكيوان كظهوره في غيره وصور الشئ له امدام صنف طائر تقع معه الغرور غابا وهو
لعله ايام وهذا المعنى موجود في كل مكان **قال** طاب ثراه وان تلف في التمسك قال المعتمد تلف في
التمسك في حجة الشيخ وبعد ما في الباع والوجه تلف في الباع في حجة الشيخ لان التمسك في حجة الشيخ
اقول من يبيع شيئا ولم يقبض الثمن ولا يقبض المبيع ولا شرط ما في الثمن في بيعه لازم ثلثه
ايام وبعد ما يكون الحجة في الباع في حجة الشيخ وان تلف في الباع في حجة الشيخ والمطلوب فان
تلف بعد التمسك كان من حال الباع اجماعا لان الباع في حجة الشيخ وسيله في التلف في حجة الشيخ
يعقل فهو الذي ادخل الضرر على نفسه والقول له في حجة الشيخ تلف في حجة الشيخ فهو في حجة الشيخ
وان تلف في حجة الشيخ كذلك لعموم الحجة وهو مذهب الشيخ وتلميذه والشيخ وساروا في حجة الشيخ
واختاره المصنف والمصنف وقال المعتمد في حجة الشيخ لان حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ
ولا نهوض في حجة الشيخ لان حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ
ان يكون عوض التمسك على المبيع ولم يمسكه وما حجة الشيخ **قال** طاب ثراه ولو اشترى
ما يفسد في يومه في رواية يفسد في اليوم في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ
اي ما روى في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ
في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ
الاصحاب وكنت من مرسلة فعله اشار اليها عن روضة لصفحتها بسبب ارسال كذا في حجة الشيخ
بجل ان حجة الشيخ **قال** طاب ثراه المبيع عليك الجمعة وقتها وبالفقار الحجة **قال** طاب ثراه
ان المشتري عليك بانقضاء الحجة في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ
وطه اي على وقف الملك على انقضاء الحجة في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ
قال المعتمد في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ
قال كذا في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ
اي حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ
بالفقه كذا في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ

وتعجل

يقول له ليس الا اثني اثنين الى الابد الذي احبته نسبة ومقتضىها قال المعتمد
وا **قال** بطله الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ
حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ
بعد العقد **قال** طاب ثراه ولو زاد في الثمن او نقص فورا في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ
منع الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ
ولو لم يمسك **قال** طاب ثراه ولو لم يمسك كان المشتري الرد والامساك بالثمن وفي حجة الشيخ
المشتري في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ
الا حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ
منع الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ
المشتري في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ
اي على **قال** طاب ثراه واذا باع مائة مائة في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ
اي المال فقولنا في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ
والشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ
وهو **قال** طاب ثراه ولو لم يمسك على الدال فاعاد ولم يمسك في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ
اقول الفارق الشيخان في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ
انما جله وان لم يمسك في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ
من ربيع وتبعها القاضي والمستند في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ
العدالة في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ
موسى باع في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ
لعمرك في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ
وفي رواية اذ ارجع الارض جردا وما اعلق عليه باجها فله حصة ما فيها **قال** طاب ثراه
اذا باع ان رضى جردا في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ
لم يرض وتبعها القاضي في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ
عبد المولى ان ان يقول بطلها وما فيها وما اعلق عليه باجها وهو المعتمد **قال** طاب ثراه
ثراه وكذا لو باع حصة من حصة او داه حصة على ان طهر **قال** طاب ثراه في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ
ان ان يكون حصة من حصة او داه حصة على ان طهر **قال** طاب ثراه في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ في حجة الشيخ

الاجارة او المصدق او غير ذلك من المعقود ولم يخل الفسخ وان يكون قبل ان يبرأ من
لم يخل قطعي وكذا غير النسخ من السج سوي تعلق المورد او لم يخل وكذا لا يخل محل الدابة
الا ان شرط المشتري دخوله فيه خلج وهو من شرط البيع في بيعه وبه قال المعتمد
والنسخ والفاضي في الكامل وبني سبب والمصنف والمصنف وقال في طبعه ولو استثنى البائع
لم يخل وقال ان شرطه يخل ويحوز له استثناءه **قال** طاب ثراه والعقب هو الخلية
لانها كالعقار وكذا فيما يتعلق وقيل في النسخ ان الساكن باليد وفي الجواز هو قوله **اقول**
المتفضل لم يشترط من الايجاب وهو المستند وذكره الشيخ في طبعه القاضى وان شرط
وهو من شرطه في كسبه وقيل هو الخلية مطلقا واختاره المصنف **قال** طاب ثراه وفي كسبه
وفي رواية لا يتصور حتى تقضيته الا ان يولية **اقول** منع في طبعه عالم يقضي اذا كان طاب ثراه
في غيره وبه قال الصدوق ومنه كسبه المكيل والموزون وان لم يكن طاب ثراه يجوز
في البناء وانما ضمن قبل القبض وجاز للمعقود النسخ في بيعه القاضى في الكمال مطلقا
كونه يقضي يقضي المشتري بما عني به يقضي البائع **قال** طاب ثراه ولو شرط ان لا يتق
اولا يطالب الامر قبل شرط دون البيع **اقول** القائل بذلك الشيخ وقال المصنف والعلم
بطل العقد وهو المستند وبنهاجث شرطه وفروع لطيفة ذكرنا ما في المذهب من ارادها
وقيل عليها **قال** طاب ثراه ولو شرط في الامانة ان لا يتبع ولا يوجب فله في الجواز
اقول روي صفوان بن يحيى عن ابن سنان قال سالت ابا عبد الله عن شرط في الامانة
ان لا يتبع ولا يوجب قال يجوز ذلك غير ان لا يورث فان كان كل شرط خالف
كتاب الله فهو بطلان **قال** طاب ثراه في الشرط لما فيه العقد وهو من شرطه في
المعقود وفي بطلان البيع به اسكان بني على ان الشرط اذا بطل بطل بطل
العقد قال المصنف والعلم من شرطه عليه وقال الشيخ ان شرطه صحة الشرط دون صحة
العقد اذا شرط البيع الذي يجب الوفاء به ما وقع في عقد صحيح فلو شرط صحة العقد صح الشرط
لزمه **قال** طاب ثراه وفي الرواية اذا كان للبائع ارضا جنته كان لا يرضى ان يبيعها ان يبيع
منها **اقول** اذا عارضها على انها عترة اجرة مثلا فخرجت عنه فاما ان يكون للبائع ارضا
جنته تلك الارض او لا فمناقشة ان الاول ان يكون له في ورثتها قال الشيخ في طبعه
او ان يرضى بكل النسخ وتبعه القاضى والمصنف واستقرت في العلم في الفوائد واختاره
وهو المستند الثاني ان يكون له ارضى بها وليس خيرة في بيعه من الفسخ والزامه فوفيه ان يرضى

الفاضي من ان يرضى بالمجاورة وقال انما ليس بطلان النسخ والرجوع
النسخ وهو من شرط العلم في لف والاقرب انما ليس النسخ وانما
والرضاء بكل النسخ كالأول وهو من شرط المصنف واحد هو في العلم **قال** طاب ثراه
ولو اشتري انسان صفقة فيها الرديا لغيره والارش ليس لاحد مما انما لو اراد
على **اقول** اختار الشيخ في كتاب الشركة في الخلق انفراد احدكما بما يتجاره من
الرد والارش واختاره ابن ادریس وهو من شرطه اي على ان ذلك بمنزلة عقد
فالبيع مستند الى فعل البائع ومنه في بيعه وموضع اخذ الكتابين وبه قال المعتمد
لنسخه وان شرطه وللفاخي لقولان **قال** طاب ثراه النسخ به تدريس ثبت بها حين الرد
ويرد معها او قيمته مع السقود وقيل ضاع من ثمنها **اقول** هذا قول ابي علي حيا وجب
رد عوض الدين مما كان من شرطه او غير ذلك من عوض الدين وان كان من
صا عا من ثمنه او غير ذلك من ثمنه على اخذ غير الدين فان تعذر الصل فقيمة عقد السقود
وان بلغ قيمة السقود وتدد في طين اجار البائع على قبول عيني البائع الدين
وجوده وعدم اجاره بل له الصل لليوم النسخ **قال** طاب ثراه ولو حدث البائع
العقد وقيل القبض كان للمشتري الرد وفي الارش قولان **اقول** ذهب الشيخ في
الكتاب من ان الزام البائع بالارش اذا طلبه المشتري وبه قال النسخ والقاضى في
ادریس واختاره العلم ومنه في بيعه وخير من الرد والامساك بخير شي وانما
وهو المستند **قال** طاب ثراه وكذا لو قبض البعض وحده في الباقي كان الحكم ثابتا
لم يقضي **اقول** معناه انه ينجز المشتري من امساك مجانا او مع المطالبة بالرشه على
الخلاف في منارده وحده لا اختصاصه بوجود العلم الموجه الى المذكور في حقه دون
الباقي من شرط المصنف والمستند المصنف حذر من تعجيز الصفقة على البائع **قال** طاب ثراه
ثراه واذا اختلفت اجناس العوض جاز التفاضل فيها وفي النسبة قولان **اقول** المستند
اقول لا خلاف في جواز التفاضل مع العقد وفي النسبة قولان المستند قاله القديمان
والمعتمد وتيمنه وتبعه القاضى والجواز قاله الشيخ في بيعه وتبعه ابن حجره وقال في طاب
كسبه به وبه قال ابن ادریس والمصنف والعلم وهو المستند **قال** طاب ثراه وما كان
ولا وزن فيه فليس بربوي كالسواب بالتعديني والعقد بالعقد جازا وفي النسبة **اقول**
قد تقدم البعث في هذه المسئلة في المسئلة السابقة **قال** طاب ثراه وفي ثوبان ربا في العقد

تزداد وسعة بلد استنبه ان اتفاق **اقول** المحدثون والشيخون من يثبت فيه الربا انما
بالقول قال المعتمد تلميذه وابو علي وكناسا فالصدوقان والقاضي وابو ابيس والشيخ في
في **طاب ثراه** وهو مع شيئا كثيرا او وزنا وفي بلد اخر خلاف ذلك بل حكم نفسه
يغلب بغيره تنقض **اقول** اذا اختلف البلدان في النسخ بان كان في احد هما كذا او وزنا
وفي الاخر خلافه بني على ما عرف عادته في عبده فان كان التقدير باحد الامرين فحكم
فيه وان زال التقدير بعد ذلك فاعرف عدم مقتدره باحد هاتين روبا وجازية التعليل
وان عذر باحد هاتين ذلك وان لم يعرف عادته في عبده علمه عادة البلدان فان اختلفت
البلدان في ما يثبت فيه الربا قال الشيخ في نه ثم وتبعه سلا وقال في ذلك الحكم نفسه
سلا وقال في ط القاضى واختاره المعنى والصح وقال المعتمد بغيره ان غلبت الامم وتوابعها
لان المعروف في عادة الشيء اعتبار الغلب اذ ارجح الناس اذ اذنا وباعا غلب جانب الخدم
قال طاب ثراه وفي مع الربط بالتميز واثبات الشهادة **اقول** اجاز ابن ادريس
مع الربط بالتميز اذا كان موضوعا على الارض لا حرقا ومنع الشيخ في نه وفي موضع
ط و به قال القديمان والقاضي وابو حنيفة واختاره المعنى والعلم وهو المعتمد وكذا في
الاستبصار **قال** طاب ثراه وهو سري العدة في غيره كالنسيب بالعينة البس بالربط
ان شبه **اقول** قال الشيخ في نه وفي لا سري العدة الى النسيب لعدم النسخ فيه و به قال
ابن ابيس واختاره المعنى وقال القديمان وابو حنيفة لا يجوز في مع الشيخ في موضع
وربو علي والعلم كل رطب مع بابه وهو المستند للعلم الجلي في المعنى قال لا يصلح التميز
اليابس بالربط في اجلان اليابس يابس وارطب رطب في دابسي يقي نقد نفى عليه
العدة والعلم المنصوص تعدي الحكم وقد بين في موضعه **قال** طاب ثراه وهو يثبت بينه
وبين الذي فيه روايتان اشهرهما انه يثبت **اقول** في رطب والقاضي وابو ابيس
نبوة واختاره المعنى والعلم وهو المستند ذهب المعتمد وسلا وسيد واثباته
الى **قال** طاب ثراه ويشترط فيه اتفاق في المجلسين وبطلان افتراق ملكه على **اقول**
ان كثر على اعتبار اتفاق في المجلسين في العرف بخلاف باقي الروايات وهو المستند وقال الصدوق
هو كونه في العقود **قال** طاب ثراه وقيل ان اراد يبي باجنس ضم اليها شيئا **اقول** القاضي يثبت
الشيخ في نه ولعله هو القم اذا اوجب الضم ان يكون في الثمن ليزوال روبا بعتنا او لعله اراد

ان يجوز مع منفردة عن المجلسين يكون الضم واجبا الى المجلس فقط تكون الضمة اليها
او مرتبة من المعنى ليعلم اذ هو محموله فتعقد الى الضمة ليعلم مع **قال** طاب ثراه ولا يصح
مع عده التي ثبت ظهورها عالم به واصلها و هو ان يجوز في **اقول**
سك في جواز بيع الثمرة بعد اقرارها واصفها و هو ان يجوز في ذلك من النسخ في الثمرة
به قال الصدوق والشيخ وابو حنيفة وروبو علي واختاره المعنى و جاز به في كذا في ان جاز
في كذا رتبة و به قال ابن ابيس واختاره المعتمد وتلميذه يكون مع **قال**
طاب ثراه ولما ذكر عده بستان في جواز بيع ثمره بستان اخر لم يترك ضمها اليه تزداد
الشبه **اقول** مع النسخ في كذا بين ان لكل بستان حكم نفسه ورواية طاب ثراه اجازة بالحق
واختاره المعنى والعلم **قال** طاب ثراه ولا يجوز بيع الثمرة بغيرها و هو المأبنة و هو المحور
بغيره غير جائز في قول ان اطهرهما المبيع وكذا لا يجوز بيع السبل بغير منه و هو الخلق وفي
بغيره بغيره في قول ان اطهرهما التجر **قال** المأبنة والمأبنة بستان اجماعا واختلفت
تفسيرها فالشيخ في نه فقال ابيع الثمرة في روست النسخ بغيره في ذلك النسخ والمأبنة
مع النسخ بالخط من ذلك النسخ وفي ط انه لا يجوز بيعه في جنس على حال لانه لا يؤمن ان
يودي الى الربا في الثمرة والسبل واطلق المعنى القول بالمعنى بغير التميز والروى
بالتميز والسبل بأكبر وكذا ابن حنيفة وسلا والقاضي القولان لم يثبت منه بطلان
المعنى والعلم **قال** في بيع الحرة و هو النسخ يكون في دار انسان او بستانه
فكثيره دخول مالك الثمرة الى ملكه وسقط عوض صاحب النسخ بالتميز في جواز ان
يخص ما فيها من الثمرة على تقدير جهالة ثمره فيشترها منه بذلك العدة فتعقد النسخ بين
مراد ابيس في تحقيق الثمرة ورواد المشتري عدم دخول الثمرة الى ملكه وكذا يجوز ان يخرضا
ويشترط بخرضا رطب في غير زيادة ولا نقصان ويشترط حلول العقد في القارضي
في المجلس ولو اعتبرت عند الاقطاء واجزافها تفتقر الى النسخ او ان زيد في النسخ
العدة وملك كل منهما على العقد وضاوية شرعية ذكرنا في المذهب فليطلب
هناك **قال** طاب ثراه واذا مر ان ثمة النسخ جاز ان ياكل ما لم يضره العقد ولا
يجوز ان ياكل ما لم يضره النسخ في غير النسخ في النسخ والسجود والخضرة **اقول** لا يفرق
الاصحاح بين النسخ وغيره في الشجر والمباحط وازرع وورقا لم يضره جاز في النسخ ومنه
في غيره والعلم مع في النسخ جواز النسخ على ان ياكل ما لم يضره العقد **قال** طاب ثراه واذا بيع النسخ على

فالولد المولود على ان ظهر **اقول** تقدم البحث في هذه المسئلة **قال** طاب ثراه ولو استثنى ذلك
واحده فغير رواية السكوني يكون شركا بنسبة قيمته **اقول** ذهب المصنف والسيدي
لنفي وابن ابي ابيس وابو بصير الى صحة البيع وان ثبنا اذا كان انشا معينا كالراس والجلد
والصوف ويكون للبريع ما استثناه وذهب الشيخ في غير الي صحة البيع وبطلان الشرط بل يكون
شركا بعد قيمته الثانية فاذا قيل قيمته بهذا الحيوان لو بيع جميعه عشرة ومنزوع الراس
كان شركا بعشر الحيوان ويلغوا العيقين وكذا قال في كتابي المختار في وطوبى
القاضي وذهب المصنف الى بطلان البيع لترتب على بطلان الشرط ابطاله وذهب الشيخ
الي صحة الشرط ان كان الحيوان مذبوحا او بيع للبرج والى بطلان العقد ان لم يكن كذلك
والمرحوم **قال** طاب ثراه اربع ثلثا وان حذر ان عليك لم ينل الشرط وفي رواية اذا
تشارك في جارية وشرط لشركي كزك وكون الحذران جاز **اقول** ذهب الشيخ في غير
الي لزوم الشرط وتبعا للقاضي والى صفة في لف ومنه ان يبيس من لزوم هذا الشرط
وهو شرط المصنف لان مقتضى عدم الشك كونه النجس والحذران على قدر راس الاموال اجمع
الاولون يصح رفا عرفا لسانا ابا الحسن ع في رجل شارك في جارية له وقال له ان
رجعا فيها فليكن نصف النجس وان كان عليك وصية فليس عليك شيء فقال لا اريد
باس اذ اطالبت نفسي صاحب الجارية وهو حسن **قال** طاب ثراه المملوك عليك في صلب
الصنمية وقيل لا عليك شي **اقول** ذهب المصنف وروى علي انه عليك لا تستروا ومنه
ان للسيد ان يجر عليه ويبيع في القرق وصرح في غير ذلك ان يبيع في القرق
ومنع المصنف في النجس والى عدم ملكه مطلقا بل يباح له التصرف بالملك وقال في
ملك ويكون محجورا عليه للرق والمصنف مذهب المصنف واستقصى البحث في هذه المسئلة
مذكور في المذهب **قال** طاب ثراه وكبره التفرقة بين الاطفال وامهاتهم حتى يستغنوا
سبع سنين وقيل ان يستغنى عن الرضاعة ومنهم من حرم **اقول** رونا مسلم ان الاول
كروية التفرقة او تحريمها وبالا لور قال في باب الحق فزير وبقية ابن ادرسي والمصنف
والى عدمه وبالجملة قال في باب البيوع منها وبه قال المصنف وتلميذه والى ما روي
طرد الحكم الي ان خيره الاول هو المصححة والثاني احوط الثانية في الغاية التي يزول بها
بحكم التفرقة فابو علي على حد ما سيع في الذكر والثاني ووافقه القاضي في المذهب
عدة احوط من غير ان ذكره وجعل في الثاني الي سيع كما وافقه الشيخ في الثاني وجعل في

الذكر

الذكر عدة احوط من غير ان ذكره وجعل في الثاني الي سيع كما وافقه الشيخ في الثاني وجعل في
المصنف قيام الامم بالسفقة عليه والى غش وبعثاته وانما هو لا يستغنى عن ذلك في
من هذه المدة غالب **قال** طاب ثراه واذا وطئ المشتري انما هو بان استحقاقها انزاعها
وله عقر ما نصف العقران كانت ثيبا او عقران كانت بكر او قبل بلية مولد لها **اقول**
الاول منه برب بعض اصحابنا واختاره المصنف والى في مذهب الشيخ وابن ابيس **قال** طاب
ثراه وفي رجوعه في العقد قولان **اقول** ذهب ابن ادرسي الي عدم رجوعه بالعقر كالمصنف
عوض في مقابلته وذهب المصنف الي رجوعه به وهو احمد **قال** طاب ثراه ولو اشترى
جارية سرقه من ارض الصلح رد بها واستعاد ثمنها فان ماتت وان عقلت سقطت اثمها في
ثمنها على رواية مسكن السمان وقيل يحفظها كالقطر ولو قبض بها الي احكامها كانت حرة
ولا تملك البيعة كان حسنا **اقول** الاول قول الشيخ في غير تبعا للقاضي وهو رواية اجماع
المصنف قال سألته عن رجل اشترى جارية سرقه من ارض الصلح قال فبها وبها على الذي اشترى بها
منه وان يقر بها ان قدر عليه وان كان موسرا فقتل صعبت فذاك قد ماتت وماتت عفتها قال
فليست بها ورجعها الشبهة الثاني مذهب ابن ادرسي والثالث مذهب المصنف والمصنف
قال طاب ثراه اذا دفع الي ما دون مال المشتري به سعة ومعتقها ويح بغيره مال في شترتي
اباه **اقول** في المسئلة ثلثة الاول رد المثل في ماله او رد المثل في ماله او رد المثل في ماله
ابن ابيس وهو ضعيف ومضمونها قال الشيخ في غير الثاني ان يكون المثل في ماله او رد المثل في ماله
كونه في يده بشرط من ماله وبطلان عتقه وهو قول ابن ابيس واختاره القاضي والمصنف
في السراج ان لا امضاء ما فعله الما دون وهو كالمصنف البيعة والحق وهو المصنف
في النفع **قال** طاب ثراه اذا اشترى عبد من ربه البيعة اليه عتق من ثمنها ردها
فابق وحده قيل يرد بغير نصف الثمن ثم ان وحده تحريمه والا كان الاثر منها نصفين وفي
الرواية ضعف وينبغي ان يصل ان بعض الباقي بعتته وبطال بما ابتاعه **اقول** مضافا لمصنف
مذهب المصنف وبه قال ابن ادرسي وهو المصحح واما حكاية اول هو مذهب **قال** طاب
ثراه ولو ابتاع عبد من عتق لم يصح ويح البيعة في الحيوان **اقول** المصنف وبطلان لعدم
يقين المبيع وقال في موضع من الكتاب وروى اصحابنا اذا اشترى عبد من عتق على
ان المشتري على انه ثمنها ردها انما جازيتم اختاره في اخر المسئلة وقال في موضع اخر

المرضى

جس

قال طاب ثراه وكان ما ذوقنا في التجارة في سندان لم يلزم المولود وهل يسبح العبد في قيل
لعمري قيل يسبح به اذا اعتق وهو السبب **اقول** اذا اذن السيد لعبده في التجارة ولم ياذن له
في الاستدانة فاستدان قال في بيع يسبح فيه محلي وقا في طاعة العتق وهو المحدث
ختاره التقي وابن ليس والمص والعلامة قال ان كان لمصلحة التجارة وضرة او تبارك
يسبح به وهو حسن **قال** طاب ثراه ومع ابياسي قيل يتقيد به عنه **اقول** هذا هو الشيخ في
يه وتبعه القاضي وهو المحدث وقال ابن ليس يدفعه الي الحاكم واذا اطلق انتقل الوارث كان
لحام المسلمين لانه وارث من لا وارث له واختاره في المحقق **قال** طاب ثراه ولو سلم
الذي قيل يتبعه وقيل يتوانه غيره وهو ضعيف **اقول** انما يلجك هو الشيخ في بيع
منه القاضي وابن ليس والمص والعلامة وهو المحدث **قال** طاب ثراه ولو سلم الذي قيل
منه لم يلزم العزم ان يدفعه اكثر مما دفع على تردد **اقول** هذا مذهب الشيخ في بيع وتبعه
القاضي ويقول عليه علي رواية محمد بن الفضل ولا محارص لها في الروايات ومنها في
الاصول فحمل على الصمان مجازا ووجب ابن ادریس دفعه الي المشتري واختاره
المص والعلامة وهو المحدث واستقصا البقي في هذه المسئلة في المذهب **كتاب**
الرهن **قال** طاب ثراه وهل يشرط الاقرب حتى الاظهر نعم **اقول** مذهب الشيخ في ان عدم شرط
العتق في صحة الرهن فيلزم به ومنه واختاره ابن ادریس والعلامة وغير المحققين وهو
المحدث ومذهب في بيع الرهن **قال** طاب ثراه وهو مذهب المحدث والقاضي والتقي وابي علي واختاره
المص **قال** طاب ثراه وليس للرهن التصرف في الرهن بالاجارة ولا سكنه ولا وطأ له
تصرفه لا بطل فيه رواه بالجواز مجبورة **اقول** الرواية مستور وماسارة الي ما
رواه محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال سالت عن الرجل يربى خادما له ان يربطه وقال
عن ان الذين ارتفقوا بها يحلون بینه وبينها قلت ان قدر عليها خالها ولم يحلها لذي
ارتفقوا قال نعم اذ يربى بهذا بس والمحدث المنة وهو ضوي الاصح روي الشيخ عن
اسحاق بن عمار قال سالت ابا ابراهيم عن الرجل يربى العبد او النوب او الحلي
او متاعا في البيت فيقول صاحب المتاع للربيع انت في حل من هذا النوب او الحلي او
السبب وانفق بالمتاع واستخدم الخادم قال بوله حال اذا اذن وما اجاب ان يغني قلت
فان رهن دارها غلة لمن الغلة قال صاحب الدار قلت فارهن رهن ايضا فقال صاحب

ازدعمها لنفسك فقال ايضا ليس مثل هذا ايزدعمها لنفسك فهو له حال لانه يزوج بماله
يعود عن ابي وول وقال سالت ابا عبد الله عن الرجل ياخذ الدابة والبهيروا بها بماله
ان يتصرف الامع صرح الا اذا اي نوع كان في انواع التصرف **قال** طاب ثراه و
وقوف الحق على اجازة المرتين تردوا سببه الجواز **قال** اطلق في المطا المنع من عتق
الراهن وفيه اجازة مع الاجازة واختاره المصنف وهو المعتمد لا يتنازع
على التعقيب وعليه عقد باب السرية **قال** طاب ثراه والمرتين احق من غيره باستيفاء
دينه من الراهن سواء كان الراهن حيا او ميتا وفي الميت رواية اخرى **قال** المسهور
تقديم المرتين بدنية على الوفاء في الراهن حيا كان او ميتا لثبوت الدين له
لان تعلق حقه بالدين سابقا عليهم وفي رواية عبد الله بن الحكم قال سالت ابا عبد الله
عن رجل اقرضني عليه دين لعموم وعند بعضهم ربهون وليس عند بعضهم قاتول
يحيط بما عليه من الدين قال **قال** يستسم جميع ما خلف في الدين وغيره على ارباب الدين
باخصه وفيه من طريق **قال** طاب ثراه ولو كان الدين دابة قام بموتها وتما
وفي رواية الطهر بركب والد ركب وعلى الذي يركب ويسير بالنفقة **قال** قال
الشيخ في رواية اخرى كان له الركوب او اللقي بآراء النفقة وان لم ينتفع به جمع على
الراهن بما انتفع وقال المرتضى يقتضي بالتفصيل واختاره العلامة في مرجع صاحب
الفضل به **قال** لا يجوز للراهن التصرف بالركوب واجاب الامع الاذن من المالك
او الحاكم او الفزورة كما لو اضطر الراهن الى الركوب او حمل فان تركه يضر بالحيوان
يعتق ج بالمقاصد ويرجع صاحب الفضل على المعتد في المذهب ولا يبي ان يشاهد
الانفاق والعقول قوله في قدره بالمعروف واسترط السيد في جواز الرجوع
لنفقة اذن المالك في الحكم فان تفرقا لا يشهد وقال ابن ادريس وان انفق تبرعا
فلا شيء عن الراهن وان انفق بشرط الحدود واستشهد على ذلك بجمع ما انفق وان
ول استشهاده كالقطر والودعة فان المرتين يجب عليه الاحتفاظ ولا يتم الا بالانفاق
نعم لو تبرع لم يرجع والعقول قوله في ذلك **قال** طاب ثراه يعقبن المرتين فنية الراهن
يوم تملكه وفي ابي القاسم من حين العتق الى حين التلف **قال** اذا لزم المرتين
فنية الراهن بتفريط او بغيره الثابت باقراره او البينة لزمه بغيره يوم تلف
عند الشيخين وعلى القوم في حجب يوم العتق الى يوم التلف نقله المصنف وعلى القوم في حجب

حين

حين التفريط الى وقت التلف وهو على ما هو المعتمد لروايات امانته بالتفريط
فيها لخاصة حين التفريط **قال** طاب ثراه ولو اختلف في القول قول الراهن
وفي قول المرتين وهو **قال** اذا اختلف الراهن والمؤمن في فنية الراهن
الا لزم بتجديده او تفريطه في القول قول المرتين لانه ممكن للزيادة وان اصلها
ولا صالة براءة ذمته قاله ابن ابي ليس واختاره المصنف والحق وقيل السخني وتليدها
القول قول المالك وبه قال النبي وابي حمزة وابو علي وهو المعتمد **قال** طاب
ثراه ولو قال القاطن هو مرتين وقال اختلف فيها على الراهن في القول قول الراهن
وفي رواية القول قول المرتين عالم بدع بزيادة في فنية الراهن **قال** او رواته
اشارة الى ما رواه السكوني عن ابي جعفر عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله
والمرتني فقال الراهن هو كذا وكذا او قال المرتين هو اكثر قال علي بن بصير
المرتني حتى يحيط بالثمن لانه امينة ويرضيه السند ومضمونها قال ابو علي والمعتمد
الاول للاصل او المرتين مدع فيكون عليه البينة والصحيح محمد بن مسلم عن ابي ابراهيم
فان لم يكن بينه وبين الراهن البينة ومثلها مائة زارة على الصبر **قال** طاب ثراه
ولو قال القاطن هو مرتين وقال المالك هو ودع في القول قول المالك مع بينة وفيه
رواية اخرى من وكه **قال** في المالك في الاستبصار والحدوث في المتقنة
القول قول القاطن وعلى المالك البينة ومنه به في رواية ان القول قول المالك
مع بينة وبه قال النبي والقاضي وابي ليس واختاره المصنف والعلامة وهو المعتمد
كتاب الحجر قال طاب ثراه والسق وهو يبيع عن عشرة سنين في الذكر وفي
رواية من ثمانية عشر الى اربع عشر وفي اخرى يبيع عن عشرة **قال** طاب ثراه
ان صاحب اول وهو المعتمد ومثله رواية حمزة ابن حمران والساق رواية
ابن حمزة الثمالي عن ابي القاسم قال قلت له جعلت ذكرا لم يجز الا ان يحكم على الصبيان
قال في ثلث عشرة سنة الى اربع عشرة سنة قلت فان لم يحكم فيها قال وان لم
يحكم فان الاحكام تجري عليها ومضمونها قال ابو علي والثالث رواية زارة
ابا قرة قال اذا اتى على الغلام عشرة سنين فانه يجوز وصيته في ماله ما انتفع
وتصدق واوصي على حد معروف وحق فهو جائز وفي مائة كبره واثباته
يكبر عن ابي عبد الله قال يجوز طلاق الصبي اذا بلغ عشرة سنين **قال** طاب ثراه

الرشد وهو ان يكون مصليا طامه وفي اعتبار العلة الرد **قول** الا كرهه اعتبار العلة
في الرشد وبقية على كونه مصليا طامه وفي اعتباره العلة واعتبارها في طامه
طاب تراه والمريض المتعصب من الوصية فيما زاد على الثلث وهو قول الصدوق وكذلك في
المنفعة على الحق **قول** المعتد ان جبرعات المريض وان كانت مجزئة من الثلث وهو قول
الصدوق وابو علي واحد قولي واختاره المصنف والمصنف وقال الشيخان في النهاية
المعتد انما هو ان يصدق به قال القاضي ابن ادریس **كتاب الضمان** قال طاب
تراه ولو علم في كسر طمطل الضمان على ان صح **قول** اذا انكر المضمون غدا الضمان لم يرضي بضمانه
عنه ولم يجز به لم يطل ضمانه قال الشيخ في الكفاية نعم وبه قال القاضي وابن حزم
ولم يطله ابن ادریس واختاره المصنف والمصنف وهو المعتد **قال** طاب تراه وفي المجلد
اصحاب الجواز **قول** منه الشيخ في الكتاب بين ضمان المجلي وبه قال ابن حزم وهو احد قولي
القاضي واختاره في ط وهو القول الاول خلافا واختاره ابن ادریس والمصنف والعمدة
وهو المعتد **قال** طاب تراه ولو ضمن ما عليه صح وان لم يعلم كميته على الاظهر **قول** الشيخ
مذهب الشيخان في الكتاب وبه قال الشيخ وابن زبهر وابو علي واختاره المصنف
وهو المعتد والسطلان مذهب الشيخين وبه قال ابن ادریس وللقاضي القولان **كتاب**
الحواله **قال** طاب تراه ورضا السنة وربما اقتصر بعض على رضا المجلي والمحال
قول اعتبار رضا السنة في الحواله هو المشهور واقتصر ابن ادریس على رضا المجلي
والمحال وهو طمطله المعينه والاول هو المعتد لانه اثبات مال في ذمته معقود لازم فبشر
رضاه كالضمان ويعضدان في تسلط المستحق على استيفاء حقه بغيره كالوكيل وا
يخرج ولا يغير في ذلك رضا المدون في الحواله وهو القوي **قال** طاب تراه وبه المجلي
ان لم يبرأ المحال وفي رواية ان لم يبرأ المحال وفي رواية ان لم يبرأ في الرجوع **قول**
الحواله في الحقيقة انما قلناه في المبرأ السنة لا يغير منه ذلك قول المجلي للمجلد
من حتى او ما في عليك وبشرط ذلك في به فلو لم يبرأ كان له الرجوع على المجلي سواء
اعتذر له استيفاء في المحال عليه او لا وبه قال القاضي والشيخ وابن حزم وابو علي واما
مذهب ابن ادریس واختاره المصنف والعلامة **قال** طاب تراه وفي اشتراط الاجل
قولان **قول** اشتراط الاجل في الكفاية مذهب المعتد والشيخ في به وعدم مذهب في طامه
قال ابن ادریس واختاره المصنف والمصنف وهو المعتد **كتاب الصلح** **قال** طاب تراه

وهو مشروع لقطع المنازعة **قول** هو معتد مستقل بنفسه وليس فاعله غيره وان
افاد فائدة فلا يثبت فيه خيار المجلس والحيوان والناخير والاشعة ولا يوجب التقاضي
في المجلس لو استعمل على مضارفة نعم يثبت فيه خيار الوفاء وخيار الشرط والوفاء والحب
والموافقة وما يند في يوفى وفي ثبوت خيار الجبن استكمال الطهر وعدم الثبوت ولا
يصح على مجهول اذا امكن استعلامه ويجوز مع علمها وجعلها فيها وقعت فيه المنازعة
ولو علم احد بها خاصة اعلم الاخر وان اشتراط ان يكون ماله اكثر او مساويا لا يجوز
على غيره عوض واذا وقع على عوض لا يستلزم ان يقابله عوض مالي بل يجوز على ما كان
حقا للصلح وان لم يكن مالا كالصلح على استحقاق السقف والبقا السجدة والروشن
في حوائج ودم العبد لاحد القدي **كتاب الشركة** **قال** طاب تراه ولو
شروط في احد جانبي الزيادة فالشركة ان الشرط لا يلزم **قول** مختار المصنف
الشيخ في الكتاب بين واختاره ابن ادریس ومذهب السيد زوم الشرط وهو طمطله
على واختاره العلامة وهو المعتد **كتاب المضاربة** **قال** طاب تراه وبه
للعامل ما شرط من الزرع عالم يستوفى وفيه للعامل اجرة المثل **قول** المشهور
للعامل ما شرط من الزرع ضمتا نصف او ثلث او ربعا او غير ذلك مما وقع عليه التراضي
وهو مذهب الشيخ في وانا استبصار وابن حزم وابو علي وابن ادریس واختاره
المصنف والمصنف وقال في به يثبت له اجرة المثل ويلحق الشرط وهو مذهب المعتد والعلامة
وطمطله الشيخ **قال** طاب تراه ولا يكفي مثبته راس المال المضاربة عالم يمكن معلقا العقد
وفيه قول الجواز **قول** قوي الشيخ في ط الجواز فيه الجواز واختاره المصنف في الف وفيه في
واختاره المصنف والعلامة وهو المعتد **قال** طاب تراه وقوله مقبول في السلف ولا
يثبت في الرد لان نسبة على الاشبه **قول** مختار المصنف وهو المعتد وهو مذهب المعتد **قال**
في ط القول قول العامل **قال** طاب تراه ولا يلحق العامل جارية القراض ولو كان الملك
اذن له وفي رواية متروكة **قول** الجواز للعامل ان يلحق جارية القراض لانه مع ظهور الزرع
شريك ولا يلحق له وطى الجارية المستركة على ما ياتي في كتاب النكاح وفي عدم لزوم
لا يصح له ايضا وطى الباطنة بالاذن لتقديم على الملك لان اذن في الوطى اما ان
يلحق بالباحة او العفة وكلها لا تقدم على الملك وهو مذهب اكثر العلماء
والعلامة وخبر المعتد **قال** في به له وطىها بالاذن السابق معقول على ما رواه في

عري او حبس المظفر الوتوقى فن اذا عرفنا هذه اذا ما كانت الموقوف عليه بل
 يرجع هذا الوقف الى الوارث او الى ورثة الموقوف عليه والى البر بالاول قال
 الشيخ وتبعه القاضي وسواء لم يزل في حقه حيث جعله سكن او عري واختاره ابن
 ادريس والمصنف والمعلم وهو المسمى وبان في قال المصنف وابن ادريس
 بان لا قال ابن زهره **قال** طالب نراه ولو شرط عوده عند الحاجة لمعقولان
 اشبههما المظفر **قال** في السجدة والمعلم وتلميذه الى صحة الوقف بشرط
 وهو احد مقولي العلم وقال في تيه بصحة الشرط والعهد ويكون حبسا فان
 يرجع فيه مع الحاجة ورث عنه وكذا الوصايا ولم يرجع وتبعه القاضي واختاره العلم في
 وقاله طيبتان العهد وهو مذنب اي على واختاره ابن حمزة وابن ادريس **قال**
 طالب نراه وفي وقف من بيع عكرات ود المروى جواز صدقة والا وفي المصنف **قال**
 سويك الشيخ وقعه بالمعروف وبه قال الشيخ وابو علي ومنع سائر ابن ادريس
 وعليه المصنف والعلم وهو المسمى **قال** طالب نراه ويجوز ان يجعل الواقف النظر
 لنفسه على ان يشبه **قال** ابن ادريس من صحة هذا الشرط وبطلان الوقف واجازه
 المصنف والعلم وهو المسمى **قال** طالب نراه ولو وقف على ذلك الكفر فيه وجه اخر
قال اذا وقف المسلم على الشيعة او الكيفية لعارها او فرسها واصولها لم يصح ولو
 ذلك الذي جاز عند علمائنا لا نفى فيه مخالفا ما لو وقف الذي على ما سوي ذلك
 مما يرى توطئة ويشكر فيه بغير الله كعبوت النيران والاصنام فكذا اطلق المصنف
 وكذا الشهيد لانهم يقررون على معتقدهم وصرح العلامة بطيخان وهو مذنب اي
 على وهو المسمى **قال** طالب نراه والمؤمنون اثني عشرية وهم الامامية لان و
 قيل مجتنبوا الكبار خاصة **قال** ان القول الشيخ في التيسار وبه قال سائر العلماء
 ادريس واختاره المصنف والعلم وراثتي قاله في تيه وبه قال المصنف والقاضي
 بن حمزة وهو مقول **قال** طالب نراه ولو نسبهم الى اب كان لمن ينسب اليه بالبناء
 دون البنات على الخلاف في العلوية والباشكية ويتساوي فيه المذكور والناكح
الوجه المسيلة عقدت في كتابي **قال** طالب نراه ويرجع في الجوز ان الوقف
 وقيل هو من علي داره الى اربع ذراعا وقيل الى اربعين ذراعا وهو موطر **قال** ان الوقف
 المصنف

المصنف وهو مذنب العلم وراثتي في مذنب الشيخ وتلميذه هما وابن حمزة وابن زهره
 واختاره بن سبي وراثتي لبعض اصحاب وهو مذنب **قال** طالب نراه ولو وقف
 على مصلحتي بقى يصرف الى البر **قال** هذا القول هو المشهور بين اصحاب وهو
 المسمى وتروى المصنف طلبا للمصنف وهو مصنف **قال** طالب نراه وهو مذنب في المصنف
 ولده فيه خلاف واجواز ووي **قال** الجوز من هذا الشيخ في تيه وتبعه القاضي واطلق
 ان صح المانع وهو مذنب المصنف والعلم وهو المسمى **قال** طالب نراه ولا يجوز اخرج
 الوقف عن شرط ولا يبيع الا ان يبيع فيه خلفا يودي الى فساد على تروى **قال** من
 ابن سبي من سبي مطلقا سوي وقعه خلف اول وهو مذنب اي على واجاز السيد
 لعنه سبي اذا كان ائمة لارباب الوقف في تيه واجاز المصنف سبي اذا اطلق وفي
 خلافه وتبعه العلم وهو المسمى ورجع يصر في مائة في ملك يسمى ارباب الوقف
 ومما امكن المائة بينه وبين الوقف كان اولى **قال** طالب نراه ولا يرجع في التيه
 لا حد لابوين بعد العتق وفي غيرهما مذني الرجم على الخلاف **قال** اما تيه
 او الولد فلا يجوز الرجوع فيها بعد العتق اجا عا واما غيرهما فمذني الرجم فذلك
 عند القاضي والمعلم وتلميذه واختاره العلم وهو المسمى وهو المسمى واجازه
 في الكتاب بنى واختاره السيد وابن سبي **قال** طالب نراه ولو وهب الرضيع لآخر
 ففي الرجوع صح واشبهه الكراهية **قال** المصنف من هذا الشيخ وابن سبي وقيل في
 في عن اصحاب تحريم الرجوع واختاره العلم في التكرار وفي المصنف وهو المسمى
قال طالب نراه ومع التفرق قولانا **قال** من في تيه الرجوع مع رقيق التيه
 تبعه القاضي وابن سبي واختاره العلم وهو المسمى واجازه ابو علي وخالفه
 المصنف ومنه تفرجات ومعدات ذكرنا في المذهب **كتاب السبق والرجاء**
قال طالب نراه وفي لزوم مباداة واشبهه اللزوم **قال** المصنف وهو مذنب
 ابن سبي وذو جالس في الكتاب بيني الى انه في العهود اجازة واختاره العلم **قال**
 طالب نراه وفي شرط النساء في الموقوف تروى **قال** المشهور بين اصحاب علم
 ان شرط لانه يبنى على التراض وهو عثماني المصنف والعلم وقيل بالشرط لانه اولى
 العهد والمعمدان **قال** طالب نراه وفي شرط المباداة في المصنف تروى
 بخط ائمة وقيل ان المورث يبعثها لغيره العلم **قال** المصنف وهو مذنب

اقول المبادرة ان ياد واحد مما يلي سبق الى اصابته العمد والمطروحة كالوثران
على مراكب عند شمسها والاصابة تحت من يد رلي كميليا قبل ان حر كان هو السابق
اسقط طامسا وباقية من الاصابة شيئا بشي الى ان جازوا انقر بينا قبل ذكرهما شرط
عقد الرمان قبل ثم لان هذا الوقت فاشع لبس الوفر على القتال والهدنة الممارسة
لممارسة القتال وباشطة اوطاحا كما لمعة ويرتفع الجبانة وقبل لا وعلى الاطلاق
على المطاطة وهو المستند **كتاب الوصايا** **قال** طاب ثراه ولا يجوز العمل بها
بخطا الميت وقيل ان على الورثة بعضا من عمل الميت **اقول** القابل هو الذي في
ومن ابن ابي سريته وهو من قبله من **قال** طاب ثراه وفي وصيته من بلغ عشرة اشد
اقول انخذ السجدة في بيته وصيته البصير اذ رجع ثلث شرايط بلوغه عشرة ووصفه ان شيئا
في موصفها وكونها في الموقوف ولم يشرط ان يتقوى بلوغه عشرة وهو على الكفاية
بلوغه ثانيا في الذكورة وسبع في الانثى ولم يوجب في الشرايط ومنه المم والى قوله
وابن ابي سريته المم البلوغ وهو شرط **قال** طاب ثراه وللذكي ولو كان اجنبيا
اقول ولا يصح للحر في **اقول** ان تقع الوصية للحر وان كان رجلا على المشهور ووطر يقتضي
الاجواز فيه وكذا المقيده وتكيد وسارو التقي فانهم اجازوا في الذم ولم يفرقوا بين الحر
الحر والذمي وصرح في بالمنة والموت **قال** طاب ثراه في حق الوصية لم يطلعه عند ابن
ادريس واختاره المصنف والمصنف لا مطلقا عند القاضي وللمم دون الاجنحة وكذا
في في عن بعض ان صح **قال** طاب ثراه ويعتبر ما يوصي به المملوك فان كان بقدر قيمته
اعتق وكان الموصي به للورثة وان زاد اعطى الوارثه وان زاد على قيمته سمي العبد الباقي
وقيل ان كانت قيمته ضعفا لوصية بطلت وفي المستند ضعف **اقول** معنى المم المستسقى
العبد فيما بقي من قيمته بالغ ما لم يبلغ ابن ابي سريته وعليه طاق المصنف العفة والتمسك
لشتم في لف واختاره المصنف وهو المستند واشترط الشيخ في بيته والمقتضى زيادة
وصيته على نصف العفة على ما رويته الحسن بن صالح وهو زيري **قال** طاب ثراه وهو مقتضى
عند مونة وليس غيره وعليه دين فان كانت قيمته بقدر المم من ثمن وجه العتق وان
وفيه وجه اخر ضعيفا **اقول** اذا اعتق عبده المستوعب عنده فان كان قلنا المنجات
ان اصل عتق اجمع ولا يبي عليه وانما قلنا انما من اثنان احدهما من المملوك وهو
الشرط لكون العفة ضعف الدين فيقتضى سدره وسعي الدين في نقصه والورثة في ثلثه

كان الدين اكثر من نصف العفة بطل العتق وصرف نصفه في الدين واسترق الورثة
وهو من قبل المصنف ولم يشرط العفة ذلك بل حكم بفسخ العتق من ثلث الفاضل في الدين
قيل ولعمري ان **قال** طاب ثراه ولو اوصي لام ولده صح وهو يفتي في الوصية
او من نصيب الولد فيه قولان **اقول** ذهب ابن ادریس الى انما يفتي في الوصية
فقدت عن قيمتها اكمل من نصيب الولد واختاره المصنف وهو المستند وذهب في في
الي انما يفتي في نصيب الولد ولها الوصية ويعلم انه القولان في صحته في عهده قال
سالت ابا عبد الله عن رجل كانت له ام ولد له منها عظام فلما حضرت الوفاة اوصي
بها بالحنى درهم او باكثر للورثة ان يستر موتها قال فقال ان يفتي في ثلث الميت ويخبر
ما اوصى به **قال** طاب ثراه وفي الوصية لعامة واولاده رواية بالنقصان كاليد
والاشبه التسوية **اقول** تقضي ان يعم على احوال كالميراث مذهب ابي علي والشيخ
وتكيد ابن البراء والتسوية مذهب ابن ادریس واختاره المصنف والمصنف وهو
المعتمد **قال** طاب ثراه واذا اوصي لقريبة فم الموقوفون بائنه وقيل في ثلث الميت
باخراب في ان اسلام **اقول** في السجدة في الكفاية وابن ادریس والمصنف والمصنف الي
التقير والول حلا للفظ على المعنى العزى عند مجرده عن الوضعية السري وذهب
المصنف الي التقير الثاني قال في في ولم اجد في الاول هو المستند **قال** طاب ثراه
والاسلام في اعتبار الوارثه ترددوا السبها بها لا تعتبر **قال** طاب ثراه في في
لمقتضى وتكيد بها وابن حنبل والسببية الي ابي عبد الله وهو من المصنف والمصنف وهو
المعتمد وذهب ابن ابي سريته الي عدم اعتبارها واختاره المصنف والمصنف في في **قال** طاب ثراه
وباخذ الوصية المثل وقيل قدر الكفاية ينضم الى حصة **اقول** قال الشيخ في في في قدر
الحاجة في نحو رفع القتال لا تح وتعد العتق في الذكورة عن بعض علماء ان لا يفرق قدر
الكفاية وليس له ذلك مع ان استغنى لصحة عبد الله بن لسان عن الحق **قال** طاب ثراه
حاضر عن القيم للتي في في السدولهم والبيع فيما يصلح من المم ان ياكل من اموالهم فقال
باس ان ياكل من اموالهم بالمعروف كما قال الله تعالى في المم واليتامى حتى يبلغوا النكاح
فان استم منهم رشدا فادعوا اليهم لهم اموالهم وانما كانوا اسرافا وبذرا ان يكرهوا واني
كان غنيا فليست تنقص ومن كان فقيرا فليكن كل بالمعروف والمعتد وانما على كل ما يفتي في المعروف
الوصية والعفة في اموالهم بما يصلحهم **قال** طاب ثراه والمصنف والمصنف والمصنف والمصنف والمصنف

محمدا ولم يتبع به فكان له نصيبه وهو اجرة الملو وقال في طو والبيان لما قال في طو
احوط وحمل الشيخ ابو علي والعلامة ان استوفوا على الذنب وهو حسن والمحملة اجرة الملو
مطلقا رواه هشام بن الحكم قال سالت ابا عبد الله ع فبينما يروي قال اليتيم ما له ان
ياكل منه فقال لا ينظر الي ما كان غيره يقوم به من اكلهم فلياكل كل قدر ذلك **قال** **ط** ب تراه
واذا اذن له في الوصية جاز ولو لم ياذن فعلى ان يشهد بها انه لا يبيع **قال** **ط** ب تراه
وتكليفه والتمس مذهب المصنف واختاره ابن ادریس والمصنف والمصنف والمصنف **قال**
ط ب تراه ولما كان قبل الوفاة من فروم مؤمن المروي الفروم **قال** **ط** ب تراه
وابي علي واختاره المصنف والمصنف وهو المصنف وعنده مذهب المصنف وتكليفه وابن
ادريس واطلق الحسن بن زوم ما مع ان جازاه ولم يبين قبل الوفاة او بعد **قال**
ط ب تراه ولما وصي بغيره من ماله كان اخيرا وفي رواية السبع وفي اخرى سبعة **قال**
الاول مذهب المصنف والشيخ في كتابي الاختار اختاره المصنف والمصنف **قال**
مذهب الشيخ في رواية وفي رواية المصنف وتكليفه والسيد ابو علي وابن عرفة وابن ادریس
والشيخ في رواية الحسين بن خالد عن ابي الحسن عقال سالت عن رجل اوصي بغيره من ماله
قال سبعة **قال** **ط** ب تراه ولما وصي بغيره من ماله في رواية السبع وفي رواية السبع
وفيل يرجع ميراثا **قال** **ط** ب تراه واختاره المصنف والمصنف والمصنف **قال**
بالنفي قال ابن ادریس وحكاها عن الشيخ في كتابي الاختار واختاره المصنف والمصنف **قال**
ط ب تراه ولما وصي بسيف وهو بائع في كتابي الاختار واختاره المصنف والمصنف **قال**
بغير صفها الشهيرة وكذا لواء وصي في صندوق وفيه مال دخل المال في الوصية **قال**
في لواء وصي بسيف وفيها طعام استند الي فخوي رواية **قال** **ط** ب تراه
مذهب ابن ادریس والاصول مذهب الشيخين وابي علي والصندوق والفاضل في الحق
ومستند الحكم في الصندوق والسيف رواية ابي حميد عن الرضا ع قال سالت عن
رجل اوصي بسيف كان في حفي وعليه حلية فقال له الورثة انا نكفك الفضل وليس لك
فقال السيف ما فيه له قلت له رجل اوصي بصندوق وكان فيه مال فقال الورثة انا نكفك
الصندوق وليس لك المال فقال **قال** **ط** ب تراه والصندوق ما فيه له ورواية
هذا المصنف كذا ان كان يدعي على الامام فلهذا **قال** **ط** ب تراه
الحكم في السفينة فرواية عتبة ابن خالد عن المصنف قال سالت عن رجل قال هذه السفينة
لفلان

فلان ولم يسم ما فيها وفيها طعام العطاء بها الرجل وما فيها قال من الذي اوصي له بها
ان ان يكون صاحبها استثنى ما فيها واعلم انه اجواب ليس صريحا في دخول السفينة
لكن قوله ان ان يكون صاحبها استثنى ما فيها **قال** **ط** ب تراه ولما وصي بها الرجل وما فيها
تكون بارادة دخول الطعام واليه اشار بقوله استند الي فخوي رواية **قال** **ط** ب تراه
في كتاب فتواه الي عدم دخول المطروق الي السفينة والصندوق وواجب وانما في
السفينة ويدخل حليته وهو المصنف ان يكون هناك قسمة كاذب في لواء **قال**
ط ب تراه ولما يجوز اخراج الولد من الارث ولو اوصي الاب وفيه رواية مطروحة **قال**
باب واق السخاني والصندوق الذي عليه السخاني انما يجوز اخراج الولد من الارث وان
وصي الاب بنك ثبوت النسب شرعا فلا عليك الانسان ان لا يرثه ورثه اشارة
الي رواية وصي علي ابن السري قال السخاني انما يجوز اخراج الولد من الارث وان
وكان ابو علي ابن السري اوصي باخراجه من ميراثه حيث انه وقع على ام ولده واقره **قال**
عنه على ذلك عقوبة تعاقب الصدوق في كتابه عقيب ابراهيم الرواية المذكورة في اوصي
باخراجه ولده ولم يكن احدا من هذا الحديث لم يكن للوصي ان يذبح وصيته ويمنعه من ميراثه **قال**
غير الواقعة معتد بها احدت الواضحة والمصنف **قال** **ط** ب تراه ثبت الوصية
بالمال بشهادة رجلين وشهادة اربع سماء وشهادة الواحدة في البيع وفي ثبوتها
بشهادة رجلين **قال** **ط** ب تراه والمصنف على قبول الشاهد في واحد واليه **قال**
الوصية بالمال وهو المصنف وترد المصنف في حيث ان الحكم بقبول الشاهد مع ابي حميد **قال**
سعد بن فيق في الدلالة الشرعية وليس على موضع النزاع وثبوتها بشهادة النساء
منفردة منصوص عليه السخاني في من لا يقول به **قال** **ط** ب تراه وان كان منجزة
ولو كان فيها ما او كانت عطيته عطية محضه فعلى ان يشهد بها اثنا عشر **قال**
مبشرات المربع ماضية من الاصل عند الشيخين في رواية المصنف وفي المصنف عند الصدوق وفي
علي وهو مذهب المصنف والمصنف والفرق بين المصنف والمصنف في وجوبها **قال**
على الموصية وان كانت متاخرة في ان تصد بها الثاني انها لازمة للمعطي ليرثه الرجوع فيها
وان كبرت لان المصنف من الزيادة على الثلث انما هو كحق الورثة وان حق لهم قبل الموت والمصنف **قال**
نفي في العطيته في المرض فانه قد وجد المصنف والعقب في المعطي وقبضت انك انما
واجب على الموصي ان يرضى في الوصية فان عجزه بقبولها لا يرد ما قبل الموت الرجوع
سخر فيها ما سخر بها في الصحة مثل العلم والتجنية وفي الوصية فان عجزه بقبولها

ولا بد منها قبل الموت ابراج شرط فيها ما شرط لها في العتمة مثل العلم والتجربة في الدنيا
فانما لا يتجرب وتخليقها على الشرط قوله اعطوه كذا ان مشي في مرضه اذا ولى الوصية
في الامور والاعتبار في الثلث واجاز الورثة انما في انما تارجم الوصايا في الثلث وبيد
بالاول منها فالاول كالوصية الثلث خروجها من الثلث بغير حجة الموت لا قبله ولا بعده
ان فصيلته تامة فقه على عن فصيلته الصدقة في العتمة كالوصية لقول النبي صلى الله عليه وسلم قد سئل عن
افضل الصدقة فقال الغني ان يصدق واما مسكين فليصدق بهما البقاء وختني العتمة ولا يهل
اذا لم يمت اخلع قوم قلت لفلان كذا او لفلان كذا او لفلان كذا او لفلان كذا **قال** طاب ثراه اما ان
توارث لا يجزي فان كان متما على الورثة فهو من الثلث والافني الا صلح الوارث من الثلث
على التقديرين ومنهم من سوي بين التمتين **قوله** ذهب ابن ادریس الى تنفيذ الوارث من
الاصل مطلقا وجوبها على مذهبهم واعتبر الثلث والصدوق التهمة وصدما في التهمة
الغير في مضمونها من الثلث مع التهمة وفي الاصل مع عدمها واما المصلحة في معنى الوارث
الاصل في الدين واعتبر التهمة وعدمها في الغير وبن حرفة اعتبر التهمة وعدمها في
حق الوارث واطلق التهمة لا يجزي واما الثلث ومنه ففصلوا الى التهمة وعدمها
ولم يفرقوا بين الوارث وغيره **كتاب النكاح قال** طاب ثراه وسماه
بشرط وقوع ملك الا لفظ غلط لا حصر الا حوطا ثم لا يخرج في الاثنا **قوله**
الاصل اعتبار صيغة الحاضر في ايجاب النكاح وقوله واختلف في ابراج صيغة الاول
الا مكره له زوجه فيها فقول زوجك في غير ان يبعد القول بصلح النكاح فان اثنى
رئيس لا و اختاره الحلقه ووجه التمسد وقال الشيخ في ط بالعتمة واختاره المصنف
صينه المتقبل كقول له ان تزوجك فقول زوجك قال المصنف بالعتمة لرواية ابي بن حنبل
قال ابن حنبل بالعتمة واختاره الحلقه ووجه التمسد لثالث الكتاب كنه فيمن قبله بغير
منك في فدان او رجل زوجتك ففدان ففتح الجواب نعم فصد لثالث فقول الزوج
قلت بل ينعقد النكاح قال المصنف نعم ووجه التمسد ومنه العلماء وهو التمسد في التهمة
ولصحتها قال ابن حنبل وجمهور الصحابة على التمسد وهو المصحح **قال** طاب ثراه وفي رواية
زوجت السكري بغيبها ثم افاق ففرضت او دخل بها فاقدمه كانا صبا **قوله**
واية اشارة الى ما رواه محمد بن اسمعيل ابن بريح قال سالت ابا الحسن عن امرأة
بليت بشرب النبيذ فسكرت فزوجت نفسها رجلا في سكرها ثم افاق فافكت
ذلك لم تلت ان يلزمها فزوجت منه وفاقا مع الرجل على ذلك التزوج اطلاق هو

لها ام التزوج فاسد لكان السكر ولا سبيل للتزوج عليها فقال اذا فاق من موعده
ما افاق من فبورضا منها قلت وهو ذلك التزوج عليها قال نعم ومضمونها قال
الشيخ في بيه والصدوق في المصنف وقال ابن ادریس بالطلاق والفا ان جازة و
هو مذهب المصنف والجماع **قال** طاب ثراه ولا يشترط حضور رأسه من ولا ولي
اذا كانت الزوجة بالعتمة رشيعة على المصحح **قوله** الذي عليه الاصحاب عدم الشرط
الولي والاثنا وفي عقد النكاح ونذكر الحسن بن ابي عتيق كذا به العام احتجوا
روي عن النبي صلى الله عليه وسلم لا نكاح الا بولي مرشد وشاهد عدل والسنة مفعلة
المرء الزوجه من منهم وتعارض ما رواه ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ليس للولي البتة
امر وليس لهم ان يخطبوه باليث لان الامه لم يفرق بينها وبين السكر في الشرط
الولي والاثنا واما عتبه في احد جهادون الا فخر احد ان قول ثالث وهو غير
جائز واجتبه اصحابنا بقوله نعم فلا تحصلون ان يكتفي ازا جهن اذا رضوا بينهم
بالمعروف وقوله نعم فالحكم ما طاب لكم في النساء والنكاح الا بالي مكره وفيما رواه
كثير كرواية بس عن ابي جعفر عن قال سالت عن رجل تزوج امرأة ولم يشهده
اما فيما بينه وبين الله فليس عليه شيء ولكن ان اخذه الجارية فادع امره
عليه **قوله** طاب ثراه ونحو ذلك النظر الى وجه امرأة بغير نكاحها وفي رواية
الى سحرها وهي سحرها **قوله** الرواية اشارة الى رواية عبد الله بن الفضل عن ابيه عن
رجل عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له انظر الرجل الى امرأة يريد تزويجها فلنظر
الى سحرها وهي سحرها قال انما من نكح اذا لم يخطبها فزوجها فزوجها فزوجها
الوجه والكفني خاصة بشرط ان يبريد نكاحها وامكانه بالنظر الى حاله وحالها
عادة وخلوها من موانع النكاح كالعادة وان لا يتكذب بها **قال** طاب ثراه لوط
في الدبر وفي رواية ابن اسحق بن الجوزي عن ابيه **قوله** في الزنا من يخطب
واختاره ابن حنبل وكذا جازية مذهب الشيخ في بيه وتكذيبه واختاره المصنف والعلامة
بل اكثر اصحابنا وقال ابن حنبل بن حنبل بن حنبل وهو شاذ **قال** طاب ثراه الولد على احواله
بغير دناءة فيل يكره ويقتل بديعة النطفة عند دنائها وقول مكره وهو اورد
في الاما **قوله** في الزنا من يخطب والعلامة واختاره ابن حنبل وكذا جازية مذهب الشيخ
في بيه وتكذيبه واختاره المصنف والعلامة وهو المصحح وحي دية النطفة عند دنائها وتكذيبه

رجاله زوجة صغيرة وزوجته كبرت ان فارقت الصوف من احد الكبريتي رخصا ثم
فان لم يكن دخل الكسرة حرمت الكسرة خاصة واما الصغيرة فلما حرمت موبد الان مجرد
على الام حرمت البنت بخلاف العكس يعني عقد جالس بينا وبين امها في الكسرة واحدة
ارادها جسد وعقد بها وان كان قد دخل بالكسرة حرمت موبد فان رخصتها الزوج
الكسرة لا غري قبل حرمت هذه المصعة الثانية قال الشيخ لا وبه قال ابو علي وقيل غير
لها ام من كانت زوجة واختا له المص والعلامة وهو المص
قال طاب ثراه ولو جرد العقد عن الوطى حرمت امها عليه عينا على ان **قال** ذهب
الحق والصدوق الى عدم الفرق بين الام والبنت فلما حرمت احدهما جرد العقد في الا
حرى بل بالحد سواء والسيور الفرق للفرق في الية بين فان الله يقول واما
سناكم وربا بكم الاتي في تجوزكم من سناكم الاتي دخلتم بين شرط الدخول في
تجوزكم الربية ولم يشرط في تجوزكم وهو قد يثبت في النكاح والطلاق والعلامة
وهو المص **قال** طاب ثراه وقيل تجوز الوطى والحد من النكاح والطلاق والعلامة
في تجوز المصاير به يوجب البنت تردد **اقول** اذا دخلت الخ او اخت على الوطى
كأنه ولم يذنا قال المص بطل عقد الدخول عنه وبه قال ابن ادریس وهو المص
وقال ان كسرة مع متزلة قال بالفسخ والصحته تزاد الوطى واجازته وويل لها في عقد
ان قلنا بطلان عقد الدخول لم يكن للحد جواز عليها العتق لان ثبوت النكاح لها في صحة عقد
نفسها انما هو لمكان الجمع واذا كان عقد ثبت النكاح بطلان اصله لم يكن هناك جماع
جمع وقال ابن ادریس بل لها الخيار في ان عزال او غير طلاق وهو غريب واما على
القول بان عقد الدخول كمي متزلة بطلان اصله لم يكن للحد اخله عليها انما في
فسخ عقد نفسها قال الشيخ وسلازم وعليه لا كروا في العلامة لا وحكاها على المص وهو
المص **قال** طاب ثراه وفي غير المصاير بوطى البنت تردد **اقول** الحق الشيخ في البنت
بالصح واختاره العلامة في اكثر كتبه ومنه ابن ادریس لاصالة الباحة واختاره المص
والعلامة في التحريم **قال** طاب ثراه واما الدخول فلا حرمة الزانية وان الزوجة وان حرمت
على الاكبر **اقول** ذهب الشيخ الى حرمة كل الزانية وكذا الزوجة اذا صرت على الزنا وبه
قال المفيد وتكميده وجع تقول ان الزوج بطلانها وجب ان يفرغ من بعض النكاح انفسا
عقدها اذا صرت وزيت في الخلاف وان جازها الى الجواز واختاره ابن ادریس والمص والعلامة

وهو المص **قال** طاب ثراه وويل ينشر حرمة المصاير قبل ثم ان كان سابقا ولا ينكر ان
كان لاحقا والوجه انه لا ينشر **اقول** معنى حرمة المصاير باننا ان الانسان اذا زنا
بامراة حرمت عليه امها وبنتها موبدا كالنكاح الصحيح فالصحيح لم ينشر حرمة الوطى
المعينة وتكميده ورأسه وبنايس ورأسه وقيل في المعينة ونشره كالصحيح وقيل في
والفرض ورين بغيره وابن زهره واختاره الحسن في الف وهو المص ويشرط في
الحرمة به وبالشبه ان يكون سابقا على العقد فلما حرمت لاحق العقاب باحدة لقوله
يؤثر المص **قال** طاب ثراه واما المص في النظر لغير المالك ففهم من ينشر حرمة
اقول النظر والعقبة والمص يشبهه وان كان الى حرة او امه الغير لم يقبل به حكم وانما
كان الى امته في سابع غير المالك كنظر الوجه وليس السيد بن زهره يشبهه لا ينشر حرمة
منع منه لغير المالك كباطن الجسد بل ينشر حرمة على اب الناطر وابنه او لا يقبل الحكم الا
بالجماع الاول من باب المعينة واختاره السيد وتكميده وابن زهره والفقهاء واختاره العلامة
في الف واختاره وهو قوي ورأى في مذهب ابن ادریس واختاره المص والعلامة في
عد وتبني المعينة فخر الترخيم على الابن ولم يعبه الى الاب وبه حرمت ام المخطورة وبنتها
على ان طرقتا الشيخ نعم وان يكون على الباحة لانه ثبت من العقد لا حرمت كذا
المالك اذا لم حرمت البنت لم حرمت الام لان احدهما فرق بينهما فان القابل تجوز الام من
المالك بالنظر والمص في التجريم في البنت وبالعكس في القول بغيره احد هما دون الاخرى حرمت
قولناك وويل عليه في الكتاب قوله نعم وربا بكم الاتي في تجوزكم من سناكم الاتي دخلتم
بين شرط الدخول ومن السنة صحیح عیسی بن اقسیم قال سالت ابا عبد الله عن رجل
قبض امراته في بصره بائنا مائة وقبض غيرها لم يقض البيا لم تزوج ابنتها قال ان لم يكن
اوفر البيا فلا بأس وان كان افضي فلا تزوج وان كثر على عدم القوي في جانب
المخطورة وان كان في السعدية في جانب الناطر **قال** طاب ثراه لو ملك اختين فوطى
حدة حرمت عليه لا غري ولو وطى الثانية لم حرمت عليه الاولى واصططبت الرواية
ففي بعضها حرمت الاولى حتى يخرج الثانية عن ملكه بالعود وفي اخرى ان كان جازلا لم
يحرر وان كان عالما حرمتا عليه **اقول** طاب ثراه لو ملك لاختين ذهب ابن ادریس الى حرمة
احدهما باخراج الاخرى مع نية العود وعدم مصلح العلم معهما معا بما حرمت الثانية
دون الاولى لعل عليا واختاره المص في عده وقال الشيخ في نية اوطى الثانية كان

كتاب النكاح

وكان عالما بحدود ما حرمت عليه الله وحيث تخرج اموال الثانية فان اخرجها الثانية
ليرجع الي الاولى لم يخرج له الرجوع اليها وان لم يعلم بحد ذلك جاز له الرجوع الي الاولى حتى
يخرج المهر في كل حال اذا اخرج الثانية عن ملكه ببيع او هبة ونحوه القاضى وابن عمر
كما صرحوا في السنة انه لو طهر ان كان عالما حرمت الاولى ولا يحل حتى يخرج الثانية لا
بينه الرجوع الي الاولى والثانية محرمه لسبق النكاح اليها فان ابقاها على ملكه كانتا
معاً محرمتين وان اخرجت الاولى حلت الثانية وان كان حلالا بالتمتع حلت الاولى
باخراج الثانية كسفي كان اخرجها بغير فرق فابن العاصم وبها يهل عند الشيخ وضرب
الرواية في ذلك ضعفا وروى في ذلك مطلقا كرواية علي بن حمزة وعنه وردهم في العلم
كرواية الجليل **قال** طاهره ويكره ان ينفذ امر على الامه وبقية يومه ان لم يعلم
ويحتمل الوقت **اول** الا وان يذهب الشيخ في رد المهر والى ما وان في مذنب القدرين
واختاره المعتمد والقاضى **قال** طاهره ولا يجوز نكاح الامه على احوالها
ولو با دركان العقد باطل **اول** على القول بجواز نكاح الامه على عهده حره بشرط
في صحة العقد اذن احوه فلو با در قبل الاذن قال القاضى ان يقع باطلا وانه
ابن ادریس ويحكى عن الشيخ في ايهان وهو مذنب لمصر وقال الشيخان وتلك
مع توفيق تخرجه من فسخه واجازته واختاره ابن حمزة والعاصم وهو المعتمد وبها
للمهر فسخ عقد نكاح الشيخان وتلك اجماعا وابن عمر بن موهو المص والعلامة وهو المعتمد
وفروع هذه المسئلة واستقصا بحثها في المذهب **قال** طاهره وقيل بجواز نكاح
ولو كان عالما حرمت بالعقد **اول** اذا عده انسان على معصية فليحذف ان يكون عالما
او جاهلا فان كان عالما حرمت بحد العقد موباه لا تنقطع عدها من اول تنوي
حملت او لم تحل وان كان جاهلا بالعدة والتعم لم يحرّم بحد العقد بل بالوطي وتنقطع عده
الاول بحد الوطى وان لم يحل منه وبها كفى عدة الوطى عنها بان تحته عند مفارقة الثاني
واحد وتحرى عنها ان كانت عالما وان كانت جاهلا كان وضوفا في غيرها او لا يحد
عده في صورة الحمل بحد بوضوفا في ويكفي الاول بحد الوضو ما يبي فرعدة وحيث
احيلولة كمل عدة الاول عند مفارقة الثاني وتستن نف بعدها واحدة للثاني وقيل
بالاول لرواية زرارة ان المعنى من العدة استبراء الرحم وهو يحصل بالواحدة وقيل
لانها كتمان وتدخلها على خلاف الاول وهو مذنب الشيخ في رد اختاره المص والعلامة وهو المعتمد

قال

قال طاهره ولو تزوجها في عقد بطل وقيل بغيره والرواية مقطوعة **اول** انها مسلمان
الاولى لو تزوج اختين على التعاقب بطل عقد الثانية ولو جمعا في عقد بطل لندمهما
وهو اختيار ابن ادریس وبه قال ابن حمزة والمص والعلامة في ان ينادى في النكاح
في نية تزويج واحدة ويحلى الاخرى وبه قال القاضى وابو علي والعلامة في ان لرواية
جميل ابن دراج عن بعض اصحابنا من احدى عامه في رجل تزوج اختين في عقد واحد
قال هو بائنا ران عليك ايها الشاوي يحيى سبيل الاخرى والى هذا ابن ادریس والرواية
مقطوعة وتسميتها بالمرسلة الظن في ان تستحل الثانية لو تزوجت في نية فان كان
التعاقب كانت الاخرى باطلة وان كان في عدة واحدة وكان عدها كفى او تزوجت
في عدة او بالعكس لم يمتدح في الثانية حتى ينفذ في الاولى وبها يهل للمهر
المص **السبب السادس في الكفر قال** طاهره وفي الكتابية قوله ان الطهر جائز
لا يجوز غنطه ويجوز مقهارة **اول** المعتمد بحد نكاح الكتابية مطلقا وهو مذنب
الشيخ في كتابي الاخبار وهو طهر واحد قولي المعتمد وقول ابن ادریس واختاره
المحققين قال وهو الذي استقر عليه الذي يعني العلامة في النكاح وبه في الفجاءة
الحسن والصدوقان بكل انواعه وخلفه التقي وسلا بالمعتمد وملك الجاني واختاره
المص والمسيور ستوية المجوسية ومنه ابن ادریس من نكاحها **قال** طاهره ولو اكلت
زوجه فسخ في الحال ان كان قبل الدخول ووقف على العدة ان كان بعده وقيل
كان بسرايطر ان كان نكاحا باقيا **اول** بحد القول الشيخ في نية وكذا في اخبار
الاول قول الشيخ في الف والعلامة وابن ادریس واختاره المص والعلامة وهو المعتمد
قال طاهره وروى عمار الساباطي عن ابي عبد الله عليه السلام ان ابا القاسم عليه السلام قال
ان رجلا في العدة فهو حرام وان خرجت من العدة ولا يسل على غيرها والرواية ضعيفة **اول**
بمنه رواية عمار الساباطي وهو افعلى المذهب وبها في الشيخ في نية ومنه ابن ادریس
قال ليلقة لا زمة للسيد ولا يبين منه الا بالطلاق واختاره المص والعلامة وهو المعتمد
قال طاهره وبها يسلط التساوي في الايمان ان طهر كنهه سبج ونكاح في طرف الموقفة
الرواية المص الي الكسفا بان مسلم فمخو تزوج المؤمن بالغا الف على كراهية به قال
ابن حمزة وبه قال المعتمد وبه علي وقال الشيخ في طهره الايمان وطهره الدين الراوندى

واختاره المصنف وابن ادریس والعلامة وغير المحققين وهو **المعتمد قال** طاب ثراه واذا انشأ
الي قبيكة فبان من غير ما في رواية الجلي عني **الكناج اقول** قال ابو علي اذا انشأ
الزوجين الي نسب ولم يكن كذلك كان الكناج معني ان لم ير فيه الاخر بعد علمه فان نأوا
تاويلي كني به صا وقلم بطل الكناج وقد روي ان رجلا ربح على ابنه بيع الدواجن
بابا الحسن بن محمد بن امير المؤمنين ع لخاصة وقال ع السنان ودواب والكلاب
مقامين الاول ان حكم الصنف حكم العبيكة وفي الرواية الثانية عليه حيث المعلوم الثاني
ان هذا الحكم مشترك بين الرجل والمرأة ووافقه ابن حمزة ولم يقرض الشيخ لا نسب
وقال في خط انه لا يفي انه لا خيار لهما وبه قال ابن ادریس وقال في المحققين ان شرط
متى العقد كان لهما اختيارا والفقهاء **قال** طاب ثراه ولو تزوج امرأة ثم علم انها كانت
فليس له الفسخ ولا رجوع على الولي بالمهر وفي رواية لهما الصداق باستحقاقه فزوجها ورجع
به على الولي وان شتر كذا **اقول** ان ثبت الصداق اختيارا للرجل بزمان المرأة ولم يشرط
اخذ به قال ابو علي وزاد ثبوته في المرأة بين الرجل وشرط المعنف وتيمنه ان
يخبر فيه وبه قال الشيخ والقاضي ولم يثبت المص والعلامة لصلاته ثم العقد **قال**
ابن ادریس وهو المعتمد **المعتمد الثاني في الخيار في الكناج المقطع قال** ابن ادریس
وهو ينفق باحد الاطراف السبعة خاصة وقال علم الله ينفق في العا والمقطوع بالاحد
لتحليل **اقول** قول السيد مبني على ما عدتني الاول هو ان التحليل يلفظ بالاحد الثاني
ان التحليل عقد متفق وحي لا يكون عقد المقتعة في الاما مختصة في الصيغة التي بل هناك
لفظان احدهما ان ينفق بها المقتعة وسما في البحث في ذلك **قال** طاب ثراه ولو دخل
فلما اخذت وتمنع في الباقي والوجه به انما استوفيهما جهلتها واستعد منها
عليها **اقول** اذا طهرضا والعقد في المقتعة فان كان قبل الدخول فلا شيء وان كان بعده
قال في به لهما ما اخذت وتمنع عنها ما بقي وقال المصنف في الشرائع ان كانت عاتمة استعجه
ما اخذت وان كانت جاهلة استعجت المهر واختاره العلامة وراي في انما في مسند
المسجد ووجوب المهر في الاختار في المحققين وهو المعتمد لفظان العقد فلا يلزم ما ذكره
فيه **قال** طاب ثراه ولا يجهل بذكر المرأة والامرات مجردة عن زمان معتد وفي رواية باجواز
فيها ضعف **اقول** الرواية اشارة الي ما روي وقال ع القسم بن محمد بن رجل سماه قال

مسئله

ساتت ابا عبد الله ع عن رجل سماه قال تزوج المرأة فزاد واحد قال لا بأس
به ولكن اذا فرغ فليجول وجهه ولا ينظر وجهه مع ضعف مرسلة وقال في به وينفقه
دائما ووجب المص والعلامة الي البطلان وهو المعتمد **قال** طاب ثراه اذا
انقضت اجلها بالعدة حيفتان على السور **اقول** عدة الامة في المقتعة مع انقضاء
الاجل او حيفتان عند الشيخ في به واختاره المص والقاضي وسائر وطهر ان عند
المعنف وابن ادریس واختاره والعلامة وصفيه ونصف عند الصداق في المقتعة وحيفتان
عند الحسن والطبق الكل على السور ونصف للمترتبة اما المقتعة عنها فلا قرب انما
اربعة اشهر وعنده ايام حمرة كانت اوامة دخل بها او لم يدخل وهو منسب الى
وابن ادریس وقال المعنف اشهران وخمسة ايام **تنبيه** لا فرق بين في المقتعة
بين الحرة والامة فتعقد في غير الامة بقرين ومع الريبة بشهر ونصف وفي الفوة
باربعة وعشرة ايام فكل من مدتها في المقتعة احوال من عدتها في الدائم على المعلوم
رواية زرارة **المعتمد الثاني في الكناج الاما قال** طاب ثراه بواحدة
مضى وموت على الاجارة قولان ووقوف على الاجارة **اقول** من المصنف وهو
اختار الشيخ في به وهو اختيار العلامة وقال ابن ادریس يبطل من راس ولا يفسخ
اخره بطرفان اجاره المولا كانت الاجاره بعد ستات ومثل تحقق الاجارة بعقد
العبد دون عقد عقد الامة والفرق بين قول الشيخ انه في الاول حكم العقد من
وموتعه على القول الثاني من حين الاجارة فيستغنى على ذلك ما لو كان تحت تحت
الزوجة حين العقد وحصلت الاجارة بعد موتها وفارقها فانه يبطل على ان
يبيع على الثاني وكذا البحث لو كان تحت تحتها او خلتها او حرة ثم ابانها واجارة
واجارة المولي بعد ذلك فعلى الاول لا يبيع وان قلنا يبطلان بهذه العقود من قبلها
وان الاجارة كالعقد المستأقصة لان العقد حصل بعد البيعة وما يمكن ان يتجبه
للقول الاول ما روي زرارة عن ابي جعفر ع قال سالت عن رجل تزوج عبده بغير اذن
فدخل بها ثم طلقه فذلك مولاه وقال ع ذلك مولاه ان شافق بينهما وان ساء
فماهما فان فرق بينهما فلكل ما اصدقها الا ان يكون اعندي فاحد فها صدق كذا
وان جازها فها على كذاهما الاول فقد لا يفسخ عهده فان اصل الكناج كانا قال

طعنهم الولد فكيف وان لم يكن له مال يسع في باقي قيمتها واختاره ابن **قال** طاب
فان شبه ان الحق لا يطل ولا يرق الولد وقيل يتبع في غيبها ويكون حملها كالحبيبات
له رواية بن سام ابن سالم **قوله** روي الشيخ في الصحيح عن بن سام بن سالم عن ابي بصير
قال سالت ابا عبد الله عن رجل باع من رجل حارثة بكرا الى سنة فلما قبضها المكري
اعتقها من الغد وجعل مهرها عتقها ثم مات بعد ذلك بشهر فقال ابو عبد الله ان
كان الذي استر بها الى سنة لم قال او عتق بحيط بعقبا ما عليه من الدين في رقبتهما
كان عتقا وكذا جاز وان لم عليك ما يحيط بعقبا ما عليه من الدين في رقبتهما كان عتقا
ولما جاز لان عتق ما لم عليك واري انما لمول بها الا وان لم يكن له فان كانت قد عتقت
من الذي اعتقها وتزوجها ما حال الذي في بطنها فقال الذي في بطنها مع امه كبيتها
ويعتقونها ابقى الشيخ في نه والقاضي وابو علي وقال ابن ادریس لا يطل الشيخ يعني
عتقها وولد بها حر وهو الذي تقتضيه اصول **المذهب** وعليه المصنف والعلامة
وفي المحققين وهو المستند **قال** طاب ثراه وكذا الوصي العبد وتحت امه وكذا قيل
لو كان عتق حرة لرواية فيها ضعفا **قوله** يريد ان يشتري العبد باختيار في اجاره
عتقه ونسخه ان كانت زوجة امه وان كانت حرة فذلك عند الشيخ في نه والقاضي
في كتابه وابن عرفة والعلامة وهو المستند رواية محمد بن علي عن ابي الحسن قال اذا
تزوج المملوك فملكو ان يفرق بينها ومنه ابن ادریس لا صالة لزوم العتق واختاره
المصنف والرواية لان في طعنها موسي ابن بكير وهو واقفي **قال** طاب ثراه
صغته اعلنت لك وطيبا او جعلت في حل من وطيبا **قوله** قال الشيخ
ينبغي ان يراد لفظ التحليل بان يقول قد جعلت في حل من وطيبا او اعلنت لك
وطيبا وبه قال ابن زهره وهو الاحوط واجاز ابن ادریس لفظ ان باعة وهو
طه السيد واختاره العلامة لك ركن التحليل في المذهب فثبت احد ما يقتضي سببها
قال طاب ثراه وهو باعة او عتق قال علم الهدى هو عتق **قوله** اخلف
صحا في بعد انفاهم على ابا حرة فخرج المملوك فتملك المالك في كون ذلك في قبيل الملك او
العقد فثبت السيد ان يكون عقد موهبة او ذبيحة ابن ادریس اني انك منقول ونقله عن
الشيخ في واختاره العلامة وقول المصنف هو باعة يرجع الى الملك لانه في ابتداء
الامور باعة قطعان المالك رفع يده في كل وقت وعقد الاستيفاء فصل الملك في كل
فريقان

فريقان قايي بانه ملك وقايي بانه عقد وليس هناك قايي بانه ابا حرة ويتفرع على
السيد اعتبار الاجل واذن الحق ان كانت عنده واعتبار اذن الموهبة والحق له
تزوجها على من عنده احتيا ولا يعتبر ذلك على قول ابن ادریس **قال** طاب ثراه
فثبت امته لمؤكدة ترد ومساواة بالجنسية **قوله** المذهب مذهب الشيخ في نه
مختر العلامة في نه واجاز مذهب ابن ادریس ومختر المصنف **قال** طاب ثراه
وفي تحليل العتق ترد والوجه المذهب **قوله** تقدم البحث في هذه المسئلة **قال** طاب
وولد المملوك حرة فان شرط الحرية في العتق فلا سبيل على الاب وان لم يشترط في
الذمة فثبت الولد روايتان استشهد بها انه لا يلزم **قوله** الاصل في ولد المملوك حرة
شرطها الاب او لان الولد يتبع اسرق الطرف في صورة الوطء على بالعتق
الملك التحليل يلحق باحد ما ذهب اليه ابن ادریس واختاره المصنف والعلامة **قال**
الشيخ في نه اذا ثبت انما يولد كان لمول بها وعليه ان تشتري بالمال ان كان له مال
وان استسج في غنمه وان شرط ان يكون حرا على ما شرط **قوله** المصنف **قوله**
حمله **قوله** لا يعوب **قال** طاب ثراه وفي الرق ترد **قوله** المصنف **قوله**
الرد بالرد في قول الشيخ في نه وطرد به واختاره المصنف في انه في الرد وقال في
الشيخ ان لم يكن ازالته وامكن وامتنعت من علل جبهت به اجاز روايا فلا
العلامة وهو المستند **قال** طاب ثراه ما رواه ابن الجوزي عن ابي **قوله** قال في نه
تردد العتق وبه قال ابن حرة ومساواة وابو علي والقاضي في الكامل واختاره
واختاره وطه الشينين في الكتابين وابن ادریس عدم الرد واختاره المصنف
في المقنع العتق **قال** طاب ثراه وفي المتجدد بعد العقد ترد بعد العتق **قوله**
اذا عتق بالرجل عيب بعد العقد هل يسع المصنف للمدة وذلك مثل اخفاء
كجب ام لا فتقول عيوب الرجل اربعة الاول كجب وشرطه ان يبقى منه ما يمكن به
الوطء ولو قدر الحشفة وبطلت فثبت به المدة بعد عتقه قال ابن ادریس لا
وهو قول الشيخ في نه وموضع في طه في موضع اخر نعم وهو مذهب القاضي
اختاره العلامة وفي المحققين وهو المستند وان عتق بعد الوطء الثاني اخفاء وهو
سبل النشيب ويثبت به اجاز مذهب على العقد قطعاً ولا يخفى مع جده بعد الوطء

فأثبتته في المتجدد بينهما خلاف فثبت القاضى والعلة في ألف ومعه ابن ادریس
والصلى عليه السلام كثر التالى العلة وثبت بها الرد وان تجد بعد العقد اجماعا
ولا يخرج مع تجدد بعد الوطى وهو من باب الجبر وان صح خلافا لابن حزم
اصدوق الرابع المحبون **قال** طاب ثراه وقيل يفسخ المرأة بمجنون الرجل المستوفى
لاوقات الصلاة وان تجد **امور** هذا هو العيب الرابع في عيوب الرجل وتجنبه
المرأة مع سبقه على العقد اجماعا وكذا مع تجده وان كان بعد الوطى اذا كان مطبقا
وكذا لو كان ادورا عند المص والوطى وهو المستوفى واشترط الشيخان ان لا يعقل او
اوقات الصلوات وبه قال ابن حزم والقاضى وعليه كثر تحقيقه **اور** راجع
في رد هذا الحكم بقوله لا يعقل اوقات الصلاة وكذا القاضى وابن ايسر والعلامة
في بيع فقبض اوقات محتمل ان يكون على الظن فيه فيكون معناه ان شرط العتق بالتجدد
ان لا يعقل في اوقات الصلاة وبعض جمع الوقت وهو غير عاقل فيساقى المطبق
بجروحه عن حد المكلفين وعدم تكليفه بالصلاة وان عقل في بعض الوقت بحيث لا
لصلاة متدسا وي المكلفين في فعل الصلاة وادي الواجبات وهذا المبلغ اراده
المص في النافذ حيث قاله في عتقه بالجنون المستوفى ويحتمل ان يكون منصوبه على القوة
فيكون معناه ان شرط العتق ان لا يعرف اوقات الصلوات ويميزها عن اوقات
غيرها في الاوقات ويعلم بسببها من بله الجنون هذا المبلغ منسوخ به المرأة ومن لم
يلغ ذلك لم يفسخ به كونه خفيف العقوبة وهذا المص واد ابن حزم حيث قال
الجنون المقتضى للعتق ان لا يعرف مواعيد الصلوات ومثله قال المفيد عبارة
وان كان لا يعقل باوقات الصلوات فاحاصل ان هناك عبارات الا واني لا
يعقل اوقات الصلاة **الصلوات** الشيخ وتميزه الثانية من لا يعرف اوقات الصلوات
ابن حزم والمفيد ان الله الجنون المستوفى للمص في النافذ في عبارة الا واني لا
يحل في باقيتين وان خيرا ان قد تمحل كل منهما الا عري فقد حل من
هذا الخبر ان المرأة تفسخ بمجنون الرجل وجبه وان جد بعد الوطى وهو
يخرج بغير المرأة وبأخص بشرط سبقه على العقد وعتقه بالعقد وان تجدت فيما
بينهما لا بعد الوطى والرجل يفسخ بغير المرأة مع سبقه على العقد وعتقه بالعقد وان

محررات

وان تجدت فيما بينهما لا بعد الوطى والرجل يفسخ بغير المرأة مع سبقه على العقد ولا
يفسخ ما تجد بعد الوطى اجماعا وعلى يفسخ ما تجد بغيرها قال الشيخ في الكافي بن زهير
قال ابن حزم وابن ادریس واختاره المص والعلامة وهو المستوفى **قال** طاب ثراه
ولم تزوج على الفاحرة فبانت امه فله العتق من مهر لو لم يدخى ولو دخل فيها
المهر على ان شبه **امور** اذا تزوج امرأة على الفاحرة فبانت امه فله العتق **قال** طاب ثراه
ولا يفسخ قبل الدخول وعنده يجب المص المذکور في العقد وهو من باب الجبر **اور** راجع
المص والعلامة ومهر المص عند ابن ادریس ان كان المدلس سديا ويرجع به على المدلس
واو مسرعة البكارة وخففه مع الثبوت عند ابن حزم واني حرمه ان كانت من المدلس
قال طاب ثراه وعنده وجب بغيرها ثيبا ولا رد وفي رواية يتحقق مهرها **اور**
بنا على ان الاول اذا شرط البكارة فخرجت ثيبا فان لم يثبت سبق الثبوت فلا رد
اجماعا لان ذلك من باب المهر والحق هو وان ثبت سبقه قبل تروجه قال
المفتي لا وعليه الا كثر وقال العلامة بل تروجه الثاني بل يتحقق من مهرها شيئا
قال الشيخ لا والاول قرب الفقص وهو من باب الجبر **اور** راجع في احوال
الاول من مطلقا قاله الشيخ وتميزه رواية محمد بن حمران باجماع الفتوح والرواية
المشدة والكافي اخبر قال كتب الي ابن عبد الله عن اسامه عن رجل تزوج جارية
بكر فوجد بها ثيبا قبل حبل لها الصداق وايقام يقض قال غفر له ولا بد من ضمان
شيء الا انه المدس ومنه اليه الرواية كافي الوصية **اور** قال ابن ادریس يتحقق
من المسمى مثل ما بين مهر البكر الي مهر الثيب الرجوع من قدر النقض الي
قدر ما يحكم قاله المص في كتمت النكاح والموت وتتحقق العتق في هذه المسئلة
في المذهب **النظر الثالث في المهور قال** طاب ثراه اذا جعلت المهر بغير ثوب
فقول ان اربها احوال **اور** اذا جعلت المهر على مضمون في ذمة الزوج جاز
قطعا وان جعل المهر من ذمة الزوج مدة معينة بل يجوز ان لا ينفذ ولا ينفذ
القاضى وتبعه القاضى في الكمال وقال المفيد وتميزه ثم وبه قال ابن حزم واد ابن حزم
وابن ادریس والتميز ري واختاره المص والعلامة وهو المستوفى والقاضى في المذهب
المقول **قال** طاب ثراه ولا تقدر في المهر في العقد ولا في الكثرة **اور** راجع في عدم التقدير

منه **ابن الشيخين** والشيخ **القاضي** و**ابن ادرس** واختاره **المصنف** والعلامة **وهو**
وقال **المرتضى** لا يجزى وزا لمهر خمسمائة درهم فما زاد على ذلك رد الى هذه السنة **قال**
طائفة ولا يجوز عقد المسلم على غير ولو عقد صح وبها مع الدخول مهر المثل وقتي بطل
العقد **ابن مسكان** ان اذا عقد على غير او خسر يصرح العقد عند البيع في الكتابين
وبه قال **ابن حزم** و**ابو علي** و**ابن زهير** وبطل عند الشيخين في بيه والمعتق واختاره **القاضي**
والشيخ **ابن ابي عمير** على القول بفسخ العقد ما ذاب في قاشق مهر المثل واختاره **ابن حزم**
وهو **ابن ادرس** واختاره **المصنف** وهو المستند وقال في موضع اخر لها القيمة عند تحلي
وتصرف على ذلك طائفة قبل الدخول في نصف مهر المثل على الاول ونصف القيمة على الثاني
قال **طائفة** نراه ولو مات الحاكم فالمرور بها المقتضى **اقول** التفويض فسمان الاول
تفويض البضعة وهو راضى الزوجين بايقاع العقد من غير مهر اما باغفال او بغير شرط
سقوطه وهذا العقد لا يوجب شيئا في ابتداءه ثم لا يخلو اما ان يتفق الزوجان على
فرضه فيثبت ما فرضاه ويتعين مع الدخول والموت والطلاق وان لم
يحصل فرض وجب بالطلاق المقتضى بالدخول مهر المثل وان شئى مع الموت ولو تفق
على فرضه بعد الدخول وتعيينه صح ونزوم ما عيناه زاد عن مهر المثل وانقص انما في تفويض
المهر وهو ان يذكر على وجه التفويض تقديره الى احد هما والحكم في هذا القسم ان ينزوم
اليه الحكم بالوفض ويثبت ما يحكم به ان كان هو الزوج وكذا الزوج ما لم يزد في الحكم على
السنة فيرد اليها ويستقر بالدخول وينصف بالطلاق وكذا لو حصل الطلاق قبل
الوفض لنزوم الحكم بتعيينه ولو مات الحاكم قبل الوفض فان كان بعد الدخول مهر المثل وان
قبله لمقتضى عند الشيخين في بيه والصدوق في المقتضى والقاضي و**ابن حزم** واختاره **المصنف**
والعلامة وهو المستند ولا يثنى عند **ابن ادرس** ومهر المثل عند العلامة في عقد حكاية
في ط قول **قال** **طائفة** ملك المراه المهر بالعقد وينصف بالطلاق وهو الوطون مطلقا
وبراوان يستقر بحد الخلو على ان **ابن حزم** **المشهور** بين اصحابنا ان المرأة ملك
مجموع المهر بالعقد ملكا مترزلا ويستقر بالموت لدخول او الموت وبالطلاق وقبل
ذلك حجة ذلك الزوج للنصف وهو المستند وقال **ابو علي** على وجه النصف وهو المستند
بالعقد والنصف بالدخول ويظهر فيه الخلاف في مسائل كثيرة ما في الكتاب

الكبير

الكبير اذا عرفت هذا فالدخول المقرر للمهر ما هو قبل الوطون مطلقا او برأوا القول قول
الزوج مع تعيينه في عدمه وان حصلت الخلو حكاية الشيخ في الكتابين قال **ابو الطاهر**
في روايات **ابن ابي عمير** واختاره **المصنف** والعلامة في اكثر كتبه وفي المقتضى ان حاكم
برأه الزمة وان كانت الخلو ناهية نامة وعني فيها ارجاء الاستروا غلقا لبا
مع عدم حصول ما كان يجب في الرجل والعن في المرأة وقال **ابن حزم** المهر في الظاهر
علما بشأه حال الصحة ويجب على الحاكم القضاء للمرأة مع تعيينه ولا يستقيم في الباطن
اكثر من النصف ان لم يكن حصل دخول وهو الحق وهو فتوى **ابن ابي عمير**
ستحسنة الشيخ واقفي به وقال **ابن حزم** و**ابن الجني** وعليه اكثر المتقدمين وهي الشيخ
في الكتابين عن بعض اصحابنا ان كفا بحد الخلو في التقدير في غنى الامر بشرط
ابو علي حصول انزال بالنظر او القيد او المثل بها حصل التذنه وجب على
الزوج كالالمهر واستندوا اليه في هذه المسئلة فيكون في المذهب **قال** **طائفة**
نراه وقبل اذا لم يسم مهر او قدر لها شيئا قبل الدخول كان ذلك مهر المثل بشرط
غيره **اقول** هذا القول هو المشهور وعليه الشيخان وتلميذاهما وادع **ابن ادرس** عليه
الاجماع وتوقف المصنف ووجه ان مقتضى الاصل وجوب مهر المثل مع الدخول او
ما ترصيا عليه والحد فروع قبل الدخول فتدبر من مهر وقد لا ترضى فقدمت
على غيره لا يدل على الرضا به يجوز مطالبتها بها في او اعتقاد كونه ربه ومعه ومضى
النظر في فتوى اصحابنا والنصوص بذلك وفصل العلامة فقال قد كان في الزمان
الاول لا يدخل الرجل حتى يقيم المهر والعادة الآن بخلاف ذلك وهي فلعلى مثا الحكم
هو العادة فنقول اذا كان العادة في بعض الزمان او الاصل كالعادة في التدمير
كان الحكم ما تقدم وان كانت العادة كالعادة الآن كان القول قولها هذا اخر كلام
ووجه حسن **قال** **طائفة** نراه لو اخرجها امهر بما مد به ثم طلقها صارت بينهما نصفين
وقيل بطلان التدبير يجعلها مهر او **اقول** لا يرد لو امهر بما مد به بل بطل التدبير
يجعلها مهر فلو طلق على عاد اليه نصفها وكان طلقا او يكون التدبير باقيا بعد
الامهار ويكون الامهار منصرفا الى اخذه فتقر بموت الاول منه برب اكثر لان
التدبير غير له الوصية ويرتبط بمثل ذلك والثاني في مذهب **ابن ابي عمير** وتلميذه هو
بناء على ان التدبير لا يبطل الا بصرح الرجوع والاول هو المستند **قال** **طائفة**

لو شرطت ان لا يقتضيهما وجه ولو اذنت بعد ذلك جاز ومنهم من خص جواز الشرط بالمتعة
ذو النسخ في حق المصنف هذا الشرط والعقد والتعاضد ابطال الشرط خاصة وان
خاره غير المحققين وفي ابطال العقد والشرط ان وقع في الدائم وصحهما في المتعطل
ابطلهما العقد في الف وفيها وابن حزم قال يصحهما في الموجد وبطلان الشرط خاصة في الدائم
والعقد مذهب **قال** طاب ثراه لو شرط ان لا يخرجها من بلد جاز ولو شرط ان لا يخرجها
ان خرجت معه وخمس ان لم يخرجها فانه اخرجهما الى بلد لا يشرك فلا شرط له ولزمت
المالية وان اخرجهما الى بلد لا اسلام فله الشرط **قال** ذهب ابن ادریس الى عدم لزوم
هذا الشرط ولزوم اخرجهما لان الاصل تسلط على المرأة بالامكان حيث يشاء واد
لم يورثه وهو العقد ولو شرط لها ما لا يخرجها وتضمن ان لم يخرجها واد
اخرجهما الى بلد فامتنع فلا يحلوا اما ان يكون بلدا في دور الاسلام او دار الكفر
فان كانت في دور الاسلام كان له ان ينقضها حين علم بالشرط كنهه على ابن
رباب عن الكاظم ع وان كان ثانيا لم يجب عليه الاجابة ولها المالية لو وقع العقد عليها
والنقض شرط بالامتناع وهو شرط شرعي لوجوب البعده عن دار الكفر فلا يعقل
وجوبها اليها وذهب بعض اصحابنا الى فساد المهر في هذه الصورة لعدم تعيينه
ففي مهر المثل وهو ضعيف **قال** طاب ثراه وللمرأة ان تنقض حتى تعقب مهرها وهل لها
ذلك بعد الدخول فيه قولان استدلوا به **قال** اذا عقد رجل على المرأة كذا
لها منه نفسها منه حتى تعقب مهرها قبل ان يدخل بها اجماعا وهل له ذلك بعد الدخول
في لا وجه **قال** السيد والتقي وابن حزم وابن ادریس واختاره المصنف والعلامة
المعتمد وقال في شرط الامتناع والخلق المتعدي والتعاضد جواز الامتناع من غير
تفصيل وشافعي ومحققات ذكرنا في اجماع **الشرط الثالث في اتم النكاح**
الشرط الرابع طاب ثراه وفي رواية الكندي انما يجب عليه ان يكون عند ما في ليلتها و
عند ما في صبيحتها **قال** ابو علي والواجب لمن مبيت الليل وطوله صبيحة ليلته
ومستنده رواية ابراهيم الكندي قال سالت ابا عبد الله ع عن رجل له امرأته شهوة فهو
يبست عند ذلك منهن في ليحتمل ليلتهن فاذا نام عند الرابعة في ليلتها لم يمسك
عليه في هذا ثم قال انما عليه ان يكون عند ما في ليلتها ويظل عند ما في صبيحتها وليس
عليه ان يمسكها اذ نام في ذلك المشهور لاختصاص الوجوب بالليل ومعناه انه ينام لو احتل

في

بغير منها ان برضا صاحبة الليلية او حصول عذر يمنعها فانها ليس من هذا القبيل
وعندها وليست ان يظل عند صاحبة الليلية فيصحبها عند ابن الجندب
محقق محل لعمته هو الليل والنهار تابع قاله الشيخان في ط والاحتياط
في التحريم وقال المصنف والعلامة في العقد عند تحقيق الوجوب بالليل والاول
هو المعتمد اذ ثبت هذا فقول الليل هو ما دام لم يمتد لان الله تعالى يقول خلق لكم
انفسكم لعلكم تذكرون والليل هو ما دام لم يمتد لان الله تعالى يقول خلق لكم
الليل لتكنوا فيه فهو محل الدعة والاشارة والنهار لليل والليل لليل قال
معه وجوب الليل بالليل والنهار ما كان في ليلته فيصحبها في ليلتها ومما فيه ضرورة
كانت او غير ضرورة وهو محقق تعيينه اذ ثبت وجوب الليل بالليل والنهار
بالليلة محتمل في البداية بالليل فيصحبها في ليلتها وفي البداية بالنهار فيصحبها
ليلة عشية ويكون صبيحتها لغيرها وان قضى البداية بالليل لانه محل القسم وعمله
والنهار تابع والاصل في اتباعه ان يكون ما خالفه من يومه وان اشهره نوره
بالليل لا ينافي ليلته واعلم ان تحقيقه بالاعتصام وتحليله مستلزم يتحقق في كل
الاول لا يجوز في الليل الدخول الى غير صاحبة الليلية ليلته واللباوة ولا
للحاجة لانه حق لغيره بالنهار ما دام في ليلته او يمشي منه ظلم او ميل وقال في ليلته ولا يملكها
كل الليل وعاشد ومن بالمعروف ومحذور الضرورة كما لو كانت مريضة وبه ثبوت
فانه محذور وعبد ركن لا يظلم بغير الملك فان طال عصى وقضا في نوبة ليلته
وكذا لو استوعب الليلية وقال المصنف لا يقتضي كما لو زاد اجنبيا والاول احق
ولو ماتت فانت التارك انك انما تبارك في اوله الى اخره لا يجوز انما في غير
صاحبة الليلية لانه تخصيص وقيل وصية هي عنه لكن طالم لم يكن عاد لعمته جاز
ان يدخل فيه الى الضرر للزينة والعيادة وان استقام حالها ودفع عنه
اليها واخذ حله او وصوفه عندها وبالحجة الدخول جائز كما جاز في ليلته
اجواز لعدم اللبس ولو طال زمانه مصر وقضا وهو محذور اجماع قال في العدة
في التحريم ومنع في النسخ في ط وهو حسن وان قضاه وان وقع في الليل لانه
ليس في لوائهم لعمته فما حصل ان الليل لا يجوز الدخول فيه لغيره الى الضرر وان

ونسخه

الحاجة وهو من مع الضرورة والنار يجوز الدخول فيه مع الحاجة وعدمها وتساويان
 في وقت الملك الطويل وتحريم الجماع في ذلك الليل والنهار وعند أبي علي
 في تحريم الليل كالليل والحق أنها كانت في النهار فحوز جملتها ان يورثها به ويشتر
 لها سنة او يخلفها بنفسه او يدخل فيها الى احدى الزوجات بشرط عدم الملك
 والوقوع ولم يرد تحريم ذلك كله حيث اوجب طولها فيها فافترق ما بين قوله وقوله
 الا صاحب الثانية لو جازمه في العتمة عصى ووجب القضا ومعنى الجور هو الميل
 والظلم وهو وضع الشيء في غير موضعه ورجع نقول لو اخل ليلة احدى الزوجات
 وما بها عند صرفها وجب قضا وبما من نوبة المعلوم بها فان كانت نوبتها متصلة
 بليلة المعلوم وجب تأخير القضا حتى يعيل الى نوبة المعلوم بها ولا يجوز قضاها
 قبل ذلك لانه يكون ظاهرا لمن كانت الليلة متصلة بها لما في ذلك من تأخير حقها الرأى
 لو اخل ليلة واحدة وباللهنا لا عند ضرورة بل في بيت منفرد عنهن او عند صدق
 او سرية ووجب القضا في الليلة الثانية فيقول الدور ويدخل النفس في ليلة
 اخرى لو اخرج لضرورة او خرج كرها وجب قضا وفي الليلة الثانية وتخير
 بين القضا من اول الليل او اخره وان فضل ما لئله الغايت فان اراد ان يعصى
 من اخر الليل انفراد اول الليل عنى وحده او عند صدق او مسجودا
 من اوله بات عند ما من اول الليل بعد رجعت ثم يخرج الى صدق الى مسجد
 عند ما باقى الليل الا لضرورة كخوف الحسد والمصوق من السام بغيره لو وجب
 احدى الزوجات سلبها مع رضا الزوج جاز فزوج اما ان يقبضها للزوج او
 لاحدى الزوجات او للزوجات او نقول استقلت حتى من العتمة فان وهبتها للزوج
 اختص بها عندنا وله وصفيها حيث يشاء ولا خصا صه بها وللشافعية وجهان
 احدهما وان خالفه لان التحضيض يظهر للميل ويورث الوحشة والحد فحقق
 الواحدة كالحد وقد يستوي بين البقيات وهو ان قوتى عندهم فينصرف
 السليمة على الزوجات فيقدر الدور وان وهبتها لزوجات لاحدهن اختصت
 بالموهوبة فان وهبتها للزوجات او استقلت حقها من العتمة ساوي بين
 الزوجات فيه فيثبت عند كل واحدة ليلة فيقدر الدور ويصير كذا بعد ان كانا

لو خرج في جوف الليل الى احدى الزوجات فان عاد وكان نوبة
 الزوجات تسير على غير ذلك وان طالت وجب قضاها في نوبة الموهوبة

السام

الثالثة وجب احد الزوجتين جالسيتها مع رضا الزوج جاز فزوج اما ان
 يقبضها للزوج او لاحدى الزوجات او للزوجات او نقول استقلت حتى من
 العتمة فان وهبتها للزوج اختص بها عندنا وله وصفيها حيث يشاء ولا خصا
 بها وللشافعية وجهان هذا احد هما وان خالفه لان التحضيض يظهر للميل
 والحد فحقق الواحدة كالحد وقد يستوي بين البقيات وهو ان قوتى
 عندهم لو قسم على ثلث ثم طلق الزوجت بعد حضور سلبها فقد ظمها فان لم يجد بها الى
 السكاج بعيت المظنة الى يوم القيمة وان اعادها برحمة او عقد مستأنف وجب
 القضا اذا كان معه المعلوم بها ولو كان جديداً في التدارك التاسعة لولا
 ظم واحدة من سائت بسبب البقيات وطلق المظنونة او المعلوم بها او كليهما
 فان التدارك فاذا اجتمعت بعد ذلك تدارك القضا ولان سائر نوبة المظنونة
 ولا وان فاست منقولة لها حتى اجمعت عليه كالدين لمن موهوبة دفعة وان
 استدانته فارتق الحاشية لو كان له اربع زوجات واما وفات عند
 من اما به فليس عليه ان يقصر ملك الية في حق الزوجات لان القضا فرع العتمة وليس
 للامام ان يكون كاللوات عند صدق وقد بينا حكمه وكذا القول لو لم يكن رجل
 بالزوجات وقلنا عدم وجوب العتمة ابتداء فائدة ابا ما به لم يجب عليه العتمة
 الزوجات لانه لا قسم للامام **قال** طاب ثراه ووصوله الى الكل او اقل من سبعة
 اشهر وقيل عشرة اشهر وهو حسن وقيل سنة وهو متروك **قال** او اقول
 السنين وتلمية بها وابن ادريس وابي عبيد واخاؤه المصنف في النفع والساقى كراه
 ابن حزم واخاؤه العلما في الكركبية واستخذه المصنف وهو المستمعة الثالثة قول السنية
 في الانقار وكمكان الشيخ وابن حزم عن الأصحاب وهو **قال** طاب ثراه
 فضل فاحكم احق بالبت الى سبع سنين وقيل الى تسع سنين وان احق
 بالابن **اقول** ومنه الاجماع على اشتراك الخصان بين الابوين مدة الرضا في
 الذكر والانتزاع على سعة طبا عنها بعد البلوغ ونظم الولد اي من شاء ومنها
 كلفا في فيما بينهما من الشخ في اي ان الام احق بالصبي الى سبع سنين وبالبت
 الى اي ان تزوج بعد الام وهو مذهب ابى علي وقال القاضي في الهند بالام احق

بالكرامة احوالني وبالانفة سيج شين ونحو القاضي في الكامل وابن حزمه
س و اختاره المص والحق وهو قوي **قال** طاب رآه وفي النونة في لعب
الحل على احدي الروايتين **اقول** لا نفقة للمنفقة في عنها مع اكلها اجماعا وبطلانها
النفقة لو كانت حاملة قال الشيخ في زيغ و اوجها في نفقة الولد وبطلان القاضي
لنفي وابن حزمه و دبو على رواية ابو بصير الكفا في غرضه قال ينفق عليها في حال
ولدها الذي في بطنها و ذم الحسن و ابن ادرس الي عدم وجوبها واختاره
المص وفي الجمع بين **قال** طاب رآه وفيه على من ابا وانما مات
اشبهه للزوم **اقول** التردد في المص و منشا و ردد النفي بالنفقة على ان
وان اصل براءة الذمة ان من يقين اسبب وهو سنا و شكوك لان الجدا اذا طلق عليه
اسم الا كان في زوايا اصل الحمل على الحقيقة والشهور والوجوب وهو المعتمد **كتاب**
الطلاق طاب رآه وفيه على عشرة اراية باحوار فيها صفوا **قال** طاب رآه
اي رواية ابن بكير عن ابي عبد الله عن قال في طلاق الصبي اذا بلغ عشر سنين
واقضى بها الشئان والقاضي وابن حزمه وابن ادرس واختاره المص والحق
وهو المعتمد **قال** طاب رآه وفي قدر العينة اضطراب **اقول** قدر العينة في العينة
التي يقع معها طلاق الغا بها بشهر وتبعه ابن حزمه واعتبر ابو علي مضي ثلثة اشهر
واختاره الحق في لف وحده الصدوق في كتابه اقصا ما يجنبه اشهر او ستة اشهر
واو حدتها ثلثة اشهر وادناها شهر والمحصل اعتبار مدة يعجز عن انقائها
من طهر واصلها فيه الي اخره ولو خرج عنها في طهر لم يقر بها فيه جاز طلاقا في غير
ترتيب وهو من باب ابن ادرس واختاره المص والحق مرفى **قال** طاب رآه
وفي استراط تعيين المطلقة تردد **اقول** يريد هل شرط تعيين المطلقة في صحة الطلاق
كقوله فانه او ينفذ طالق او لا بشرط وكيف ان يقول زوجتي او احد نسائي طالق
ولم يحقده معينة ثم تعين بعد ذلك او يقرع الموصدة او لا فيبطل الطلاق مع عدمه
هو من باب المعند واختاره الحق في لف وفيه للمحققين واسيد في احد قوله و ذ
سبب في طالي الثاني واختاره القاضي والحق مرفى **قال** طاب رآه ولو فسر
المطلقة بانتيين او ثلث صحت وحده وبطلان التفسير وفيه بطلان الطلاق **اقول** الاول

الشيخ

الشيخ في به والقاضي وابن حزمه وابن ادرس والمص والحق وهو المعتمد
لثاني اختيار السيد وابن حزمه والحسن وظهر من **قال** طاب رآه والباين ما
يجمع معه الرجوع وهو طلاق البائنة على ان طهر **اقول** اختلف اصحاب البائنة
والصغيرة هل يجب عليها عدة ام لا فالمرقني وابن حزمه على الاول والحق
والشئان والحق والقاضي وابن حزمه وابن ادرس على الثاني واختاره
والحق وهو المعتمد احسنه السيد بقوله نعم والذي يثبت من المحقق في
نساكيم ان اربعتم فحدثت ثلثة اشهر والذي لم يحضن وهذا صريح في البائنة
من المحض ومن لم يبلغ الحضي وبارواه عبد الله ابن حنبله عن علي ابن حزمه
عن ابي بصير **قال** عدة التي لم تبلغ الحضي ثلثة اشهر والذي نفدت عن الحضي
ثلثة اشهر واجيب عن الابطال على ما ذكره لا شتر اطفا بالريية و
عائدة الي البائنة من الحضي وعدمه فيكون التقدير والله اعلم والحق في الثاني
يسن اي من المحض اي لم يرين الدم ان اربعتم اي شككتم في كونها ذات
اقر او اسيات فحدثت ثلثة اشهر والذي لم يحضن اي والذي لم يحضن بعد
وحصلت الريية بعد من في امره فلم يعلم ذوات اقراءه ابن اوياسات فحدثت
ثلثة اشهر ولا فرق بين ان يسبق لها حضي ثم يحصل الشك بانقطاعه في كونها
من ذوات الاقراء او اسيات اي الحاديات للمحضي الف قدات له وهو
الوصف الاول المذكور في الآية اعني قوله والذي يسن او لم يسبق لها حضي
اصلا وهو اتمم الثاني اعني قوله نعم والذي لم يحضن وعن الرواية بالحق
سند يجمع كونهما مقطوعة احسنه الا خرون بان المعقضة لا عدد وهو المعتمد
فراغ الدم من الحمل على البائنة فلا وجب لوجوب العدة وبارواه جميل على معنى
اصحها عن احمد بن عامر في الرجل يطلق البينة التي لم تبلغ ذوات حمل مثلها قال
عليها عدة وان دخل بها وعنى محمد بن مسلم قال سمعت ابا جعفر يقول في
سبب من المحض يطلقها زوجها قال لا ثلثة ولا عدة عليها وفيه من هما موثقة
عبد الرحمن ابن الجراح **قال** ابو عبد الله عنك يتزوجني على كل حال التي لم
ومثلها تحضن قال قلت وما حدتها قال اذا اتي بها اقل من تسعة سنين والتي لم
يدخلها والتي قد اسيت من المحض ومثلها تحضن قال قلت وما حدتها قال اذا

قال اذا كان لها ثمنون سنة وفي هذا المعنى رواية محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال
التي لا تحل مثلها لعدة عليها **قال** طاب ثراه ويصح طلاقها كل سنة كما في
على السنة **قوله** تحقيق الحق هنا موقوف على معرفة تمام الطلاق فنقول ان
يقسم الى سني وبدي فالسني ما اذن فيه شرعا والبدعي ما لم يشرع
الحاكم وغير المستبراه والسني يقسم الى طلاق عدة وطلاق سنة فطلاق
ان يطلق على الشرط ويدعيها حتى يخرج من العدة ثم يزوجها بعدة جديدة وهو
جديد والسني الاول الذي قبل البدعي ويسمي طلاق السنة بالمعنى العام
لثاني يقابل البدعي ويسمي طلاق السنة بالمعنى الخاص ويسمي الاول سني عاما
لانه يشمل العدي والسني الخاص يشمل البائن والرجعي وهذا التقسيم
للعقبة في رسالة وتبعه الشبان وتابعها العلامة والمصنف انكر السني في
في الكتب ونحن فلتنفي في مقابلة طلاق السنة ان طلاق البعدة وانما طلاق العدة
والسنة سني ذكره علي بن ابي بويه والمفيد والشيخ رحمهما الله ولم يذكره في الشرايع
والناصح وفيه نظر لان الشيخ زوي في بيت عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال طلاق
السنة ان يطلقها تطليقة يعز على غير جماع بشهادة شاهدين ثم يزوجها ثم حتى
يعفي او ارضاها فاذا مضت فعدت بانته منه وهو خطاب ان شئت لم تكن وان
شئت فلا وقد سمي بهذا النوع في الطلاق بالسنة ولا يجوز ان يكون مراده السنة بالجماع
الاعم فانه اعم من هذا الذي ذكره وفي معناه رواية علي بن ابي رباب عن زرارة عن
ابي جعفر انه قال كل طلاق لا يكون على السنة او طلاق العدة فينبغي شي قال زرارة
قلت لابي جعفر عن فري طلاق السنة وطلاق العدة فقال اما طلاق السنة فاذا
اراد الرجل ان يطلق امراته فليطرحها حتى تطع طلقين وتنفق عده فثابت
فعدت بانته منه ويكون خطبا في الخطاب ان شئت تزوجه وان شئت لم تزوج
والسكنى ما دامت في عدها وهايتا ان حتى تنفق العدة واما طلاق العدة
الذي قال الله به فليطعن بين امرتين واحصوا العدة فاذا اراد الرجل ان يطلق
يطلق امراته طلاق العدة فليطرحها حتى تنفق وتخرج من حضانة ثم يطلقها تطليقة
من غير جماع ويشهد شاهدين عدلين ويراجعها ويوافقها ويكون موه حتى تنفق
فاذا احضت وخرجت من حضانة طلقها تطليقة اخرى من غير جماع ويشهد على ذلك

على ذلك ثم راجعها ايضا متى ما قبل ان تنفق ويشهد على رجعها ويوافقها ولو
معه الى ان تنفق الحضيضة ان شئت فاذا خرجت من حضانة طلقها ان شئت بغير
جماع ويشهد على ذلك فاذا انقضت فعدت بانته منه ولا تحل له حتى تنكح زوجا
غيره وفي معناه رواية ابن مسكان عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
الطلاق في هذه الروايات الى السني والعدي يطابق ما ذكره الشبان
ويضعف قول المصنف لا يعرف في مقابلة طلاق السنة ان طلاق البعدة
اذا انقضت فعدت فقول الحاكم يجوز طلاقها للعدة بان يطلقها على الشرط
ثم راجعها في العدة ويوافقها ثم يطلقها ويؤيده ما نقله اولاً ثم يطلقها
ثانياً وثالثاً قبل ان ينقض ما في بطنها وهل يجوز طلاقها للسنة قال الشيخ في
لا وتبعه القاضي وابن حمزة واحسن على ذلك بان من الروايات ما ورد بالمعنى
من بعد وطلاق العدي وهو روايات الاولى صحيحة ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
قال العدي يطلق تطليقة واحدة الثانية صحيحة اسمعيل الجعفي عن ابي جعفر
قال طلاق العدي واحدة فاذا وضعت ما في بطنها فعدت بانته ان شئت صححه
عن ابي عبد الله عليه السلام في طلاق العدي واحدة واجلها ان تضع حملها الرابع
عبد الله عثمان بن عيسى عن سماعة قال سألته عن طلاق العدي قال واحدة
واجلها ان تضع حملها الخامسة رواية ابن مسكان عن ابي بصير قال قال
ابو عبد الله عليه السلام طلاق العدي واحدة واجلها ان تضع حملها وهو اقرب الى
السادسة رواية ابي القاسم الكنا في عن ابي عبد الله عليه السلام قال طلاق العدي
احامل واحدة وعدتها اقرب الى اجلين السابعة رواية محمد بن منصور عن
عمر بن عبد الله عليه السلام في الرجل يطلق امراته ويرجعها قال يطلقها قلت فراجعها
قال نعم قلت فانه بدله بعد ان راجعها ان يطلقها قال لا حتى تنفق ونهاها
وروي بقرينة وهو روايات الاولى رواية الحسن بن سعيد عن صفوان بن
يحيى عن اسحق بن ابي عمير قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ابراهيم بن احم
زوجها ثم راجعها ثم يطلقها ثم راجعها ثم يطلقها ان شئت فقال تنكح منه ولا تغل
له حتى تنكح زوجا غيره الثانية رواية ابوب ابن نوح عن صفوان بن يحيى

دون السك فيه روايتان الشهر الحرام **القول** في السك في ما رواه رافع بن رافع
الخامس عن ابي عبد الله عن يونس بن عمار عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
سبحان الله اقدم واحد ثلثا واثنتين واربعة واربعة واربعة واربعة واربعة
في قن وقيس واد خري رواية الجلي عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
اصحابنا العمل بها **قال** طاب ثراه ولو ادعت انها تزوجت ودخل بها وطلقها
لمروي العتول اذا كانت ثمة **القول** بنده رواية الحسين بن سعيد عن ابي بصير عن ابي بصير
في رجل طلق امراته ثلثا فثبت منه واراد مراعتها قال لها اني اريد ان ارجعك
فتزوجي زوجها عنري قالت قد تزوجت وحملت لك انصه قيا وارجعها كيف
نصه قال اذا كانت ثمة صدق في قولها والذي يناسب الاصل يقول قولها مطلقا
مع امكانه لانه في حجة ذلك ما لم يعلم الا منها ولا ينفذ بغيره ومقر عليها في اية
ذلك فتعطل بعد العتول منها وهو حرج مني بالاية والرواية **قال** طاب ثراه
ورجعت الى خرس بالشارة وفي رواية باخذ العتول **القول** الاول هو المشهور
هو مذهب القاضي وابي حنيفة وابي حنيفة وابي حنيفة وابي حنيفة وابي حنيفة
مذهب الصدوق وابي حنيفة **قال** طاب ثراه وهو ينفذ ثلثا اطراعي ان الشهر
اختلفت العتول في تفسير الاقراء بعد ان فهم على انقضائه اربعة ايام لولده واطراعي
يتضمن بالفتن ثلثه قرو وذهب الاكبر الى انها اطراعي واختاره المعنى
وهو المستند وذهب اخرون الى انها الحيفي وبالطرفي رواية **قال** طاب ثراه
ثراه وفي رواية عارضة سنة ثم ثلثه الشهر **القول** المرأة التي لا تحيض ومكها
تحيض ثلثه اسبوعا واربعة اسبوعا واربعة اسبوعا واربعة اسبوعا واربعة اسبوعا
سبق خرجت به وهو في حصة زلزاله عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
المطلقة المستراية تستر بأكفي ان مرت بها ثلثه اسبوعا ليس فيها دم بانثامه
وان مرت بها ثلثه حيفي ليس بأكفي ثلثه اسبوعا بانثامه بانثامه بانثامه
المرأة البتة بالشهور ثم تصرم ذوات الاقوال كما لو طلق المرأة ولم تكن قد
الحيفي فانه اذا جابها الدم قبل انقضائه ثلثه اسبوعا يوم بطلان عدوا بالاسبوعا
بالماض قرو او انقضت بعده الى قروين كالميتي وتبين بروية الدم انثالث وقت

يعلم

يملك بانثامه في احد ما يحض ثم تصرم ذوات الشهور كما لو كانت مفردة
بانثامه ثم انقطع اما لو رضى او لم يرض فان لم يرض بل كان طبيعا
كما لو بلغت ايام من عوصت عن كل قرو يعني في اربعة اشهر فان كان ايامي
قرو اكلت بشهرين وان كانت ثمة ثلث اشهر وان كان لو رضى فاما ما
كون معلوما او غير معلوم فان كان معلوما كما كل والرضع انتظرت الايام
ولم يجر ان عددا لايها وان طالت مدتها وان لم يكن معلوما صبرت تسعة اشهر
فيها اقصى مدة اكل فان طويها حمل اعتدت بوضعه وان لم يظهر علم وبه ادرم
واعدت بعد بانثامه اشهر لان التري السابقي لم يكن حرام وانما اعتدناه ليعلم
برأه بالسنة من ذوات الاقراء فاذا علم ذلك يعني مدة الحمل والرضع ولم
يكن حمل ولا رضع ولا بلغت ايام من حفت الرية فحلفت ان عددا بانثامه
من ذوات الشهر ومذهب المص والعلامة ولا فرق بين ان يكون الحيفي لدم
الناسي او النكاح وقال الشيخ في نه ان كان الحيفي لدم الناسي اخذت التسعة
وان كان الناسي صبرت تسعة ونسبه القاضي وابي حنيفة وذهب بعض اصحابنا
الى انها تصبر سنة بناء على ان اقصى مدة الحمل سنة لرواية عارضا على قال
سبل ابو عبد الله عن رجل عنده امرأة شابة وهو يخفي في كل شهرين ثلثه
اسبوعا حيفي واحدة كيف يطلعها زوجها قال امره ثلثه ثلثه ثلثه ثلثه
السنة تطيق واحدة من غير جماع وسهو وتمريرها حتى تحيض ثلث حيفات حتى
ما حاضتها فقد انقضت عدتها قلت فان مضت سنة ولم تحض ثلث حيفات
قال يتربى بها بعد السنة ثلثه اسبوعا قد انقضت عدتها فان مات او حاضها
قال فايها مات ورثه صاحبه ما بينه وبين حصة من ثلثه اسبوعا في الشهر
والناسي ونزولها الشيخ على اجناس الدم انثالث وهو حكم واعتد به في الحيفي
الرواية مطلقه ليس فيها ما ينفذ ولا دلي لا غير بانثامه ما عدت انثالثا وبانثامه
عليه لان النكاح القول في غير دليل والبطال والامر معني وعدم الوقوف على غيره
لا يوجب الحكم بالبطال فان عدم الزوجان لا يدل على عدمه ونزولها حكمه حاصلا
ان نسبة النكاح الى الشيخ غير متوجبة لان الرواية مطلقه وحملها على هذا لا ينافي

وعنده الرواية من الادب في غير هذا التولي وجاز ان يكون الشيخ قد ظهر له
يوجب هذا الحمل وعدم طفر واحد في انفس هذا الدليل لا يوجب عدم الدليل
طفر غيره به والاطال دلالة امر معين كابطال التولي دلالة هذه الرواية على هذا
الحمل وموافقا على دليل يوجب هذا الحمل لا يوجب الحكم بطلانه لان عدم الوجود ان
يدل على عدم الوجود فقلت ولما قلنا ان يقول طالكات الرواية دلالة فيها على
ذلك ولم تظهر حكمه توجب تقدير الحكم بالفرق بين الدلالة الاولى والثانية ليعتبر فيها
بطلان الدلالة الاولى وعلى تقدير صلوحها بل يسلم من المعارض اولاً ومع عدم
بيان الدليل تصريحا او تلويحاً يكون لاجرم حكماً **فسر** اذا علم فروع الرحم بها
مستبرأ منه التسعة او الستة او اعدت بعد ما بثته استوفان لم تراقى الثلثة
وما حكم بانقض عدتها وحل لها التزوج عند انقضائها وان رأت الدم فيها
بطلان عدتها بالاشهر لانا بستانها في ذوات الاقارب فيلزمها الا عند ادائها
وان طالت عدتها **قال** طاب ثراه وان على الصغرة والياسية على الاشهر **اقول**
تقدم البحث في هذه المسئلة **قال** طاب ثراه وفي حد ايسر روايتان استوفيتون
سنة **اقول** روي محمد بن يعقوب عن محمد بن احمد بن ابي نصر عن بعض اصحابنا
عن ابي عبد الله المدة التي تبست من الحيض حد ما تحسون سنة قال وروي
ستون سنة وروي الشيخ في الصحيح عن محمد بن ابي عيسى عن بعض اصحابنا عن ابي عبد
الله قال اذا بلغت المرأة حنيني سنة لم تزي حرمه الا ان تكون امرأة فرسية قال
في ط واحد ايسر تحسون وفي القرشية روي انما ترى الدم الى سنتين في الحيض
في غيره النبطية القرشية في بوع السنين وخرج العلماء في هذا الى تحريمه بالسنين
مطلقا واختاره في منتهى المطالب وفيه حدة مجتهد مطلقا والتفصيل رواية الصدوق
في كتابه واختاره العلامة في اكثر كتبه **قال** طاب ثراه ولو وصفت بواحدة بانه على
تردد **اقول** يريد اذا كانت المرأة حامل باكثر من واحد وضعت واحداً بل تبين به
في غير نعم وتبعه القاضي وابن حمزة وقال في كتابي الفروع لا تبين الا بوضع الحمل
حماها ابن ابي نيس والمص والعلامة وهو المعتبر **قال** طاب ثراه وان حرجت ولم
تزوج فقولنا **اقول** ذوب الشيخ في برونه الى كون الزوج اولى بها وذوب المعتبر

وتعلمه وابن ادریس الى انها اولى بنفسها وقواه في طواختاره المص
تنبه ما اطلق الشيخان والقاضي وابن ادریس القول بالا عند ادب بعد
مده البحث بعد الوفاة لم تخل المازوج ولم يذكر الطلاق وتابعه المص
في ان رشا وقال ابو علي يامر السلطان الولي بالطلاق فان لم يطلق امرها
بالعدة وقال المص الصدوق يطلق الحكم مع منشاء الولي بعد امره به واختاره
ابن حمزة والعلامة في الف وعدة وفي المحققين وهو مستند لصحبه زيد بن مويه
ولانه احوط **قال** طاب ثراه عدة ال ما في الطلاق فواكون وهاهنا على ان
اقول تقدم البحث في تفسير الف **قال** طاب ثراه وعدة الدمية كاحدة في الطلاق
الوفاة على ان لا يشبه **اقول** نقل المص والعلامة عن بعض اصحابنا ان الدمية كما
لما في الاعدة او للوفاة بشهرين وخمسة ايام والكنة على انها كاحدة وهو المعتبر
قال طاب ثراه وقيل ادنا بان تؤذي اهلكه **اقول** لا يجوز لزوج ان يخرج من
بيت زوجته الا باذنه **قال** ان الحق له روي ان رجلا سافر فنهز زوجته على ف
من الدار فرض ابو جافاست ذنار رسول الله فقال لبيته ما انى الله وارجي
زوجك فأت ابو جافا ورجي الله الى الله ما انه قد عفر الله لبيته بالاجرة زوجها
بطاعتها لزوجه ولا يجوز لها في العدة الرجعية الخروج الا باذنه بل ولا يجوز له ان
يأذن لها فدل على ان الحق بنا لله فله **قال** رجل جلد ولا يخرج من بيوتهم
يخرجن الا ان ياتين بها حصة مائة واختلف الناس في ادني ما يخرج له من المنزل
الذي طلقت فيه فذهب الشيخ في الكتابين ان تؤذي الرجل وهو في رواية علي بن
جعفر واختاره المص والعلامة وهو المروي عن ابن عباس ومذهب المعتز ان
تزوج فتخرج ليقام عليها الحد ثم ترد الى موصفها وتبوع الشيخ في رواية ابن ادریس
هو المروي عن ابن مسعود ونقل عن النبي جواز اخراجها باي امرئ حصل
وهو اختيار المص في الشرايع وهو المعتبر **قال** طاب ثراه وروى في
بجوده **قال** علم الهدى نعم وقال الشيخ لا حتى يتبع بالطلاق **اقول** ذوب السيد في نوع
الفرقة بجود الخلع في غير احتياج الى التلفظ بالطلاق وهو مذرب الى علي ولم يحسن
والصدوق والمفيد وتعلمه وابن حمزة والعلامة في الف وفي المحققين وهو المص

المعتمد وقال الشيخ لا بد من اثباته بلفظ الإطلاق واختاره القاضي في المذهب ونحوه
وابن ادریس وهو المسمى **قال** طالب زاده ولو تجرد كان طلاقاً عند المرتضى ونحوه
عنه الشيخ وهو المسمى **قال** طالب زاده ولو تجرد كان طلاقاً عند المرتضى ونحوه
بل يكون طلاقاً بمجرد في الثالث أو منفي في الثاني وأبو علي على الأول واختاره
العلامة وفخر المحققين وهو المسمى **قال** طالب زاده ولو تجرد كان طلاقاً عند المرتضى ونحوه
أولي وأنه مسمى وفي الباب بحقيقته وفروع استقصاها في الكتاب الكبير **قال**
طالب زاده وبشرط ابتداء بالطلاق على قول أكثر **قال** طالب زاده ولو تجرد كان طلاقاً عند المرتضى ونحوه
افتقاراً لمباراة إلى التلفظ بالطلاق وكذا المصنف في الشرائع وقوله بنو شيبان وجود
مخالف وحله من غير رسم روي الشيخ في الاستبصار عن حران قال سمعت أبا جعفر عليه
يقول أن المباراة تبين من مسا عتياً من غير طلاق ولا ميراث بينهما لأن الحصة قد
ساعة كان ذلك منسباً من الزوج **كتاب الظهار قال** طالب زاده
لو قال كشتواي أو يد بها لم يقع وقبله رواية فيها ضعف **قال** طالب زاده
الشيخ في طبعه القاضي في المذهب وابن حمزة وعندهما قال المرتضى وابن زهره وابن
ادریس وهو المسمى **قال** طالب زاده والعلامة وهو المسمى **قال** طالب زاده وفي
صحته مع شرط روايتان أشهرهما الصحة **قال** طالب زاده وهو المسمى **قال** طالب زاده
وهو مذهب الشيخ في الكتاب الكبير والصدوق في المقنع وابن حمزة والمصنف
العلامة وهو المسمى **قال** طالب زاده والعلامة وهو المسمى **قال** طالب زاده
عدم الوقوع ولو لم يعل على معنى الشرط أن يقول أنت على كذا في ان قد روي
ومعبر الصفة أن يعل على ما لا بد من وقوعه كقوله أنت على كذا في ان قد روي
الشهر أو إذا أحرأه البسر ومعنى البسر أن يقول أنت على كذا في ان قد روي
اليمين صورة الشرط وإنما استأخرهما عن الأخيار من الأول أن اليمين لا يكون إلا
معلقة بمفعل المتكلم الشرط قد يعلق بمفعل المتكلم وقد لا يعلق بمفعله كقوله زدني الثاني
أن اليمين لا يكون المقصود منها تعين الشرط فنلزم نفسه بخلاف الظاهر أن لو جرد الشرط
كما يلزم الحالف باليمين حذر من زوم الكفارة وأما الشرط يكون المقصود منه
التعيق أي تعيق عنه تعيق الظهار عند حصول الشرط فنلزم أن يقع بينهما قول

عنه من كان حاله فليخلف بالدمه وكذا لا يقع معلقاً على الصفة على القول ^{طهر}
لعدم النص عليه **قال** طالب زاده وفي استراط الدخول قولان المروي ^{طه}
قال طالب زاده وفي وقوع الظهار مذهب الصدوق والشيخ في السنة
وهو المسمى **قال** طالب زاده واختاره العلامة في ألف وهو المسمى **قال** طالب زاده
وتسنيه وابن زهره وابن ادریس ونقله عن السيد واختاره فخر المحققين **قال** طالب زاده
زاده وفي وقوعه بالمتعة بها قولان أشهرهما الوقوع وكذا الموطوءة بالملك المروي
الها كالحقة **قال** طالب زاده وابن مسيلان الأول المتعنه بها بل يقع الظهار قال المرتضى وابن
زهره والشيخ نعم واختاره المصنف والعلامة في عدولف وهو المعتمد وقال الصدوق
وأبي علي لا يقع واختاره ابن ادریس والثانية الموطوءة بالملك بل يقع بها الظهار
قال في نية وفي نعم به قال الحسن وابن حمزة وابن ادریس ونقله عن المرتضى لا يقع
والأول أربع **قال** طالب زاده والأقرب أنه استقرار لوجوبها **قال** طالب زاده
إذا أحرأه ثم أراد الرجوع وجب عليه الكفارة لقوله نعم لم يجرؤ ولا عاودوا
فخرج من رقبته من قبل أن يتأسا والعود وهو إرادته الرجوع وبلى يستقر بخبره
أن إرادته بغيرها خلفت بدمه أو لا بل مع الرجوع بغيره لو لم يجرؤ حتى يكفر المصنف
الثاني واختاره في القواعد والتحقيق ويحيى ابن سعيد على الأول وأما والعلة
في بطلان الظهار في ما لا يذكرنا بها في المذهب **قال** طالب زاده ولو راجع في
العدة لم يلحقه كغيره ولو جرت فاستأنف فيه روايتان أشهرهما أنه لا كفارة
قال طالب زاده المعتمد من سقوط الكفارة لأن التحريم كان في العقد الأول وقد زال
لاصل محل وبطلان الذمة وهو مذهب الشيخ وابن زهره وابن ادریس والمصنف
وذوب الشيخ وسائر إلى انتفاء الظهار ووجوب الكفارة وفصل ابن حمزة قال
الكفارة أن جدد العقد في العدة في صورة كون الطلاق ثانياً وسقطها أن كان
الجدد بعد العدة **قال** طالب زاده ولو طهر من أربع مائة واحد لزمه أربع مائة
وفي رواية كفارة واحدة وكذا النكاح كوكرة طهار واحدة **قال** طالب زاده
لو طهر من أربع مائة واحد لزمه أربع مائة وفي قوله أنت على كذا في ان قد روي

لكل واحدة كفارة كما لو طهر منها بانفرادها قال الشيخان والتقي والقاضي وابن ادریس
والمعتمد وقال ابو علي عليه كفارة واحدة وحسن بر وديعيات ابن ابراهيم
الشيخ عن ابن ابي عمير عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
قالوا لو كرر طهار الوضوء بعد الكفارة عليه كفارة واحدة قال عليه كفارة واحدة
كان الثاني متراجعا عن الاول وسواء كان المسبب بها في الثاني في لغة لا والله لا والله
اولا وهو اطلاق الحسن والشيخ فيهما واختاره المعتمد والعلامة وعند ابن حمزة بعد
الكفارة مع تراخي الثاني عن الاول ومع تأليه ان وصفا لثاني طهارات متان
ان قصده ان اول لم يتجدد وعند ابن ابي عمير بعد الكفارة ان تعددت المسبب بها
كما لو قال انت على كذا في انت على كذا حتى قال طاب ثراه ولو علقه بشرط لم يخرج
حتى يحصل الشرط وقال بعض ان صحابا وروايع وهو بعيد ويؤيد اذا كان الوطى
الشرط **اقول** اذا كان الطهار معلقا على شرط لم يحقق الطهار الا عند حصول شرط
قضية للتعلق بالشرط في ابوابه فمتى واقع كان عليه كفارة واحدة واستبعد
المص ووجه كون الشرط عدم عند عدم شرط فلم يحصل الموجب للتعذر وان حصل بقا
احل وبراءة الفقه وهو المعتمد قال ويؤيد اذا كان الشرط هو الوطى وجوب الشرط
عند حصول الشرط وبطلان الكفارة بهذا الشرط قال الشيخ نعم بناء على ان استمرار
طوئانه وهو خوف ان الوطى من ابتداءه الى النزع عرفا واحدا وان اطلاق انما على
على المقارن والشرط انما يتحقق بعد وقوع شرط لا قبله **قال** طاب ثراه اذا جازع
الكفارة قبل كبر وطوئانه حتى يكفر ويقتل بحرية الاستغفار وهو سببه **اقول** قال المعتمد
اذا جازع عن الكفارة منع من وطئانه حتى يودي الواجب وهو مذنب ابني علي وقال المعتمد
فان ان لم يجد وتصديق ما يطيق وقال في الاستبصار يستغفر الله ويطهر زوجته وتكون
الكفارة في ذمته اذا كفر عليها كفر وقال ابن ادریس اذا جازع عن اخصال اعتق فرضه
الي ان استغفر روي الوطى وكذا في عليه لو قد بعد ذلك واختاره المعتمد والعلامة وهو
كتاب الاموال قال طاب ثراه وفي وقوعه باجماع المتقدمين بها قولان
المرويان لا يقع **اقول** منع الحسن وابي الشيخ وابن ادریس في وقوعه بالمتقدمين بها وهو

وهو المعتمد واختاره المعتمد ونقل عن المعتمد وقوعه وهو مذنب **قال** طاب ثراه
وهي بشرط في ضرب المدة المرافعة قال الشيخ نعم والروايات مطلقة **قال** المعتمد
ان ضرب المدة بعد المرافعة وهو مذنب بالشيخين والقاضي وابن حمزة والتقي وابن ادریس
والمص والعلامة في احد قوليه وهو المعتمد وقال العلامة ان مدة المرافعة بحسب علمه
الا لما واختاره العلامة في لف والروايات تساعده وهو قوي **ذكر الكفارة قال**
طاب ثراه وكفارة خلع العمد على التردد **قال** ذهب الشيخ الى ان كفارة خلف العمد
كفارة رمضان كبرى بخيرة وتبعه القاضي وابن حمزة والتقي ونقل عن المعتمد واختاره
العلامة وغيره المحققين وهو المعتمد وقال سلاسل كبرى مرتبة وذهب الصدوق
الى انها كفارة عينية ونقل ابن ادریس عن السيد المرتضى في المسائل الموصلة كونها
كبيرة ان كان المذنب للصوم وكفارة البهي ان كان لعينه **قال** طاب ثراه قبل من خلف
بالبراءة لكفارة طهارا في اخيه **المعتمد** مسائل الا وفي اخلاف بالبراءة في الله والرو
سول او لا يعدم حرام ولا يجب بها كفارة عند الشيخ في كتابي العزوة **قال**
ابن ادریس والمص والعلامة وغيره المحققين واوليها المعتمد وتكذبه والشيخ في
باب الكفارات مرة ثم اختلفوا في تعزيرها في الشيخ في بيه والقاضي انها كفارة طهار
فان عجز كفارة عينية وابن حمزة انها كفارة المذنب في العلامة في لف يطعم عشرة
مسكين لكل مسكين مد ويستغفر الله وحسن نفسه رتب المعتمد وتكذبه **قال**
جوب الكفارة على الخالعة ورتبها الصدوق على مجرد القول وهو يقتضي الزامه
بالكفارة محسنا وان لم يرتب عليه حب وكذا الشيخ في بيه والقاضي والتقي وهاهنا
الحكم على اخلاف بكل واحد من النكحة او لا بد من المجموع صرح الشيخ بالاول وهو اقرب
وسلا رتب الحكم على المجموع الثاني من تزوج امرأة في عقد فوجب عليه الكفارة
اصول من دقيق قاله ابن حمزة والعلامة في لف وعدده غير المحققين في ان يصلح وهو
المعتمد وقال ابن ادریس بانجابها واختاره المعتمد السامني تام عن ابن ادریس
جاوز نصف الليل وجب قضاؤها وعليه التكفير بصيام اليوم الذي يصح منه قال المعتمد
السيد والتقي واطلق الشيخ في بيه وكثير من اصحاب صومه ذلك اليوم ولم يصحوا بالو
او الذنب وصرح ابن ادریس بانجاب واختاره المعتمد والعلامة وهو المعتمد
الربعة في جزاء المرأة شغرا في المصاب الائم وكفارة كبرى مرتبة او محيرة وجعلها

ان يراه

مخيرة واستجها المص في الشرايع واختاره في المحققين ولا اعرف لها موافقا سوى ما نقله
المص في الشرايع والاقرب وجوبها كبرى مخيرة لرواية محمد بن عيسى وقد ذكرنا ما في
الكتاب الكبير الخامسة من تصوم يوم معين فخرج عن صومه قال في بيته صدق عنه بدعي
وبه قال المص في باب الكفارات من كتابه وزاد فان عجز تصديق عنه جاز ما سطره فان
استغفر الله وظل الشرايع في باب النذر السقوط وكل المفيد وجوب قضاءه واختاره
المص في لف ومض ابن سبويه فوجبا الصدقة مع الجزاء لازم كالكبر والعطاش الذي لا
يرجى بوجه والقضاء مع البهائم كالحج وهو حسن السادسة في تنقيح الشرايع في
كفارة يمين وهو اجماع النسخة في شق النوب على الولد والزوجة كفارة يمين عند الكافر
والناسي عند ابن ادریس والاول هو لمحمد وبنما فروع وتعمقات ذكرنا ما في
فمن طلب من هناك **قال** طاب ثراه وهل يجزي المذنب قال في لا وفي غيرهما يجوز
هو **السنة الاولى** يريد ان المذنب قبل تعذيبه هل يجزي في الكفارة قال الشيخ في
لا وتبعه القاضي وقال ابن ادریس يجزي ويكون نقضا للذنب واختاره المص في
وهو **السنة الثانية** طاب ثراه ويجب اطعام العمد لكل واحد من طعام وقبل قدان
مع العدة **السنة الاولى** الاول من ذنبه في ابني با بويه والمفنية وتلمية والمص والعلم
المعتمد وان في مذهب الشيخ في كسبة التلمية **قال** طاب ثراه كسوة الفقير ثوبان مع
وفي رواية يجزي الثوب الواحد **السنة الاولى** مستند الاول ما رواه الجليلي عن ابي عبد الله
في كفارة اليمين يعلم عده ما بين مد من حنطة او دقيق او كسوتهم كل انسان ثوبان او
عتق رقبة وهو في ذلك باختياره فان لم يجد فاصيام ثلثة ايام ومضمونها قال الصدوق
والمفنية وتلمية وابن حزم وسند ذلك في رواية ابي بصير قال سالت ابا جعفر عن ثوبان
قال فقلت كسوتهم فقال ثوب واحد وهو مذهب الفقهاء واختاره الشيخ في شرطه وان
ادریس والمص والعلمة وهو لمحمد وبنما ما حاشا ذكرنا ما في الكتاب الكبير
كتاب اللعان **قال** طاب ثراه وفيه ان الكافر حوّل ان يشهد احوال **السنة الاولى** اذا كان احد
الزوجين مسلما او كافرا فمبين وترا فها اليه هل يلعن بينهما ام لا قال
قال الشيخ في مطلقا وبه قال الصدوق والقاضي والمص والعلمة وهو لمحمد وبنما ما في
مطلقا قال المفنية وتلمية واليه وجب في الشك في ان تستبصر قال ان كان نفي الولد
ثبت اللعان كخبر الولد وان كان نفي الولد بالعد في لم يلعن ووجب له **قال** طاب
ثراه

ثراه وفي اعتبار الدخول قولان المروي انه لا يقع قبله وقال ثالث بثبوتها بالعدف
دون نفي الولد **السنة الاولى** اعتبار الدخول مذهب الشيخ في بيته والقاضي وابن حزم
وابن زبير وهو مذهب ابي علي وعدمه مذهب العلامة في عد وظل الارشاد و
نقل عن المفنية والمفصيل مذهب ابن ادریس واختاره في المحققين واختاره
العلماء في **قال** طاب ثراه ويثبت بين امرء والمملوكة وفيه رواية بالمنع وقول
ثالث بالوقوف **السنة الاولى** في الكتاب التلمية الي وقوع اللعان بين امرء والمملوكة
المملوكة بالعدف وهو مذهب ابي علي والصدوق واليق ومنع من المفنية وتلمية
وفرق ابن ادریس بين صنفي اللعان فاشبهه اذا كان اللعان نفي الولد كخبره
يشبه في العدف واختاره في المحققين ووجه الجمع بين القولين وهو حسن والرو
يات بالبر فني **قال** طاب ثراه وفي سقوط الحد روايتان اشهرهما السقوط
السنة الاولى اذا اعترف الاب بالولد بعد اللعان هل يكف للعدف قال في بيته واختاره
المص والعلمة في الارشاد لا وقال في طوبه قال المفنية والعلمة في عد وفي
المحققين في ان يباح نكاحه ولم يستند الاول **قال** طاب ثراه ولوا عرفت المرأة
بعد اللعان لم يثبت الحد لان يترابها **السنة الاولى** وجوب الحد مذهب الشيخ في بيته
تلمية وقطب الدين الكندي وابن ادریس ويجزي ابن سعيد وهو مذهب الارشاد
والتردد ومن المص وبنما وفي الشرايع ومنشاه النظري قوله نعم ويداء عنها العدة
ان يسجد وقد حصل ذلك واختاره في المحققين للثبوت واستسكه العلم في عد
قال طاب ثراه ولو طلق فادعت الحمل منه الي قوله وفي ايجاب احكامه
السنة الاولى في بيته اذا اطلق الرجل امرأته قبل الدخول فادعت انها حامل منه
فان اقامت البينة ان ارجي ستر او خلا بها ثم انكر الولد لا عيا وبانت منه
عليه المهر كمال وان لم يقر بذلك بينه كان عليه نصف المهر وجب عليها ما يات به
بعد ان يحلف بالله انه ما دخل بها فعدت رثما لهذا الكلام في ثلثة احكام الاول
ان اخذت منه ما يات به من الدخول ويترتب على ذلك ثلثة امور كالالمهر والحقوق
النسب واحتياج ما فيه الي اللعان الثاني اذا لم يثبت الحمل لم يثبت الدخول
في نصف المهر وينتفي الولد بخبره ان السالك حلف بما فيه سوط حد الذي لا تنافي

الحمل عن الزوج بغير لعان كالأقارب أو أقات البينة بنينا وقال ابن ادریس
لا تير للخلوة وارضاء السر والعول قول الزوج ولا يلزم سوى نصف
بول لعان بينهما واختاره المصنف والعلاء ولم يوجب الحمل عليها لانه نوع
لمعتمد قول به انه في احد فلا يجب عليها حيث لا يتوجه اللعان لعقد البينة وال
وامكان صدقها فيتحقق البينة ويسقط لحد وكنوا رواية عن ذكره وان
عدمه وهي من الصحاح ولا يخاف من استهلاله في باب المهور ولا شتما
المحبة فظن على النسب وحراسته عن المصنف الصنيع وصون العرض عن البسك
طالب تراه وتوفد فيها فانت قبل اللعان فله الميراث وعليه الحد لو ارت وفي رواية
ابي بصير ان قام رجل من اجلها فلا عنه فلا ميراث له وقيل لا سيقط الميراث لا يورث
بالموت وهو حسن **قوله** بنما بين الاول هل يتحقق اللعان بعد الموت قبل قبلة
اقوال الاول لا لانه انما يكون بين الزوجين لانه سبب شرعي فيقتصر فيه
صورة النفي وهو قول الشيخ في طو وتبعه ابن ادریس واستشكله العلامة في عدم
التحريم الثاني نعم يجوز مع الوارث وهو مذهب الشيخ في نية وتبعه ابن حمزة والقاضي
في كتابه لرواية الامام ابي بصير عن الصادق قال ان قام رجل من اجلها فلا عنه فلا
ميراث له وان ابي احد من اولادها الا ان يقوم مقامها احد الميراث الثالث
يجوز لعان الزوج وحده لا سقطا احد عنه وهو مذهب المصنف والعلاء والخزيعي
وهو المذهب الثاني على مقتضى مقتضى الوارث هل سيقط ارثه من الزوجية
قال في نية ومن تبعه على ذلك نعم وقال المصنف والعلاء لا لا صالة بقاء التحريم
وهو المذهب الثاني وعلى القول ببيع اللعان بعد الموت او امتناع الوارث
يرث وعليه حد الفرية وعلى القول بجواز استعلاء له بول لعان يكون فائدة
اسقاط احد وهل يكتم زوال الفريسة والتحريم الموبد اسكالا ويظهر فائدة في
الزامة بالكنف ومونة التحريم وجواز تعذيبها وان لم يبق لغيره بقاء ذلك الى تحريم
الموت وان صلي بقاءه ولان ثبوت التوريث يؤذن بما ذكرناه **كتاب العتق**
قوله طالب تراه وهل يتحقق عليه الرضا من يتحقق بالنسبة روايتان أشهرهما

محقق

محقق **قوله** اذا ملك الانسان احد العبد من وبعث بها ابا ووالا وله دلو او
سفلوا او احدي المرحلات عليه كالأخت وبناتها والام والام والام
وان ارتفعت نسبة العتق عليه وهل يجزي هذا الحكم في بولان الرضا
كالنسب قال المصنف وتلميذه والحن وابن ادریس لا والام توفى على العتق
في العتق والروايات بالطرفين **قوله** طالب تراه وفي لفظ العتق ترد **قوله**
قوله الشيخ في لا يقع الا بغير له انت حر مع القصد وتبعه القاضي والفقهاء
بقوله اعترضك وهو مذهب المصنف وتبعه الشافعي وهو المذهب **قوله** طالب تراه
ولو شرط اعادته في الرق ان خاف قال الشيخ في نية وهو مذهب المصنف
قوله يرد اذا شرط على العبد في حال العتق سائغا لزم له عموم قوله
المؤمن عند شرطه ولو شرط اعادته في الرق ان خاف قال الشيخ في نية
يصح العتق والشرط وتبعه القاضي ورواه المصنف والعلاء في لف وفي المصنف
العتق وبطل الشرط وهو المذهب **قوله** يرد روايت زرارة عن ابي قرعة قال
اذا اتى علي الرضا علم عتق سني فانه يجوز له من ماله ما يحب ولصديق علي وجه
المعروف وهو جائز وهو مقتوي الشيخ وتلميذه ومنع ابن ادریس وابو علي وخار
المصنف والعلاء وهو المذهب **قوله** طالب تراه وفي وقوعه من الكافر ترد **قوله** في
ادریس من عتق الكافر واجازه الشيخ في الكتابين ومصل العتق في الفصال
ان كان الكافر باعيا جليله فلو جده قاله ابن ادریس وان كان لا يبدل
بل باعتبار رجدة البينة ويعني اصول ان سلام كالصلاة مثلا في قباله
قوله طالب تراه ولو ابق ومات المولى ما يوجب عتقه بعد المدة قبل المورثة **قوله**
المروي لا **قوله** قد عرفت وجوب الوفاء على العتق بالشرط السائغ فلو
عليه حكمة عدة محسومة مقتضاها انما قبل لعود المالك او رتبة مطلوبة
امر ان يقول اما الزامه بالحكمة فحال لانه ان كان موعينا ففدت ولم يتناول
الشرط غير ذلك ولا يجوز العتق بغيرها من المدة لان اجزاء الزمان غير
متساوية ولا يضمن بالمثل بل بالقيمة وبها جرة المثل للملك المدة وان كانت
مطلقة فيقتضي الاتصال بالعقد فيعود كما لو عتق من هذا قبل بضم الحق
اجرة المدة قال الشيخ في نية وتبعه القاضي لا وهو مذهب ابن علي وبنيها قال بن

من كلام ابن ادریس

ادريس واختاره العلامة وهو **قال** طاب كراه ويكره التفريق بين الولد وامه وقتي
تحرر **اقول** تقدم الحب في هذه المسئلة في باب بيع **قال** طاب كراه لو نذر خيرا او لم يملك
بملكه فملك جماعة خبير في احد هم وقيل يورع وقال ثالث ولا يورع **قال** طاب كراه
من الرخص فذهب ابي علي فان مات او منع من بيان ارادته اقرع وان في قول الشيخ في
يه واختاره القاضي وتبعه القاضي واختاره العلامة والثالث قول ابن ادریس ووجه
منه **قال** طاب كراه مال المقتن لمولاه وان لم يشرط وقيل ان لم يعلم به فهو
له وان علم ولم يستثنه فهو للعبد **اقول** يحقق الحب في بيع في امور الاول هل يحقق الملك
للعبد او لا حتى يملكه اقول ان اول نعم عليك رتبة الملك لكن لا يستقر ابل ملكا فالعقد
السيد فيه فانه منعه وهو مذهب الصدوق وابي علي وذهب المصنف الى انه عليك يكون
مجبور عليه للرق كالمجبر على السفينة الثاني ملك التصرف في العبد وانتهى الشيخ في يور
تبعه القاضي وقواه العلامة في لف واختاره الشهيد الثالث ابا عبد الله التصرف وان سكت
في حصوله للعبد وعليه الاجل سوى كان المملك من السيد او غيره وهو المصنف بالملك عند
ما عدا ان ولين وهو الذي ذهب اليه ابن ادریس والعلامة في اكثر كتبه وفي المحققين وهو
اقوي الثاني في نية المال له بعد العتق وكل من منع الملك او التصرف كالمال وولده
وابن ادریس منع النسخة ولا يحتاج الى استثناء بل يكون السيد علم به او لا ومن استثنى
الملك للرقبة او التصرف قال ان علم به حال العتق ولم يستثنه فهو للعبد وان لم يورثه
او التصرف قال ان علم به حال العتق ولم يستثنه فهو للعبد والا فهو للسيد نص عليه الشيخ
في يور وابو علي والصدوق والتقي الثاني في كسبة الاستثناء فقول على بعد عدم التبع
للملح او الاستثناء بل يشرط عدم لفظ الاستثناء على احثية قال الشيخ في يور خا
في المحققين ولم يشرط العلامة والطلق الصدوق وابو علي صحة الاستثناء وذهب
فوزر وتنبهات ذكرنا بما في الج مع **قال** طاب كراه وان قصد ان يورثه فله ان كان
موسرا او يطل العتق ان كان موسرا وان قصد الرقبة لم يورثه فله وسعي العبد حصته
الشركي على حصته **اقول** اذا عتق احد الشركين حصته لا تخلوا اما ان يكون موسرا او
موسرا فثمان الا اول الموسر وشرط الشيخ في التوفيق عليه قصد الاضرار بشركته
ومع قصد الرقبة لا يقوم بل يسحب له فان لم يغني استيع العبد في الباقي فان امتنع
السبي كان له بعد ما العتق ولو لم يورثه له بعد ما بقي والباقيون على التوفيق مطلقا

وهو المحدث الثاني في المحرر فيستوعب العبد في نصيب الشريك عند السيد والحمد
وهو المحدث وقال الشيخ في طيب تفرق في نصيب الشريك وقال في ان
قصد الاضرار بطل عتقه وان قصد الرقبة سعي العبد في فك رقبته وان شفع
من السبي كان له نفسه بعد ما العتق فله لمولاه الباقي **قال** طاب كراه
واذا عتق اهل محل محررا لم يورثه استثنى رقبته لو اية السكوني وقنع مع ضعف
اسكال مشاه عدم العقد الي عتقه **اقول** ذهب الشيخ في يور الى تبعية اهل الاضرار
العتق ولو استثناه من احريم لم تثبت رقبته وتبعه القاضي وابن حمزة وبوط
ابي وذهب ابن ادریس الى بقائه على الرق في غير احتياج الى استثنائه ان
ان يمتنع مع امره كذا واختاره المصنف والعلامة وهو المحدث **قال** طاب كراه وكذا
ان صح بالاعتقاد **اقول** انما نسب الكافي الى ان صح لا جامع علمه فخلو الفطر
عنه **كتاب التبرير** **قال** طاب كراه وفي اشترط
تدقيق **اقول** قصد التبرير في التدبير شرط عند ابن ادریس وهو شرط القاضي وهو
مبنى على مسلمتين احداهما انه عتق والاخرى ان العتق يشرط فيه الرقبة وقيل
بشرط لانه وصية وصرح كثير من اصحاب وفي المحققين يكون وصية **قال** طاب
ولو رجع المولي في تدبيره لم يصح رجوعه في التدبير الا لو اذ وفية قول اخر **اقول**
اذا حلت المديرة بعد التدبير فان كان من مولا لم يطل التدبير تدبيره بل كذا
عتقها فيتم لها من نصيب ولديها اذا عجز الثالث عن قيمتها وان حلت فخرجت بمكس
اما من عتق بعد اوبسده او من حرزها كان ولديها مديرة لا يبيع اشرف المصنفين
وليس الرجوع في تدبيره باطلا وهل الرجوع في تدبيره باطل الرجوع في
تدبيره الامر او منفرد اعني قال الشيخ في يور لا وتبعه القاضي وابن حمزة واختاره
المصنف واجازه ابن ادریس واختاره العلامة وفي المحققين وهو المحدث **قال** طاب
كراه ولو تبرأ الجبلي لم يسير الي ولد بها وفي رواية ان علم بجلبها في يور بطلت
اقول ذهب الشيخ في الكفاي الى عدم السيرة التدبير واختاره ابن ادریس
والمصنف والعلامة وهو المحدث وبرزنا قال القاضي وقال في يور سري نه
العلم به وان سري لو كان جاسدا وبه قال ابن حمزة وهو شرطه ابي علي وحمد
قولي القاضي **قال** طاب كراه وفي صحة فركا فرددوا اليه **اقول** ذهب الشيخ
الى صحة احدثه يور كذا فركا فركا واختاره المصنف والعلامة في لف والعلامة ابن ادریس

به والعلامة ابن ادریس

مطلقا ومفك بعض الاصحاب فاحذر من الذي دون الجواب **قال** طاب ثراه
التدبير يرجع فيه المولي متى سألوا رجع قوله صحيح قطعا اما لو باع او وهب
فقولان احدهما بطل التدبير وهو ان سببه والاخر بطله ويعني البيع في خدمة
وكذا **الاجابة اقول** العهد المذموم قبل نقض التدبير لم يفسد بوجهه ام لا فنقول بان
الصحة والسبيلان الاول البطلان والثاني بطله فليكن والصدق في
منعهم الا بعد الرجوع او ان يشترط على المشتري عقد عند موته فالاولا لمن
يعني هذا يكون الاول للمشتري والشيخ في فيه منع من يبيع ان يعلم المتبايع انه يبيعه
خدمته وان لم يبيعه كان حقا فاحتمل ان كان سبيل له عليه ولم يبيعه على هذا ان
يكون الاول للبايع ان في الصحة والثاني به فليكن في الشيخان على بقا التدبير
ابن ادریس واختاره العلامة وهو **العقد قال** طاب ثراه والدين مقدم على
التدبير سواء كان سابقا على التدبير او متاخرا وفيه رواية بالتفصيل متروكة
اقول المعتمد عند المحققين تقديم الدين على التدبير لا بغير الوصية وقضية الوصية
نا حجة عن الديون ولا فرق بين تقديم التدبير او تخرجه عنه لان الدين حق لازم
اما قبل الموت والتدبير موضوع مرتبة بعد الموت من ثلث التركة بعد الموت وذو
الشيخ في فيه وتبع القاضي في تقديم التدبير اذ اوقع في حال السلام ثم حصل الدين
على بصيرة اي بصيرة على ابن يقطين عن الصادق والظاهر **قال** طاب ثراه
ولو حصل خدمة عبد لغيره لم يوجب حرة فانه اخرج من حرمه على الرواية **اقول** طاب ثراه
صحة التدبير مطلقا بوفاء غير السيد اذا جعلت خدمة العبد له في حال حيوته ثم
حرره بوفاء ذهب اليه الشيخ في فيه وتبع القاضي وابن حزم وهو ظم اليه على قوله
المصنف والعلامة ومع ابن ادریس ولو ابقى هذا العهد لم يبطل تدبيره واستند
في ذلك صحيحه يعقوب بن شعيب **ذكر المكاتبة قال** طاب ثراه وحده ان يوجر
النجم عن محله وفي رواية ان يوجر النجم اليه فمعه الوعد فمعه الجواز **اقول** اختلف
صحاب في صدق خيرة الميسر بالجزء المبيع في المشروط فالعقد حده تاخير النجم
عن محله وهو مذموم المعتمد وابن ادریس والشيخ في الاستصحاب وهو ظم اليه على
خياره المصنف والعلامة مستند صحيحه يعقوب بن شعيب وقال في فيه وتبع القاضي
يوجر النجم اليه فمعه الجواز ومعه انه ليس السيد النجم فمعه الجواز تاخير النجم عن
محله بل يجب الصبر عليه اي ان يجل النجم خيرا لهم الا ان يعلم في حاله الجواز فمعه الجواز

الاستصحاب ونفي له ونفي النفي اثبات وقوله نعم تصديق له وتوحيده كما قال
لك وهذا الحكم هو **العقد** وعليه اكثر واختاره الشيخ والعلامة وفي الحقيقة
وتردد المصنف في كتابه **قال** طاب ثراه وكذا كفاية عن الشيخ فلو قال كذا درهم
فالقرار بدرهم وقال الشيخ لو قال كذا كذا لم يقبل بغيره باق في احد من
الاقرب في رجوعه الي المقر **اقول** يريد ان معنى قول المقر له على كذا اي شي
يقتل **تفسير** الشيخ باق عليه التمول كذا يقع بغيره كذا باق عليه التمول حتى في
او كذا وان في شي مدرجه في الاقرار لزم ذلك الشيء ونوقال كذا كذا
كان بمنزلة قوله شيء شي فالحكم كالاول لان الشيء يقع على القليل والكثير واما
فائدة في تضعيفه فتكراره تأكيد لا كيد اما لو قال كذا او كذا فانه يستدعي التخيير
فلا بد من تقريره بشيئين مختلفين او متفقين يقبل كل واحد منهما في تقرير كذا او
لم يكن عطف اذ اتوا بربها فماتت ماله الا في اذ قال على كذا درهم وقف
عليه ساكتا لزمه درهم بالاجماع وان حركه فيها او رخصا او جوا فمعه كذا فانه
على العبد والنصب على التمييز والجواز على الاضافة وهو مذموم ابن ادریس واختاره
المصنف والعلامة وفي الحقيقة **العقد** رخصان الله عليهم وقال الشيخ في الكتابين
مع النصيب عشرون لان اقل عدد دفعه نصيب ما بعده على التمييز عشرون
ومع الجواز لانه اقل عدد دفعه ما بعده على التمييز ذلك التامية لوقال
له كذا كذا درهم نصيبا او رخصا او جوا لزمه درهم كما لو سكت على المصحف المذموم
وعند الشيخ يميز مع النصيب احد عشر اقل عدد دين تركها والنصب ما بعده
التصديق ذلك ان التامية لوقال كذا كذا لزمه درهم مع السكون والنجس كذا
وقال الشيخ يميز مع النصيب احد وعشرون لان اقل عدد دين عطف احدهما على
الآخر والنصب ما بعده على التمييز ذلك **كتاب الامان قال** طاب ثراه
فيه رواية جواز الانشاء الي اربعين يوما ويره متروكة **اقول** الاستثنائي في
بمسئلة الله بغيرها الا اتفاقا لان اليمين يدخلها الشرط وشرطه في الحكم بالمشروط
محقق شرطه او لا فاذ قال والله لا فعلن كذا انشاء الله تعقفا نطقا واليمين
موقوف على مسئلة الله بغيره كذا كذا العفل وجوز عن معلوم كذا بشرط ان لا
العادي ولو تراجعي حكم اليمين ولو ان استثنى هذا هو المشهور وهو المعتمد وفي

الصدوق في الصحيح عن ابي عبد الله بن محبوب عن الحسن الصبي قال للعبد ان يستني
ما بينه وبين اربعين يوما اذ نسي والاصل في جواز الاستسقاء ما ذكرناه في الصحيح
ما استبرأ عن رسول الله واله قال واله لا غزوة ولا شاة ومثله عن
عليه روي محمد بن يعقوب بن محمد بن ابي حاتم عن ابيه عن جده عن علي بن ابي
وكان مع امير المؤمنين في حروبه ان امير المؤمنين عم قال في يوم اتقى بهو
معه بصفين ورفع بها صوتا ليسمع اصحابه والله لا فلتن معوية
صحة به ثم يقول في اخر قوله انشا الله يحفظ بها صوتة فقلت فبما منه فقلت يا امير
المؤمنين انك خلفت علي ما فعلت ثم استثبت ما اردت بذلك فقال ان اوجب جنة
عند المؤمنين غيرك وبفردت ان احرص اصحابي عليهم كي لا ينشكروا وكي
يلطموا فيه فافهم منفع بها بعد اليوم انشا الله تعجل شاة اعلم ان الله تعالى
لموسي حيث ارسله الي فرعون اذ ربا الي فرعون انه طغى فعولاه فوالله
يذكر او يخشى وقد علم انه لا يذكر ولا يخشى وكني يكون ذلك احرص لموسي على الله
قال طب نراه ويصح اليقين من الكافرو في **الاصح** **اقول** من الشيخ في في من
الكافرو اختاره ابن ادريس وجزم في طب باحوار اختاره الحسن وفضل الامم
فاجاز بها من لا يجد الرب ومنه في الجاهد وهو المحدث **قال** طب نراه وروي
بن عطية الي اخيه **اقول** نراه في شيخ عن الحسين بن سعيد عن سهل بن
الحسن مرفوعا الي عيسى بن عطية عن ابي جعفر عن احمد بن سهل بن الحسن وعيسى
بن عطية مجهولان لم يذكر في كتب الرجال بغيره ولا تعديل ومجهولان في الشيخ
في به وقيد بما بعد الحاجة ولا بد منه والاقرب عدم السريان الي البابها
كحوم اولادها **قال** طب نراه وروي ابو بصير الي اخيه **اقول** اوردا لم يرد
الرواية لبيان سند الحكم لردده وفيها ايا والي انه قصدا لم يسها حراما
مكليا او نزل وجها حل له وطوبى لانه غير المحلوف عليه فلي هذا لو حلف لا يطأها
مطلقا او لم يخطبها له قصد الزجر عن اكرامه تعلق التجرع بها وزمت اليه في
الكفارة بوطيها الا ان يعرض للمني ما يوجب حلها كوطيها ناسيا او مشربا او
يكون الا صلح وطوبى **كتاب النذور والعهود** **قال** طب نراه وفي العقد
الشرع قولان اشبه بهما العقد **اقول** من رالمس وهو مشهور بين النجاة قال به

قال جيب المرتضى وقال لصدوق ان يوحى اليه ان **قال** طب نراه
ويجوز في المال كجواز الصرف وفي ان السلام ترد واستنبطه لا يجزى
من اجازة عتق الكافر اذ كانت بقطعة ومن منع عتق قبل يجوز بينا في
لا لانه عتق يجوز وان كان على صحة لانها معاينة بين السيد وعبد على عوض
معلوم فمرفوع معاوضة فصح في الكافر وهو اختيار الحسن والحسين **قال**
قال طب نراه ويجوز في المملوك المكلف وفي كتابه انما ترد اطره **الاصح**
في رده السلب قوله فمما يجوز ان علمه فمما خير في المملوك البديان خاصة لانه
المجهود في عرف الشرع قال نعم وامضوا الخير ومنه في الخبر في بلدان خراج
ووبانه وقيل المراد المال خاصة قال نعم وانه بحال كونه يدان ترك خبره
لوالديه وقيل هما معا فان ولد منه سيد السيد وانا في مذهب الحسن والحسين
وان كان مذهب الحسن والحسين في الكتابين وهو المحدث **قال** طب نراه
في رواية يوردون ما بقي من مال الكتابة وما فضل لهم **اقول** اذا كان المال
المكسور وطبعت كتابته ولبيد ماله واولاده وعليه جهارة واما المطلق فان
كانت قبل اداء شي من مال الكتابة فمكسور كذا وان كانت بعد ادا شي من
كتابه عتق منه بنسبته وطبعت الكتابة فيما بقي منه وكان ما ترك من المال مضافا
عليه السيد والوارث فله بقدر ما عتق منه ولبيد ما بقي وموته تجزئه على النسبة
فان كان الاولاد احارب في ان اصله فمكسور وان كان نوارقا فاولاده وعبد
المكاتبه كان ما يقابل نصيب الرقبة مكاتبه وعليهم ان يودوا ما بقي على ابيهم
مال المكاتبه لا ما سواي قيمته فان كان ما يقع لهم من التركة بعد رده دفعوه
الي السيد واخفقوا هذا هو المشهور وهو المحدث ذهب اليه الشيخ في الا
شبهاء روي وط واحد مروي الي علي واختاره ابن ادريس والمحققان
ومستند صحيح يزيد ومحمد بن ميثم واطلق الصدوق هذا الحكم في المكاتب ولم
يفصله الي المشروط والمطلق والقول ان خلا في علي انه يودي ما بقي من
مال الكتابة من اصل التركة كالدنيا وانما من المورثة ولم يعقل الي المطلقة
والمشروط والرواية اسارة الي صحيح بن سنان عن الحسن بن علي بن فضال
وقد ادي بعض مكاتبته وله ابن من جارية قال ان اسيرت عليه ان يفرقها

فوق مملوك رجع ابنه مملوكا وبجارية وان لم يكن استرط عليه دي ابنه مابني فمك
وورث مابني وبه مملوكه وليست بصحة الدلالة على المطلوب كجواز ان يرث ادي
ابنه مابني على ابنه مابني وورث مابني ان كان في حصته فضل غير ذلك وصح
البحر صرحه بالدلالة على الحكم الاول فكون رجع **ذكر الاستدلال** طاب ثراه
لو لم يخلف الميت سواها عتق منها بعض ولدها وسعت فيما بقي وفي رواية بنوم
على ولدها ان كان موسرا **الاول** الاول هو المشهور واختاره الشيخان وا
بن ادريس والمصنف والحق وقال ابو علي بن يونس ولد بها ادي بعتة ثلثها واختاره
الشيخ في طوله لو كان الولد صغيرا وله مال اخذ منه قيمته امه ولو لم يكن له مال صبر
عليه حتى يكبر فان بلغ اجبر على ثلثها فان ادي قيمتها اودت بهي ثلثها عتقت
مات ولدها ولم يكن ادي ثلثها مابني من قيمتها سعت في الدين ادي في نصيب في
الورثة قاله ابن ابي عمير والشيخ في نه مستند ادي مؤنة وباب ابن حنفى على
بصر عن ابي عبد الله ع انه سأل عن رجل استرط جارية فولدت منه ولدا
فما قال ان ثلثها بياها عيا وان مات مولها وعليه دين فومت على ابنها
فان كان ابنها صغيرا انتظر حتى يكبر ثم يجبر على قيمتها فان مات ابنها قبل امة
بعت في ميراث الوارثان ثلث الورثة **قال** طاب ثراه وروي محمد بن قيس اه
الاول محمد بن قيس مجهول العين لانه مشترك بين جماعة منهم ابو احمد وهو ضعيف
روي عن ابي جعفر ع روايته بهذه مخالفة للاصول في شئين استرقاق و
له بها وهو حر ومتمم القتل على المرأة باردا **دوا** وكلاهما ممنوعان فا
لاولى اطراهما اذن فمك بية وله بها وبعتين بقر وتضرب اوقات اهلوا
توب **كتاب اقرار قال** طاب ثراه وكذا لو قيل ليس عليك كذا فقال
بلى ولو قال نعم قال الشيخ لا يكون اقرارا وفيه تردد **الاول** منشأ التردد من
النظر في العرف ووضع اهل الفتنة فان العرف يراون في صغرى نعم وبلى في
الاقرار فيقوم كل واحد منهما مقام الاخرى وان اقرار رجل على النوى فمك
اقرار ومن حيث ان نعم في جواب السؤال مفعلة لما دخل عليه حرف الا منها
وبلى راض له لان اصلها بلى وهو للرد والاستدراك واذا كان كذا فمك فمك
وبلى راض له لان اصلها بلى رد لقوله ليس بي عليك لانه الذي دخل عليه

الاستدلال

الشيخ وابني ريس واختاره المصنف والعلامة وقال المرتضى لا ينعقد عالم بحلق
بشرط والمحمدة **الاول** **قال** طاب ثراه ولو اعتقد انه متى كان كذا فمك عليه
كذا ولو بلغنا اجماله فنقول ان استشهدا انه لا ينعقد **الاول** فمك بية الخ في نه اخفا
بالضيق والاعتقاد وتعد القاضى وابن عمه وهو طاب ثراه المصنف وقال ابو علي
ينعقد الا بالتلفظ مع النية وبه قال ابن ادريس واختاره المصنف والعلامة في
اكثر كتبه وهو **المحمدة** **قال** طاب ثراه وفي الخ فمك ادي العهد اعتقاد قولنا
استشهدا انه لا ينعقد **الاول** **الشيخ** بنا كما لم يثبت في النذر من غير فرق **قال**
طاب ثراه ولو اتفق يوم عيد فطره وفي القضا ترد **الاول** القضا بنا من يد الشيخ
في نه يوط وبه قال ابن حمزة والصدوق وعبد الله القاضى وابن ريس والعلامة
في نه وفي المحققين وهو **المحمدة** **قال** طاب ثراه ولو تجز على عن صورة اصله
سقط وفي رواية ينعقد في عنه **الاول** تقدم البحث في هذه المسئلة في باب الكفارات
قال طاب ثراه وما علقه بشرط ولم يقر به زمان فنقول ان احدهما انه ينعقد فمك
عند الشرط والاخر لا ينعقد وهو **المحمدة** **الاول** التضييق مذهب صاحب الوصية
عاد الدين ابن حمزة والاكثرون على خلافه **قال** طاب ثراه وروي احمد بن
عمار ابي اخيه **الاول** هذه رواية رواها الشيخ في نه عن صفوان بن يحيى عن
اسحق بن عمار عن ابي ابراهيم ع قال قلت له رجل كان عليه حقة الاسلام
فادان بدين فقبل له نزع عرج فقال ان تزوجت قبل ان يرج ففلا في حر فزوج
قبل ان يرج فقال علق علامه من التزوج فقلت ان ارج تطوع فقال ان كان
فهر طاعة له عز وجل وفيها اسكال من حيث علق الحق على شرط وهو لم ينعقد
ما علقه بدين لا يكون عتقا بل نكاحا فمك المصنف قوله انا ان يكون نكاحا
يعتد بذلك النذر وعرضه فيه الزجر عن ما علق فيه ايضا اسكال لانه لم ينعقد
بالجملة وبه شرط في الفتاوى النذر نعم ميثقي على احد مذهبين الاول مذهبنا
حمزة حيث قال اذا قال الانسان اني كذا ان كان كذا ولم ينعقد يقول بلى لله لانه لو
ولم ينعقد الكفارة بخلافه ولو قال على كذا ولم ينعقد على شرط لم ينعقد لانه لو
مك يقول لله الثاني ان ينعقد النذر في نه النذر وقتنا بانعقاد **المحمدة** بالضمير
من غير حاجة الى التلفظ بكذا بية والتميزه والمذهبان متروكان **قال** طاب ثراه

وروي رفاعه عن ابي عبد الله **قول** هذه رواها الشيخ في الصحيح عن رفاعه
عن ابي عبد الله قال سألته عن رجل حج عن غيره ولم يكن له مال وعليه نذر ان يحج
ما شيا يحري عن نذره قال نعم ويضمونها في الشيخ في نية وحملها العلامة
اذا حج عن نذره واستمر حجته والمصنف على ما اذا قصد ذلك في نذره ان يحج
عن نفسه او عن غيره اجزأه اذ ارجح عن غيره اجزأه لانه باسما بجوابه
حيث ان المحل كون النذر موجبا للحج مسكوكا لانه احد ان سباب الموجبة للحج
لا سلام وانما يجازيها اصل بعدد المسببات بعدد سبابها وقد اختلفا في خلاف
الاصل والرواية من الصحيح فوجب حملها على ضرب من التاويل كي لا يطرح وتختلف
الاصول **قال** طاب ثراه من نذر ان لا يبيع خادما نذره الوفا وان اجتراح اليها
مثلا وهو استناد الي رواية من سئل **قول** الرواية انما رآه في مارواه الشيخ في
الصحيح عن الحسن بن علي عن ابي الحسن ع قال قلت له ان لي حارية ليس له مني
مكان ولا ناحية وهر تحفل الكفن الا اني كنت حلفت فيها حين فقلت له على ان لا
ابيعها ابدا ولي الي ثمنها حاجته مع تخفيف المونة فقال في له يقولك فليضربها
افني الشيخ في نية ومنه ابن ادریس واختاره المصنف والعلامة وهو المحدث
الرواية على عدم التفرقة بين البيع وبدل عليه قوله مع تخفيف المونة ولست
بل متصلة لكنها ضعيفة **كتاب الصيد والذب** **قال** طاب ثراه وفي رواية يوكل
الكبير دون الاصغر ومن شأه **قول** المحدثان الصيد اذا قطع نصفين فان لم يجر
حلا وان تحكما واحداهما لا يصح استقرار الحياة فذلك وان كان استقرار الحياة
حراما نذره المحل للقاتل لها وهو ما فيه الراس وكان الاخر منية كالوا بان يذبح
اخذت احياء او اسيف منه قطعه وهو من سباب ابي ابيس والمصنف والعلامة قال
في نية اذا قطعه نصفين ولم يحرك احداهما جازا كلها اذا خرج الدم ولو حرك احد
النصفين ولم يحرك الا حركا الذي حرك وري ما لم يحرك فاشترط خروج الدم
ولم يشترط المصنف والعلامة ولم يعتبر استقرار الحياة وعدها وهو مدخول وقال
القاضي **قال** ان يحرك كل واحد منهما ويخرج منه الدم وان يحرك احداهما خرج
منه الدم فهو الحلال خاصة فقد اعتبر كلا امرين احرهما وخروج الدم وقال ابن
حزمه اذا كان اسوا وخروج الدم حلالا وان لم يخرج حرم وان كان احدا شقيا اكنز

نذر

الكبير وهو الراس حل ذلك الشق وان تحرك احداهما حل المصحك وان ابان بعضه حرم
ذلك البعض وحقق هذه المباحة ونفذ اقوالها وجها مذكور في كتابها
فيطلب من هناك **قال** طاب ثراه وفي رواية جميل بن عاتق الكلب حتى تقتله **قول** يريد
اذا ادرك الصيد وحيوته مستقرة لم يحل الا بالذكية وان لم يكن معه ما يذكيه
لم يحل وهو المحدث واختاره ابن ادریس وهو احد قولي العلامة وقال
الشيخ في نية فليترك الكلب حتى تقتله ثم ياكل ان شاء الله قال العبد وقوله
علي واختاره العلامة في لف لصحيفة جميل بن درج عن ابي عبد الله ع قال سألته عن الرجل
يرسل الكلب الي الصيد فقتله فياخذ به ولا يكون معه سكين فيذكيه بها فذبحه
حتى يقتله وياكل منه قال **قال** طاب ثراه ويجزأه ان يذبح الكلب ما هو
الكبير منه فلو اتفق القتل حرم وان شابه الكلبية **قول** اذا رمي الصيد بما هو اكبر
منه فقتله ذبح في نية الي تحريمها حتى اي تحرم المعنى تحريم الصيد واختاره
المصنف والعلامة وهو من سباب العلامة **ذكر الذبايح** **قال** طاب ثراه
الذبيح الذابح وبشرطه ان لا يمس او يحرك ولو كان اعمى وفي الكتابي روايتها
استبرها المنع وفي رواية ثالثة اذا استحق تسمية فكل **قول** المحدثان في ذبح
الكافر حربيا كان او ذميا لقوله نعم وانما كلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وانه
افسق والكافر لا يعرف الله ولا يذكره ولا حاديت وهو كثره واختاره الشيخان
ومثلهما والسيوطي وابن حزم وابن ادریس والمصنف والعلامة وقوله المحدثين
والشهيد رضوان الله عليهم وقال الحسن بابا ذبايح اهل الكتاب وهو موطأ الي
علي وقال الصيد وق في المقنع يباح مع سماع التسمية بصحيفة حران قال سمعت ابا
جعفر ع يقول في ذبيحة الناصب واليهودي والنصراني ان تاكل ذبيحة حتى تسبق
اسم الله **قال** طاب ثراه الظفر والسنن مع الضرورة تردد **قول** منه الشيخ
في الكتابي من الذكاة بالظفر والسنن واختاره الشهيد واجازها في باب واختاره
ابن ادریس والعلامة في لف وتردد المصنف والمنع احوط **قال** طاب ثراه اذا
قطع الحلقوم وخرج الدم فلا بأس **قول** الرواية انما رآه في مارواه الشيخ في
الصحيح عن زيد الشحام عن ابي عبد الله ع قال سألته عن رجل لم يكن بحضرة سكني انذع
بقصبة فقال انذع بالجور والعظم والعقب والهود او لم تصب احد يد اذا قطع الحلقوم

ونقل

وفيها عشرة عند الصدوق في الملقح وعشره ايام عند القاضي وابن حمزة وابن
زهره والسج في يوم وعنده في طسبعة وتبعه القاضي البراء البطر ونها خمسة
عند السج في يوم والسج وثلاثة عند الصدوق في الملقح ايام في الدجعة وثلاثة
محمود خمسة عند السج وابن زهره وثلاثة عند الصدوق والسج وتلكه وابن حمزة
وابن ادریس الساسي السك وبوم وليلة عند السج في يوم في الليل عند
الصدوق في الملقح ولعمدة في الناقه اربعين وفي البقرة ثلثين وفي الكباش
والبطخ ثمانية والدجاجة ثمانية والسك بوم وليلة وبسبب طهارة العلف في النجاسة
وان كان طاهرا في اصد على الحوط **قال** طاب ثراه وفي الغراب روايتان و
اوجه الكلدانية وتلك في البقرة **اقول** السج في يوم والاسبغ راي كرايت الغراب
واختاره المصنف وحررنا في الكتابين واختاره العلامة وفخر المحققين وقال ابن
ادريس بنجر ماعدا الزرع وهو لمحمد والتحقق ان اقسام الغراب خمسة اول
الزراع وهو غراب الزرع صغير اسود راسه ان اسود الكبر الذي يسكن الخربان
سماه ابن ادریس بالغدافي الثالث الا غير الرمادي وهو اصغر من الزراع بسبب
وجوه اسمي بالانفع البراء الحق طول الذنب وهو اصغر من الغدافي بسبب
بياضه من البقرة وهذه الخمسة شاربنا والثلاثة الاخيرة معتمدة بالعرفان واما
واما الزراع فينا في اخر الخريف ويقوم الشتاء ثم يفرق الى بلادته ويتولد بها ثلث
الغراب اجمالا في البلاد الباردة والظايف رجات في الشتاء لفقده طير في بلادنا شاربها
بالسج واما الاسود الكبير فهو يسكن اجمالا والخربان ويخني شاربنا في البلاد الحارة
كالكويت وسمر من راي على مشرقها **قال** طاب ثراه وفي الخفاق روايتان
كرايت السج **اقول** المصنف مذهب المعتمد واختاره العلامة وهو لمحمد وقال في
بالتحريم وتبعه القاضي وابن ادریس **قال** طاب ثراه وفي اللبن روايتان والاسبغ الحريم
في السج في يوم وكنا في الاخبار الى ابا هبة اللبن المحبوب في الحيوان الميتوبة قال
الصدوق والمعتمد وابن حمزة وحرره ابن ادریس وهو مذهب ابي يعلى وهو طم
ابي علي واختاره المصنف والعلامة وهو لمحمد **قال** طاب ثراه وفي المئانة والمارة
وان شدة التحريم لا تتجاءل **اقول** تحريم المئانة مذهب السيد وجره مع المارة مذهب
ابن ادریس واختاره ابن ادریس واختاره المصنف والعلامة وهو لمحمد **قال** طاب
ثراه وفي الفرج والعلباء والمعدوزرة الدماع واحد في خلاف السج كرايت **اقول** مختار
المصنف

المصنف وهو الكلدانية في المحدث ودرت مذهب ابي علي وهو طم السيد والمعتمد
وتلكه والتحريم مذهب السج في يوم وتبعه القاضي وابن حمزة وابن ادریس
والعلامة في عدمه وهو الحوط **قال** طاب ثراه واليمن اذا غني بالما النجس فيه رابع
بالجواز بعد جنه **اقول** الرواية اشارت الى صحة ابن ابي عمير عن زرارة عن ابي عبد
الله عن في عيني عني وخبرتم علم ان كان فيه ميتة قال لا بأس اكلت ان رافعة
ولم ينفوها افي السج في باب المياه من تيم ومنه في باب الاطعمة منها وهو مذهب
المصنف والعلامة وفخر المحققين وهو لمحمد وعن ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا
قال العلما ولا حصة الا حفص بن الجعفي قال قيل لابي عبد الله عن في عيني عني
من الماء النجس كيف يصنع به قال يباع من سحلى اكل الميتة فنده ثلثة اوجه كلها
سروية عن ابي عمير بارسلها وفي الاخيرتين دلالة على سد باب طهارة **قال**
طاب ثراه الدم نجس وكذا العلقه ولو في البيضة وفي نجاستها تردد **اقول** مذهب
العلامة نجاستها وهو لمحمد وتردد المصنف في حيث انفرادها بالدم على الدم
باسم خاص وان حمل الطهارة **قال** طاب ثراه ولو وقع قليل من دم في قدر وهو
يغلي لم يحرم المرق ولا مافيه اذا ذبحها الغليان ومنه ان صاحب من مئة من الطعام واد
سئل التوابل وهو حسن **اقول** الاول مذهب السج في يوم والثاني في قول ابن
ادريس واختاره المصنف والعلامة وهو لمحمد **قال** طاب ثراه وفي الذي رواه
اسمها النجاسة وفي الرواية اذا رادوا الكلمة امره بحسب يده وهي متروكة
اقول الرواية اشارت الى ما رواه السج في الصحيح عن عيسى بن ابي عمير عن المصنف
قال سالت عن مأكلة اليهودي والنصراني فقال اذا توفضا فلا بأس ومضمونهما
افني السج في يوم ومنه المعتمد والسيد وابن ادریس واختاره المصنف والعلامة
وهو لمحمد ما رواه علي بن جعفر عن اخيه الكاظم قال سالت عن مأكلة اليهودي
في فتعة واحدة وارقدموه في فراش واحد واصافه فقال لا ومثلها رواية
برون بن خارجة عن المصنف **قال** طاب ثراه وهل يحرم بول ما يوك كل لحم ميتي نعم ان
بول الابل وفي رواية والتحليل كسبه **اقول** لا سك في جوارز سرب بول
الابل عند الحاجة وهل يجوز لغير حاجة او شرب غير ما في الابل الطاهرة خلافا
ومشاه ان علته التحريم هل هو الحث او المصلحة المتناول الطهارة في الاول كحرم
وهو اختيار ابن حمزة ومذهب المصنف في كتاب الاطعمة من الشرايع ومذهب العلما وهو المعتمد

وعلي الثاني في كل شيء ان يقول الكولم الضرورة وغيره وهو من السيد وابي علي
 وابن ادریس والمص في المنهج **قال** طاب ثراه وفي شعر اخضر بحسب سواخذ
 من ج اوميت علي الاظهر **قال** السعير الصوفي والعظم من عنب العين كاللحم في
 بل هو بحسب اول المستعمل اول وعليه الكثر والنا في مذرب السيد **قال** طاب ثراه
 ولو اخلط الذي باليت اجنبيا وفي رواية اجلي ياع من سحلي الملية **قال** اذا
 كرم ورشبه فلا يحل اذكي هو ام ميت قال في بطرح في النار فان انقبض فهو في
 وان انبسط فبنت واختاره المص في رواية **قال** في سحلي وجعل في الشرايع قولاً ومنه
 في عد واختاره في المحققين وهو المستعمل وانما شرط الاشتباه لانه لو علم انه ذكي كان
 عليه انما لا يكتفي بغيره **قال** النصاب وهو في بلاد الاسلام فانه حل كحل اذ وجد
 في دار الاسلام وعليه ان لا يدبغ فانه طاهر واذا لم يتغير الذي في الميت اجنبيا
 على المعتمد وهو من السيد القاضي وابن عمه وابن ادریس والمص وقال في سابع
 على مستحلي الميت واختاره العلامة في لف واستقصا ومباحا بابا من كورن
قال طاب ثراه في ثغراء الزرع والسحر **قال** في ثغراء في هذه المسئلة
 في باب التجارة **قال** طاب ثراه ومثل لو اتي في الخي من انا وفيه خرط على خي غير
 ذلك لم يخرط وهو موقوف اذا فرض انان في احد جوار وفي الاخر في الخي
 فان حل خرط لم يخرط بخي استعمله فانه لو لم يخرط لم يخرط في في طهر المزج واستعمله
 العلم في لف والمص **قال** طاب ثراه علي النبي منه والحر كمن جرب ابن ادریس والمص
 لو كان في اكثر كتبه وهو طالسيد وبنافذ في مستطرفة ذكرنا في المذهب فليطلب
 من ثراه **قال** طاب ثراه وصح غصب الحقاري قوله ووقفنا بالضم ان صحت **قال** طاب ثراه
 يريد بقوله صح غصبا حقاري في تحقيق الغصب اعقار كما تحقيق في الموقوف وان لم يخرط
 السيد عليه في هذا الوكيل الدار فترام ما كلبا بل تحقيق ثراه غصبا فليطلب
 مستطرفة بالتحقق فيما سكته ورفعه المالك عنه وهو من السيد العلامة وهو المستعمل
 عدمه لعدم الاستقبال فان يد المالك لم يرفع عن المالك بل هو مستغرق فيه وهو من السيد
 المص وعليه ان اول يضمن نصف الدار لانه المستغرق فيها اثنان في حال عليهما بالضم
 كالجنايات اما الاجرة فلا يضمن منها الا قدر ما انتفع به **قال** طاب ثراه
 لو كان لا بسببه كالموت ولم يرفع الحية فقولان **قال** طاب ثراه
 بسببه كالموت حقت فليضمن وان مات بسبب كدغ الحية وهو في كايطة

في نسخة
 كتاب الغصب

قار

في الشيخ في كتاب الجرح من طائفة من اختاره المص وهو من السيد **قال** طاب ثراه
 الغصب منه وفي في ان يضمنه ولم يفرق المص من الموت بسبب ولا بسبب
 وان محاب على الفرق وهو المستعمل **قال** طاب ثراه ولو تلف او تضرر الجود فميت
 ان كان مساوي الاجزاء فبنت يوم الغصب ان كان مختلفا وقيل اعلى القيمة من الغصب
 الي حين التلف وفيه وجه اخر الي اخره **قال** اذا تلفت العين المقتونة في
 يد الغاصب او تضرر بها بان اخذها منه ظلم فان كان مثليا وهو ما يتا
 اجزائه وهو كالمحبوب والادريان وجب على الغاصب رد مثله ولا عرق القيمة
 زادت عن يوم الغصب او نقصت وان كان مختلفا وهو ما لا يتا وي قيمة اجزائه
 كالارض والذهب رد قيمته وفي اعتبار ربا لثمة اقوال الاول قيمة يوم الغصب لانه
 وقع انتقال الثمن اليه وهو من السيد الشيخ في طائفة القيمة وقت التلف لانه في
 استوار الثمن اذا الغاصب انما في طلب برفع القيمة عند التلف وهو من السيد
 والعلامة في لف الثاني اعلى القيمة من الغصب الي حين التلف وهو اخيرا الشيخ في
 وفي موضع فوط لانه معصون في جميع حالاته وفي جميعها حاله المص العلي ولو
 تلف فيها لم يضمنها فليكن القيمة وكذا لو نقصت قيمة بعد ذلك فان ملك الزاد
 التي لزمته سر عالم يد فيها الي المالك فليكون باقية في ذمته وهو المستعمل **قال** طاب
 ثراه ولو كان عبدا رده ودية اجنية ان كانت معدرة وفيه وجه اخر **قال** طاب ثراه
 الغاصب على العبد المخصوص بما فيه معة كاليه المشهور رده مع ردية السيد
 نصف القيمة وكذا لو كانت الدية المعدرة محبطة بالقيمة كقطع النصف والمساوي
 قال المص وفيه وجه اخر كما انه سيرة الي ما قال الشيخ في ط ان كان الارش
 بالقيمة ليس له المطالبة الا مع دفع العبد منه تسوية بين الغاصب وغيره في كفا
 وقال ابن ادریس له امسككم مع المطالبة بارسنه وهو طالمص واختاره العلامة
 ونحو ان سيرة الي ما اختاره في استدراج من كون الغاصب مطالبا باكثر من مئة
 المعدر والارشش مثلا قطع يده وهو سيرة في ما يتن فدية الدية فليضمن
 وحين بان حارسا وي حين فالارشش بنا مائة وحين فليضمن الغاصب
 وان ساوي بعد لقطع مائة وحين كان المعدر بنا اكثر من الارشش فليضمن المعدر
 مائة وجه هذا الاحتمال اما ضمان المعدر على عتد بزيادة وللموم لم يكن في حارسا فليضمن

المعتمد واما صمان ان رضى على تقدير زيادته اي عن الارش في المنفعة او خلة
مال غصبه فيكون ضامنا له وهو المعتمد **قال** طاب ثراه وفي الرجوع بما تضمن
المنافع كعوض الثمرة واجرة السكنى **قال** **رد** او **رد** كما يفتقر الى ما كان عوضا
عما استغنى به من ثمره او عوضا او اجرة داره بل يرجع به على الغاصب للشيخ قولان
احدهما الرجوع لانه سبب والمباشره صفقت بالفرز ورواها عن عزمه **قال** **رد**
في مقابل الترخيم ورواها بالمباشره بالضم مع مائة السبب والاول هو
المعتمد وهو هو من جهة العلامة **قال** طاب ثراه ولو اختلف المصنف واختلف
في القيمة فالقول قول الغاصب وقيل القول قول المصنف **قال** **رد** **قال** **رد**
هو من جهة الشيخ في الكتابين وابتدأ دريس والعلامة وهو المعتمد وقال في قول
قول المالك وهو من جهة المصنف **قال** **رد** **قال** **رد** **قال** **رد**
ثبت فيما نقل كالكتاب والامتنع فيه قولان والاشبه ان يقتصر على موضع
جماع **قال** **رد** في قول المصنف لا صحاب رربعة اقوال الاول انه غير المنقول كما
لبساتين والعراس والرباع وهو قول الشيخ في ط و ابن حزمه واختاره المصنف
والثاني وهو المعتمد الثاني طاب ثراه اما لو سلم لباع او بارك للمعتمد او
لباع او اذن في البيع فيه التردد والسقوط **قال** **رد** **قال** **رد** **قال** **رد**
الشيخ عن المصنف قبل المصنف **قال** **رد** **قال** **رد** **قال** **رد** **قال** **رد**
والصنف والعلامة في نقل وعده ولفي وقيل الشيخان سبط واختاره ابن حزمه ورواه
في ان رشاد والمعتمد الاول الثاني هو الشيخ علي الباري هل سبط به قال في غير ذلك
ابن حزمه والمصنف هل سبط ابن ادرسي الثالثه اذا بارك لها او لا حد لها **قال** **رد**
ولم سبطها في ط واختاره ابن ادرسي الرابعه توازن قبل البيع ابطلها في ط ولم
ابن ادرسي واختاره المصنف الخامسة التوكيد في البيع واشترطه كل بيع وهو
قول السيد وابي علي والفاضل وابي ادرسي الثالث انه كل بيع بشرط امكان القيمة
فيخرج البزور والطريق والحام والعقار الضيقة وهو قول الشيخ في ط لم يرد
غير المنقول الا العبد خاصة من الموقوفات فله المصنف عن ابي بصير واختاره
في لف **قال** طاب ثراه وفي ثبوته في الحيوان قولان المروي ايضا لا ثبت واما
باعتها بيا من اثبت في العبد دون غيره **قال** **رد** **قال** **رد** **قال** **رد** **قال** **رد**
الشيخ

المصنف البعث السابق **قال** طاب ثراه ولا يثبت في بيع العتيم كالعقار والكمالات
والنيز والطريق الضيق على الاشبه **قال** **رد** **قال** **رد** **قال** **رد** **قال** **رد**
البعث وان يصح مذكور في المذهب **قال** طاب ثراه ولو كان الوقف مشاعا
طلق قبل صاحبه اطلق لم يثبت للموقوف عليه شفعه وقيل المرفعي يثبت **قال** **رد**
السيد وهو من جهة التقي وعدم الثبوت من جهة الشيخ في ط وقال ابن ابراهيم
الموقوف عليه اصابته ثبتت الشفعه واختاره العلامة في ط وهو حسن **قال** **رد**
ثراه وثبت بين الشريكين ولا يثبت بازا على اشهر الروايتين **قال** **رد** **قال** **رد**
لا يثبت مع كثرة الشركاء وهو المشهور وهو من جهة الشيخ والسيد وابي بصير
والنقي وسار وابي زهره وبالثبوت قال الصدوق وابو علي وهب وهو على قدر السام
او على قدر الروس الا من جهة ابي علي والثاني من جهة الصدوق **قال** **رد** **قال** **رد**
ولو لم يكن الثمن مثليا كالرفيق والجماع هو اخذه بعينه وقيل سقط الشفعه استنادا
الي رواية فيها احتمال **قال** **رد** **قال** **رد** **قال** **رد** **قال** **رد**
قال الشيخ في ط نعم وبه قال ابن حزمه والعلامة في ط لا تبطل بل يبرقع
قيمة الثوب او العبد وقت العدة وبه قال المصنف والتقي وابن ادرسي واختاره
المصنف وهو المعتمد والعلامة القولان **قال** **رد** **قال** **رد** **قال** **رد** **قال** **رد**
وقيل قول اخر ولو كان لعذر لم يبطل **قال** **رد** **قال** **رد** **قال** **رد** **قال** **رد**
طلب الشفعه فالشيخ وتلميذه وابن حزمه والمصنف والعلامة على ان شرط الوفاء
وابو علي والسيد على عدمه والاول هو المعتمد **قال** **رد** **قال** **رد** **قال** **رد**
موجب قبل موافقها بين الاخذ عاجلا والتأخير واخذه باليمن في ط وفي ط
ياخذ الشفعه ويكون الثمن موجبا ويلزم كفايا ان لم يكن مليا وهو المشبه **قال** **رد**
ان من جهة الشيخ في الكتابين ويقول النهاية قال المصنف واختاره المصنف
وهو المعتمد **قال** طاب ثراه اما لو سلم لباع او بارك للمعتمد او للبايع واذن
البيع فيه التردد والسقوط **قال** **رد** **قال** **رد** **قال** **رد** **قال** **رد**
قبل البيع سبط قال ابن الجيندلا واختاره ابن ادرسي والمصنف والعلامة في ط وفي ط
وقال الشيخان سبط واختاره ابن حزمه ورواه في ان رشاد والمعتمد الاول
الثانيه لو سلم لباع الباري هل سبط به قال في ط نعم واختاره ابن حزمه والمصنف

هو لم يطلها ابن ادرسي الثالثة اذ بارك لها اول حديثها في سنة سبيل ولم يطلها
في طواخلة اخذته ابن ادرسي واخذه المصنف في سنة سبيل في سنة سبيل
في سنة سبيل لم يطلها ابن ادرسي ورواه المصنف في سنة سبيل في سنة سبيل
لم يطلها الشيخ في سنة سبيل ونجده ابن ادرسي وايطها المصنف في سنة سبيل
في سنة سبيل وعلم المصنف في سنة سبيل وعلم المصنف في سنة سبيل
الشيخ اشعرة لا نورث وقال المصنف وعلم المصنف في سنة سبيل
وموضع في سنة سبيل لا يورث وتبعه القاضي وابن حجر وقال المصنف
يورث وهو من باب المصنف في سنة سبيل وعلم المصنف في سنة سبيل
قال طالب كراهه الطريق في المباح اذ استلج احله فله خمس اذ في سنة
رواه الشيخ اذ في سنة سبيل رويته مسج ابن عبد الملك عن ابي عبد الله
الطريق اذ استلج احله فله خمس اذ في سنة سبيل وعلم المصنف في سنة سبيل
لنفي والمصنف في سنة سبيل رويته في سنة سبيل وعلم المصنف في سنة سبيل
تشرح قوم في طريق فقال بعضهم سبيل اذ في سنة سبيل وقال بعضهم اذ في سنة سبيل
الله عمر حسن وهو المصنف في سنة سبيل طالب كراهه من السنة في سنة سبيل
في سنة سبيل اذ كان ذلك في سنة سبيل وفي سنة سبيل لم يكن عليه شيء وان
تميز رده ورجع على الباب به ركن والرواية في سنة سبيل وعلم المصنف في سنة سبيل
الطريق في سنة سبيل وعلم المصنف في سنة سبيل وعلم المصنف في سنة سبيل
مسلم عن احمد بن محمد قال سألته عن رجل اشترى دار فيها زيادة في سنة سبيل
قال اذ كان ذلك في سنة سبيل وعلم المصنف في سنة سبيل وعلم المصنف في سنة سبيل
تتميز لم يكن عليه شيء ان كان الضمير راجعا الى المشتري لم يضر في سنة سبيل
وقطعه عن ان يستطرق وهو حرام بالجملة وان كان راجعا الى البائع لم يضر
زوال سلطنة المشتري عن الرديف من العيب الفاحش والتحقق ان كان علم
لم يكن له حيا رويته وعلم المصنف في سنة سبيل وعلم المصنف في سنة سبيل
بالعلم ومن لا التزام في البائع والرجوع بقسط الفات وان لم يتميز في سنة سبيل
بين المصنف والرجوع بالعلم ومن لا التزام ورواه المصنف في سنة سبيل وعلم المصنف في سنة سبيل
ولا ارسل له لعدم العلم بقدره **قال** طالب كراهه ورواه الشيخ في سنة سبيل وعلم المصنف في سنة سبيل

الي اخره

الي اخره **اول** هذه المصنف في سنة سبيل وعلم المصنف في سنة سبيل وعلم المصنف في سنة سبيل
مارواه الشيخ عن اسحق بن عمار عن عبد صالح في سنة سبيل وعلم المصنف في سنة سبيل
دار وقد علم انها ليست لهم ولا يظن في صاحبها قال ما اجابني سبيل في سنة سبيل
ان سبيل سكه ورواه في سنة سبيل وعلم المصنف في سنة سبيل وعلم المصنف في سنة سبيل
موضوع لنقل الاعمى الثاني ان المصنف اعترف انها ليست له مع وطى وقوة
الحسن بن سماع في سنة سبيل ورواه في سنة سبيل وعلم المصنف في سنة سبيل وعلم المصنف في سنة سبيل
وهو حسن يطبق على التواعد الفقهية كانه المصنف وهو رجل احمق غلط
بأذن ما كتب في سنة سبيل وعلم المصنف في سنة سبيل وعلم المصنف في سنة سبيل
تصرفه اي ان ربه من البنا والكتب وعلم المصنف في سنة سبيل وعلم المصنف في سنة سبيل
اعتبار ان سلام تردد **اول** يريد ان التقاط بوجوب الحضانة وهو ان يشرع
لهذا التشاح الزوجان فيها والطفل المحكوم باسلامه وان حوزان الملقطه كافر لثبات
له ولاية على المسلم وهو من باب المصنف في سنة سبيل وعلم المصنف في سنة سبيل
وان فيها اثبات حق للطفل على غيره ولهذا الملقطه اجبر على اخذها وحق
الحي يدره الى الطفل وهو الترتيب بقدره الكافر كونه ورواه عن مسلم والمصنف في سنة سبيل
الحاكم في سنة سبيل طالب كراهه والاشارة ان وجدت في العدة اخذت لفقها
تتمتع من صغير البائع وضمنها وفي رواية يجلسها عنده ثلثة ايام فان جاءها
والا فقد جثثها **اول** الاشارة ان وجدت في العدة جاز التقاطها اجماعا ورواه
يملكها الملقط في الحال محال كما لا يبيع المملوك من جده في غير كفا ولا ماء ولا يورث في سنة سبيل
نعم وفيه قوة وقال المصنف وابن ادرسي يضمنها بغيرها لاجلها وهو حق الملقط
في سنة سبيل وعلم المصنف في سنة سبيل وعلم المصنف في سنة سبيل
جدة الضمان على الملقط وهو حسن لما فيه من الجمع بين القولين المتقدمين في سنة سبيل
في سنة سبيل وعلم المصنف في سنة سبيل وعلم المصنف في سنة سبيل
في الحال واما في الوان فلا يجرى اخذها اجماعا ولو اخذها وجب عليه حبسها ثلثة ايام
للتعرف فيها وتجهيزها بين ابائهم وان رجوع بغيرها او ابتاعها وثمنها وان ضمان
فيها وبين بيعها والصدقة جثثها مع الضمان في سنة سبيل وعلم المصنف في سنة سبيل
الثاني كون الضمان بالتوفيق ثلثة ايام الثالث جواز ابتاعها اجماعا ويكون امانة
الرابع جواز بيعها بعد التملك وتأخير التملك عنه اجماعا وجوب التوفيق طول الجول
الاول لو اراد ابتاعها او ابتاعها وثمنها ولا يجرى بعده السادس عدم جواز ملكها

او ثبت اذا اراده السباع لو اختار بقا عينها لم يرجع بما يقع عليها **قال** طاب ثراه
 وينبغي الواحد على الصلة اذا اخذت في موضع المنفعة فخذها كالبيع الصحيح
 او الصلة في العمران ان لا ينفي يرجع بنفقتها مدة بقا عينها اجماعا وما يجوز
 التقاطه على كراهية كاطفال الابل والبقر في الفلاة والعمران فلو لم يرضى الي
 الحكم وانفق عليها لم يرجع بها اجماعا ايضا وان لم يجد سلطانا فانفق عليها في يدي
 المتبرع لم يرجع قطعا وان نوى الرجوع به لم يرجع على الحاكم بنفقة قال الشيخان
 نعم واختاره المصنف والمحقق وهو المختار وقال ابن ادریس لم يرجع **قال** طاب ثراه
 كان للنفقة نفقة كالمهر والنفقة قال في بيه بار ما ينبغي والوجه التقاضي **اقول**
 معنى التقاضي النظم في قيمة ما انتفع به من اللبن والظفر وقد رما الفقهاء في تساءل
 لهما تراوانا وتاخر رجوع صاحب الفضل وهذا من سبب المص والخاصة وذهب باقي
 وسنكر في جوارحه فله وقال في بيه نفقة بارا انتفاعه راسا براس وقال ابن ادریس
 لا عوض له غير ان نفقا وعليه رد ما استوفاه والمختار الاول **قال** طاب ثراه
 وقد رد درهم روايتان **اقول** اجمع الاصحاب على ملك ما يقع عن الدرهم ومخرجه يارد
 والحد في قدر الدرهم قال الشيخان علي وجوب التعريف وهو مذهب الصنفين
 المصنف والمحقق وذهب باقي وسنكر في جوارحه فله والمختار الاول **قال** طاب ثراه
 كان زيدا فان كان في الحرم كره اخذته وقيل يحرم **اقول** الكلام من في لفظ الحرم
 مشهور تحريمها كره بلسان في بيه والعلامة وقال العلامة باكره واخاره الشيخ
 في في المصنف **قال** طاب ثراه ونو تصدق به بعد احوال فله المالك لم يعين الملقط
 الا **اقول** ذهب الشيخ في الكتابين الى ضمان الملقط للمالك اذا لم يرضى وهو
 مذهب ابي علي وابي حنيفة واختاره العلامة في ابي وذهب المصنف وتلميذه الى
 عدم الضمان واختاره القاضي وابي حنيفة والمصنف وهو المختار في كل ان لفظ الحرم
 مخالف غير باغ وجوه الاول تحريم اخذها الثاني تحريم ملكها وان قلت عن الدرهم
 الثاني عدم حوازمها بعد احوال لرجوع عدم ضمان الملقط طرعه **قال** طاب
 ثراه ولو وجد في خوف سكة قال الشيخ اخذته بلا تعريف **اقول** اطلق ابو علي وجوب
 ما يجده في خوف حيوان استراه دون ما صاده ولم يفرق ابن ادریس بين السكة
 لدابة ووجب التعريف في الدابة دون السكة وعليه اخذ ان اجمع والتحقيق ان ما
 يجده في خوف حيوان استراه دون ما صاده ولم يفرق ابن ادریس بين السكة
 لدابة ووجب التعريف فيها والشيخ رده فوقه ووجب التعريف في الدابة دون

ان لم يجد سلطانا ينفق في يدي المتبرع

وعليه اخذ ان اجمع والتحقيق ان ما يجده في خوف السكة ان كان اصله الباطنة
 كالدره اخذه الواحد وعليه تحريمه كاللقط وان لم يكن اصله الباطنة يقطع
 على سبق ما كان له فان لم يعلم انه مسلم كان الاول كالسكة وان علم انه مسلم كان
 كان عليه سكة الاسلام فالاخر ان لفظ العصمة مال المسلم ويحتج قويا بملكه لئلا يملك
 منه وجناحته وفروع او دعنا بها في ابي مع فلتطلب في هناك **قال** طاب ثراه
 ملك الملقط يقول احوال وان عرفنا ما لم يملكه فليس ملكي بل ينفق احوال **اقول** طاب
 الشيخ في بيه والصنفين وابن ادریس دخولا في ملك الملقط بعد التعريف بغير
 وقال في في لا يدخل في ملكه الباطنة بان يقول اخذت ملكها وبها قال باقي
 حرمه ولم يسترط العلامة وفي التحقيق لفظه واكتفى بنية الملك وهو المختار **قال**
 طاب ثراه وفي المملوك تردد السبعة **اقول** ذهب الشيخ في الكتابين جواز التقاضي
 العبد ويتولي السيد التعريف ولي الملك بعد احوال ومنع الصنفين من التقاضي
 لفظه احوال فخرج عليه اخذها **قال** طاب ثراه وان كان في الوصف وقيل كفي فان
 موال الباطنة وهو حسن **اقول** وجه حسن اطلاق البنية على الموال الباطنة
 فالصنفين على البنية عسر وجرح وندواته محمد الجال وهو المختار ويحتج ضعفا
 عدم ان كفا لجواز الدخول بالتمتع وهو مال الغير في يجوز التصرف فيه بخلاف
 والولي ان الملقط ان دفع بالوصف لم يمنع وان امتنع لم يجز **قال** طاب ثراه
 لا بأس بجعل الباقي فان عينه لم يرد وان لم يرض فخر المختار العبد في المصنف
 دينار ومن خارج السبعة دينار ومن علم على رواية ضعيفة وتوابعها الشفرة
 والحق الشيخان البعير **اقول** الذي ورد به النص رواية ابي سيار عن ابي
 قال ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل الباقي دينارا اذا اخذه في مصره وان اخذه في غيره
 مصره فاربعة دينار ونسب المصنف الى البعير الى الشيخين بسعتهما الى القول بغيرهما
 على ذلك كثير من اخر عن عمر بن الخطاب والرواية ضعيفة لان في طريقها سهل ابن زياد لكن
 تأييد على الاصحاب ومنهم من قال في كبرهم حتى صاروا على ما جاء الحق لها في بيانها
كما الموارث قال طاب ثراه ولو اسلموا واحدهم قال الشيخ يرد عليه فضل عن
 نص الزوجية ومنه تردد **اقول** اذا كان احدا الزوجين على وباقي الموارث
 فان كان زوجا فالله النصف بالتسمية والباقي بالرد وان كان زوجة كان لها الربع

وابا في العام فان اسلم الورثة او احدهم لم يكن لمن اسلم من جهة الزوج لا استقرار
ملكه على اكل التركة بالموت وكذا في مبيدة الزوج بعد العتمة مع السلام ولو كان
اسلامه قبل العتمة اخذ ما فضل عن نصيب الزوجية بعد العتمة مع السلام ووجه الامور
بذا هو مفتحة ان اصل وهو مذهب ابن ادریس والمصنف والعلامة وقال الشيخ
في تراجم الزوج من اسلم منهم وليس بمسند **قال** طاب ثراه روي مالك ابن اعين
اقول بذهره رواها الشيخ في الصحيح ومعه في كثير من اصحاب قال الصدوق
الشيخان والحق في حقهما والحق في حقهما صورة الفرض النسي وهو التبرع مع ابني
والاخوة وابن زهره والحق في وجبا التبرع بلبوعه الا ولد مع كل وارث وابني
لم يوجب التبرع وحكم باستمرار الملك لغيره الا ولد في باقي طبقات الوراثة
واجري الى ولد محرمي المصدم واختاره المصنف والعلامة **قال** طاب ثراه ولو لم يكن
وارث الا كافر كان ميراث المدة للامام علي **اقول** هذا هو المذهب المشهور
وقال الشيخ في الاستبصار ميراث الورثة الكفار **قال** طاب ثراه وقال الشيخان
بمنع من الدية **حبس** اقسام القتل ثلثة الاول القتل من الدية ولا تركه
اجماعا الثاني الخطاء واجزه الحسن كالعهد ولم يجره المصنف وتلميذه في حرم
الشيخ في الدية خاصة وهو مذهب ابني علي والعلامة والحق في حرمة وابن زهره
بن ادریس واختاره المصنف والعلامة وهو المذهب الثالث بينه المذهب في المصنف
من الجمع كالعهد واختاره العلامة في عدة من المحققين وابو يعلى لم يجره في حرمه وابني حرمه
حرمه في الدية فاحصه **قال** طاب ثراه الدية كالموال الميت يعطى منها ديونته وتنفذ
صاياه وان قتل عمدا اذا اخذت الدية وهل للديان منه الوارث في العتق في الوجه
لا وفي رواية لم يمنع حرمه من الوارث **اقول** مذهب المصنف وهو في راجح ادریس
اختاره المصنف والعلامة وهو المذهب وقال الشيخ في نه للديان المنع من العتق
حتى يعطى الوارث وهو في رواية ابني بصير قال سالت ابا عبد الله عن الرجل
يقتل وعليه دين فقال ان احبب الدين هم اخضا للقاتل فان وسبها وليا وده
للقاتل فجاز وان ارادوا العود فليس لهم ذلك حتى يصنعوا الدية للوفاء **قال** طاب
ثراه وفيه من ثبوت المال **اقول** احتلف الفقهاء في الوارث لدية المحتول على ثلثة
اهوال الاول كل وارث ذنب لدية الشيخ في طو موضعه في الخلاف وابن حزم وابن ادریس

كتاب

كتاب النكاح في كل مناسبت ومسبب عند المقرب بالام ذنب النية في نية
واختاره المصنف والعلامة في عدل النكاح المودان ومع فقد رجا ان تترك بالزوج
معا دون من تقرب باحد هاتين الاخوة واليه منة ومع فقد هم لمولي النية ان كان
ان قال عام وهو القول الثاني للشيخ في في الاول هو المذهب **قال** طاب ثراه
لم يكن للميتول عدل وارث سوى الامام وله العود او الدية مع التراضي لسا
له العفو وقيل له **اقول** مختار المصنف هو قول الكثر وهو المذهب والحق في قول ابن
ادریس **قال** طاب ثراه ولو قصر المال عن قيمة طرقت وقيل بملك وسعي في
بالدية **اقول** اذ لم يكن له وارث سوى المملوك اشترى من التركة واعتق وحاز
باقي التركة ان كان فيها فضل عن ثمنه ولو كانت التركة لا تفي بقيمة بل يجب ثراه
وسعي في ابا في نقل الشيخ عن بعض اصحاب المذهب في كذا القاضي والمشهور لا بل تكون
التركة للامام وعليه الشيخان وابو يعلى والمصنف وهو المذهب **قال** طاب ثراه
وبعك الا بوان والولد دون غيره وقيل بملك ذوالقربة وبه رواية ضعيفة
اقول الاول مختار المصنف وهو مذهب المصنف وابن حزم وقوله ابن ادریس والثاني
مذهب القاضي والحق في ابني علي واختاره العلامة وشيخ المحققين وهو المذهب الثاني
ابني كبير عن بعض اصحابنا عن الشيخ قال اذا مات الرجل وترك اياه وهو مملوك
وامره ومملوكه او اخاه او اخته وترك مال والميت حر اشترى مما ترك اياه
او قرابته فهو وارث ما بقي من المال واليه انما يقوله وهو رواية ضعيفة
من رسلها ومن ابن كبير في اقتصر سائر علي في ابوين وهو ظر الصدوق في
قال طاب ثراه وفي الزوج والزوج تردد **اقول** مذهب الشيخ في نه اليه في كل الزوج
لصحة سليمان بن خالد وليست صريحة ومثله الكثر وهو المذهب وشافعية
وحققات وكذا في المذهب **قال** طاب ثراه والاولاد الاول والديون
مقام ابائهم عند عدمهم وياخذ كل قريب نصيب من ميراث وتيسر في ذلك
مثل حظ ان نشئ اولاد ابن كانوا اولاد بنت علي **اقول** بن حبان
الاول ولد الولد بل ياخذ نصيب ابيه او يكون كولد كابن الميت لصلته المشهور
الاول وهو المذهب وهو مذهب الصدوق في كتابه والشيخ وتلميذه وابني حزم
والحق والمصنف والعلامة والثاني في مذهب السيد واختاره ابني ادریس ابني بنت
النكاح وبنت ابن النكاح علي الاول واحد كان الولد او الكثر وعي الثاني يكون
الثالث

ابن البنت كان الميت لعلبه فلو خلف ابنتي ونبت ابن كان له الحق على الثاني و
 على الاول البنت التي ولد البنت من ميتة سمون المال بالسوية او متفوتا الاول
 مذهب القاض وحكام الشيخ في ما عني بعض اصحاب وان في هو المشهور وهو
 مذهب الشيخ في ما وهو المذهب **قال** طاب ثراه وسقط بعض اصحاب ان لا يكون
 ولا فاسد الراي **قال** هذا اشارة الى ابن ادريس واختاره المصنف والمصنف
 واطلق اكثر اصحاب التحقيق كجوده واستقصا البحث في هذه المسئلة مستوفي في
 اجل مع **قال** طاب ثراه وفي القتل قولان اشبههما عدم النكاح **قال** يريد ان النكاح
 عن النكاح الى السرس وفي رد هل يشترط كونه من رجل لانه لو كان من ابوين
 منه فليس بغير فلا ينجى الكافر والملوك والقائلي فيلحق وجودهم ويكون كعدمه في نظر
 الارث وهو قول الشيخ في رد الرواين في شرح الرسالة واختاره ابن ادريس
 والمصنف والمصنف وهو المستند ولم يذكره سائر سوي الكفر والرق **قال** طاب ثراه ولو
 اقبلت الفريضة مع كماله الاب وحده وحده وكلما لم يخل فحقه ارد للجلالة
 الاب لغيرهم مقام كماله الابوين ولان النقص يدخل عليهم قال الشيخ في رد
 تبعه القاض والتبع وهو طوطه المعنف واختاره العلامة في ما وهو المعنف وقال في
 بل يريد على الفريضة بنسبه استحقاقها واختاره المصنف وابن ادريس لست وبها في ان
قال طاب ثراه واذ اجمع ان جداد الممتنعون فلم يقرب بالام الثالث على اصح
قال يريد مذهب الشيخ انه ياخذ بنسب اب الام ويرى قال الفقيه والقاض وابن عرفة
 وابن ادريس وهو المستند وقال الحسن ياخذ بالسرس كالخ في الام وبه قال الصدوق
 في المعنف واختاره السيد وابن زهره **قال** طاب ثراه ولو اجمع على ان اب وعمه خاله
 وخالة وعم الام وعمتها وخالة وخالة وعم الام وعمتها وخالتها وخالتها كل من
 يقرب بالام الثالث بينهم اربعة على ما لم يقرب بالاب الثالث ثمانية وعمه الثالث
 ثمانية خاله وخالة بالسوية على قول **قال** هذا قول الشيخ في رد تابعه المتأخرون
 ووجهه بعضهم الى ان العتمة التي تكافى في جدام الاب والام كرا على الاول وهو المعنف
قال طاب ثراه ولو لم يكن وارث سوى الزوج الى قوله والاولي الطهر **قال** يريد
 ان مسمى الزوج النصف والزوج اربع مع عدم الولد ومع نصف النصفين
 فان لم يكن وارث سوى الام عام رد الفاضل على الزوج وعلى الزوج كذا في ظاهر
 المعنف في اخرا باب ميراث الاحوة من المعنف ثم وصفا القاض في ابن ادريس الصدوق

في رد الرواين في شرح الرسالة

في المعنف وحصل في كتاب من لا يخفى عليه حقيقة فوضها بالرد مع غيبة الامام
 واستند الشيخ في ما واختاره العلامة في ما وهو حسن **قال** طاب ثراه ويرث
 الزوج من جميع ما تركه المرأة وكذا الزوج بعد العقاراه **قال** هذا قولنا في رد
 سطر اما الاول فتورث الزوج من متروكة كانت الزوج على العموم ذهب اليه ابو
 علي سوا كان له منها ولد ام لا واما الثاني فعدم تورث الزوج من متروكة كانت الزوج
 على العموم ذهب اليه ابو علي سوا كان لها منه ولد ام لا ذهب اليه ابن ادريس
 ووجهه متروك كان ولما اوصط فتورث ذات الولد على العموم ووجهه ان غير ما في
 سبي في الجملة وفيه ثلثة اقوال الاول حرمانها من نفس ارضي العري والمزارع
 الرباع وعين النكاح وانيتها واستجارها فتعطي قيمتها دون قيمته الا رضى قاله الشيخ
 في رد تبعه القاض وهو طوطه التبع وان جرد واختاره المصنف في السراي ان في طوطه
 من الرباع دون البساتين والعينان ويعطى قيمته الا ان ابنته لم تزلد وهو
 قول المعنف وابن ادريس واختاره المصنف في ان في ان حرمانها من الرباع
 خاصة في طوطه قيمتها دون قيمته الا رضى قاله الشيخ في رد تبعه القاض وهو طوطه التبع
 وابن عرفة دون البساتين والعينان ويعطى قيمته الا ان ابنته لم تزلد وهو قول
 المعنف خاصة في طوطه قيمتها وترت من رتبة الرباع والمزارع وهو قول السيد والحق
 واستند العلامة في رد ولعل الاول هو المعنف **قال** طاب ثراه ولو عدم المعنف فلا صاحب
 اقوال الطهر بها انتقال المول الى الاول والذكر دون ان نكاح الى اخره **قال** يريد
 المعنف وهو المعنف يورث المعنف اجماعا ذكر كان او انثى لقوله عم المول ولما اعني فان
 مات المعنف فالي من يورث بعده فيه ثلثة اقوال الاول انتقاله الى عاقلة الذي يكون
 عليهم الذمة لو جني خطا وهو قول الحسن الثاني الى اولاده الذكور ان كان رجلا او
 كان امرأة فالي عصبته دون اولادها ولو كان ذكورا وهو قول الشيخ في رد وتبعه
 القاض وابن عرفة ولعله المعنف ان انتقاله الى اولاده ذكورا او انثى ان كان
 رجلا وان كان امرأة فلو عصبته دون اولادها وهو قول الشيخ في رد في الرباع انتقاله
 الى الاول والذكر خاصة رجلا كان المعنف وامراه وهو قول المعنف في انتقاله
 الى اولاد المعنف ذكورا كانوا او انثى ان كان رجلا كان المعنف وامراه كسائر الميراث

وهو قول الصدوق **قال** طالب كزاده ولا يرتك اي الامام مع فذلك وارث عده
الزوجه فانها تشترك على الاصح **اقول** تقدم البحث في هذه المسئلة **قال** طالب كزاده
ويرث هو امه ومن يتوب بها على ان طهر **اقول** ذهب الشيخ في الاستحصار الى
ان ولد الملائكة يرتك احواله بل يرتكها ان لم يرتك به الاب وذو سب في سب اب
انه يرتكهم وهو اختيار اكثر رويه قال ابن ادرسي والمص والمص والعلامة وهو المص
قال طالب كزاده وفي رواية امه كابن الملائكة **اقول** ربه ولد ان لا يرتك امه كما
يرتك ابوه لا يقطع نسبهما قاله الشيخ في نه والفاخي وابن حجره وابن ادرسي
واختار المص والعلامة وهو المص **قال** الشيخ في نه **قال** طالب كزاده
قال الشيخ يوقف على نصيب ذكره في احكام **اقول** اضاف القول الى الشيخ
كقول من خبرنا طبق به وهو مشهور بين اصحابنا لا يعرف به **قال** طالب كزاده
المعقود بترجي حاله وفي قدر التبرج رويات **اقول** اوارث قد يورث له احواله
بسبب ثبوت المذنب لغيره في نورته وعلوه عليه كولد الصغير بالنسبة الى ان كثر في
قدره كجوده وقد يكون بوجه سبب توجه ضرره على غيره من توريته كغيره ذات الولد
من ارباع وقد يكون للشك في نسب كابن الملائكة او سببه كالغرض او في حيوة
وموته وسبب المعقود وهو المعقود بالبحث فيها فهو اوارث او موروث فيها
وقد انا في توريته الغير منه وفيه اربعة اقوال الاول حبس حاله عن ورثته قدره
ما يطلب في الارض اربع سنين وعيتم بعد ما بين ورثته وهو من سبب الصدوق
لسيد روايته اسحق بن عمار قال قال ابو الحسن عمر في المعقود ويترجى بالاربع
سنين ثم يعيتم الثاني انظره في ميراث من فقد في عكرو قد شهدت بزمته قد
كان في وقت لم كان فيه او اكثر بهم اربع سنين وفيمن لا يعرف مكانه في غيبته ولا خبره
سنين واما مورثي بالحد وتوقف خبره ما جاز به ثم الى اربع سنين وهو قول
عليه السلام اذ كان الورثة ملأوا قسموه وهم ضامون له ان غرق خبره بعد
ذلك ولا بأس ان يتبع ان شان عقار المعقود بعد عشر سنين وهو قول المعتمد
الربيع لا يعيتم حتى يعلم موته اما بتمام البينة او ببعض مدة لا يمكن ان يعيش مثله
ذالها على عاديا وهو قول الشيخ في الكتابين واختاره القاضي وابن حجره وابن

ادريس

ادريس والمص والعلامة وفي المحققين وهو المص **قال** في توريته من العني وكذا
انه يرتك نصيبه حتى يعلم حاله وهو قول الشيخ في نه واختاره المص والعلامة وفي
المحققين لا حاله بها وكجوده ويتاقي فيه الا قول المعتمد **قال** طالب كزاده ولو
يتوارث صنفان جبرية ولده ففي رواية يكون ميراثه لما قرب الى ابيه وفي رواية
صنف **اقول** الرواية اشارته الى ما رواه الصدوق عن ابي بصير قال سالت
المخبر عن ميراثه ابوه عند السلطان ومن ميراثه وجبرية لمن ميراثه قال علي بن
هون قرب ان سبب المص ومضمونهما اتي الشيخ في نه وشعبه القاضي وقال الشيخ في
المسائل الحارثيات بطلان هذا التبرج والخاصة لان النسب ثبت بشرطان
ملك الانسان ونحوه واختاره ابن ادرسي والمص والعلامة وهو المص **الثاني**
ميراث الحنفية **قال** طالب كزاده من له زوج له الرجال والنساء يرتك بالمول من ارباع
ورث عليه فان ميراثها قال الشيخ يورث بالذي يقطع منه اخيرا وفيه تردد **اقول**
المشهور ان اشكال انما يتحقق ويحصل الاستنباه عند تساويهما في الاخذ والاعطاء
معا وهو من سبب الحنفية وتلميذها وابن حجره وابن ادرسي وجعل الصدوق ان
لعدم بيان تحقيق الاشكال عند تساويهما في الاخذ ولم يعبه والاعطاء ولا اول هو
المعتمد **قال** طالب كزاده فان تساويها قال في نه في المعقود وقال المعتمد علم
الهدى بعد اصلاعه وقال في نه والابن لو طبع على نصف ميراث رجل ونصف
ميراث انثى وهو مشهور في اخراج **اقول** اذ يتحقق ان شتبا بالنسبة
في الاخذ والاعطاء بما يعرف كونه ذكرا وانثى فتنسب له احواله الاول
القرعة فيكتب في رقعة عبد الله وفي اخرى امه الله ويحسب في سهام مائة ومقول
الحاكم عند اخراجها اللهم انت الله لا اله الا انت عالم الغيب والشهادة انت حكيم
بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون بين لنا امر بين المولود حتى نوزر ما فرضنا
له في كتابك ويعمل على ما يخرج من الرقعتين وهو من سبب الشيخ في نه الثاني اصلاعه
من الجاهل بين فان اختلفا فذكر وان تساويها عددا فتنسب له بالسداد وهو على المعتمد
وابن ادرسي ولا اشكال على من يدين القول بين ان الورثة لانه وان يخرج احد من
وكذا ان ينكح الواقع عن تساوي الاصل او اخذ في الثالث عدم اعتبار القرعة

غير الاول والاحتقاق في صورتين بالبنوة اثبات اختلاف الوارث خاصة كان
مات عن اثنين ثم مات احد هما عن ابن فوارث الثاني غير الاول والاحتقاق في
الصورتين بالبنوة الرابع اختلاف الاحتقاق خاصة كان مات وترك زوجة
وابناء ثم مات الزوج عن هذا الابن فله ثلثها فوارث الثاني فهو بعينه وارث الاول
والاحتقاق في الاول بالزوج والثاني بالبنوة او ان تزوجت من قبلها فله الثلث
الثاني من الاول ان لم ينفى بالبنوة على ورثة غيره كسرة والحكم في الامثلة ان يكون وان
لم ينفى فاما ان يكون بين فريضة الثاني ونصيبه وفق الاول فبما شمان الاول ان
يكون بينهما وفق في ضرب الوفق من الفريضة الثانية في الاول مما له زوج واخرون في
وملكها فربا ثم يموت الزوج ويترك ابنا وبنتين فالفريضة الاولى ستة للزوج
منها ثلثه ولا حوي الام سمان ولا حوي الاب سهم ولا يفتق عليها فيكون داني
اثنى عشر نصيب الزوج منها ستة وفريضة اربعة وبنتين موافقة بالنصف مقرب
النصف من الفريضة الثانية وهو اثنان في الاول وبنتين عشر واليه ان سار قوله
فا ضرب الوفق من الفريضة الثانية في الفريضة الاولى بثلث اربعة عشر فيكون الزوج
للمزوج منها اثنى عشر وفريضة اربعة فاحد الابن ستة وكل من البنتين ثلثه الثاني
ان لا يكون بين الفريضة وفق كزوج واخ للاب واخرون للام ثم يموت الزوج
عن ابنتين وبنت فالفريضة الاولى من ستة نصيب اثنان منها ثلثه وفريضة خمسة ولا
وافقه بينهما فا ضرب الفريضة الثانية اعز الحصة في الفريضة الاولى وبسبعة بثلثين
من كان له سني احده مضر وباني خمسة فللزوج خمسة عشر لكل من الابنتين ستة وثلثا
ثلاثة **كتاب العضا** قال **قال** طاب ثراه وويل بشرط عليه باكتسابه الا شئتم ثم
اول ذهب الشيخ في طراي اعتبار الكتاب واختاره المص والعلامة في وهو المعتبر
ذهب بعض اصحابنا الى عدم اشتراط كلوا بينه ص في اول امره منه مع اختصاصه
بالرأية العامة **قال** طاب ثراه وفي انعقاده لا يرد **اول** اشتراط البصر
في القاض من ذهب الشيخ وتمييزه وبي على واختاره المص وهو المعتبر وقيل بعدم
اشتراط لان شئها عن كان **قال** طاب ثراه وفي اشتراط احوية ترد ورواية
انه لا شرط **اول** اشتراط احوية مذهب الشيخ وتمييزه وعدم مذهب المص **قال**
طاب ثراه للام ان يقض بغير مطلقا وغيره في حقوق ان سوي في حقوق الله فقولنا

اقول

اقول **قال** طاب ثراه وويل بشرط عليه بالبنوة اثبات اختلاف الوارث خاصة كان
مات عن اثنين ثم مات احد هما عن ابن فوارث الثاني غير الاول والاحتقاق في
الصورتين بالبنوة الرابع اختلاف الاحتقاق خاصة كان مات وترك زوجة
وابناء ثم مات الزوج عن هذا الابن فله ثلثها فوارث الثاني فهو بعينه وارث الاول
والاحتقاق في الاول بالزوج والثاني بالبنوة او ان تزوجت من قبلها فله الثلث
الثاني من الاول ان لم ينفى بالبنوة على ورثة غيره كسرة والحكم في الامثلة ان يكون وان
لم ينفى فاما ان يكون بين فريضة الثاني ونصيبه وفق الاول فبما شمان الاول ان
يكون بينهما وفق في ضرب الوفق من الفريضة الثانية في الاول مما له زوج واخرون في
وملكها فربا ثم يموت الزوج ويترك ابنا وبنتين فالفريضة الاولى ستة للزوج
منها ثلثه ولا حوي الام سمان ولا حوي الاب سهم ولا يفتق عليها فيكون داني
اثنى عشر نصيب الزوج منها ستة وفريضة اربعة وبنتين موافقة بالنصف مقرب
النصف من الفريضة الثانية وهو اثنان في الاول وبنتين عشر واليه ان سار قوله
فا ضرب الوفق من الفريضة الثانية في الفريضة الاولى بثلث اربعة عشر فيكون الزوج
للمزوج منها اثنى عشر وفريضة اربعة فاحد الابن ستة وكل من البنتين ثلثه الثاني
ان لا يكون بين الفريضة وفق كزوج واخ للاب واخرون للام ثم يموت الزوج
عن ابنتين وبنت فالفريضة الاولى من ستة نصيب اثنان منها ثلثه وفريضة خمسة ولا
وافقه بينهما فا ضرب الفريضة الثانية اعز الحصة في الفريضة الاولى وبسبعة بثلثين
من كان له سني احده مضر وباني خمسة فللزوج خمسة عشر لكل من الابنتين ستة وثلثا
ثلاثة **كتاب العضا** قال **قال** طاب ثراه وويل بشرط عليه باكتسابه الا شئتم ثم
اول ذهب الشيخ في طراي اعتبار الكتاب واختاره المص والعلامة في وهو المعتبر
ذهب بعض اصحابنا الى عدم اشتراط كلوا بينه ص في اول امره منه مع اختصاصه
بالرأية العامة **قال** طاب ثراه وفي انعقاده لا يرد **اول** اشتراط البصر
في القاض من ذهب الشيخ وتمييزه وبي على واختاره المص وهو المعتبر وقيل بعدم
اشتراط لان شئها عن كان **قال** طاب ثراه وفي اشتراط احوية ترد ورواية
انه لا شرط **اول** اشتراط احوية مذهب الشيخ وتمييزه وعدم مذهب المص **قال**
طاب ثراه للام ان يقض بغير مطلقا وغيره في حقوق ان سوي في حقوق الله فقولنا

اذا عرفت هذا فاذن ثبت اعتبار شرطه على سبيل ما سئل في الفروع الاول
هو العمدة وذهب اليه الشيخ في في وابن سينا واختاره المص وقال في في الفروع
مواجه به ومستند به رواية السكوني عن ابي عمير عن ابي قرعة عن يحيى بن عمار
كان يجلس الدين ثم ينظر ان كان له مال اعطى العزما وان لم يكن له مال دفعه
الي العزما فقولنا اصحوا به ما شئتم ان ان شئتم اخرجوه وان شئتم استعملوه
قال طاب ثراه اذا قال الميراث ثمانية اهل مدة احضارها وويل كفيل المدة في
عليه في مدة التأجيل قال الشيخ في في وهو مذهب ابي علي واختاره المص والعلامة
وهو المعتبر وقال ابن حزمه يوجب ثلثة ايام فان زادت لم يلزمه الكفيل وخرج
عن الكفاية لانقضها وقال في في كفيل مدة لاحضارها ويخرج عن الكفاية
الا جلوب قال المعين والشيخ والافاضة الكامل والطهارة المدة والظرف
مكولة الي نظر الحكم **قال** طاب ثراه وقيل على ما لم يشرط الحالف سقوط
الحق **اول** اذا احلف المدة في المكسر سقطت دعواه عنه في ذلك المجلس جماعة
ان سلام وويل يسمع في غير ذلك المجلس صحابنا في ثلثة اقوال الاول عدم السماع

قال الشيخ في روى وهو مذنب ابني علي واختاره المصنف وبحثنا في اسماء
لم يكن الخائف شرط سقوط الحق جيبية وعدمه ان شرط قاله المعتمد والقاضي
منه ان كان قال الشيخ في موضع من طان كان قد قام اليه على حقه غيره وتولي
ذلك ان شهد عليه ولم يعلم هو او تولى اقامة اليه ونسي فانه يتصل بقوي في
غني انه يتصل بينه فامع عليه بينة فانه لا يتصل واختاره ابن ادريس وكذا
لو اتفق ايهما شهد من غير شعور منه بشايتها **قال** طالب تراه لو نكل المسكر عن
اليمن واصر قضر عليه بالكلول وهو المدوي وقيل ترد اليمن على المدعي فان حلف
غلب حقه وان نكل بطل **قال** اذا نكل المسكر عن اليمن بعينه لم يحلف ولم يرد
على يقض عليه بالكلول ويلزم الحق ويكون الكلول كقاره او قيام اليه او يرد اليمن
على المدعي ويكون كالورد قال الصدوق والمعتمد نعم وتكذبه والقي بالاول
اختاره المصنف وقال ابو علي بالنفي واختاره ابن حمزة وابن ادريس والعلامة
وفوق المحققين وهو احوط **قال** طالب تراه وحلف ان حزمي بالشارة وقيل
بوضعه يده على اسم الله في المصحف ويترك يمينه في لوح ويحلف ويؤمر
بعد علامه فان شرب كان حالفا وان ثبت الحق **قال** المسنور ان كفاء في
تحلف ان حزمي بالشارة المعقولة كسائر موره وهو مذنب المصنف والعلامة
وقال في روى لا يرد وضعه يده على اسم الله في المصحف مع الشارة والاعمال
ابن حمزة ان كتبت اليمن في لوح وامر بشربها جاز فان شرب فقد حلف
ان ابي الزم وهو في صحيح محمد بن مسلم **قال** طالب تراه اما المدعي ولائسا ببله
فلا يمين عليه الا مع الرد او كلول المسكر على قول **قال** تقدم البحث في هذه المسئلة
النظر الرابع في الدعوي وهو يستدعي فقول **قال** طالب تراه المدعي هو
الذي يترك لو ترك الخصوم وقيل الذي يدعي خفي في اصل او اخفى
قال اجتمعت ان المدعي ان البينة على المدعي واليمين على من انكر فاحتملوا الى
معرفة المدعي بطلان بونه بالبينة والى معرفة المنكر بطلان بونه بالجواب وهو عليه
اليمن وقد عرفوا المدعي بطلان بونه باليمين على من انكر فاحتملوا الى
الخصوم والمدعي عليه لا يترك لو سكت الشئ في انه الذي يدعي امر اخفى فان

خاف الظن والمدعي عليه هو الذي يذكر ما يوافق الظن الكائن الذي يذكر خلاف اصل
والمدعي عليه هو الذي يذكر ما يوافق اصل في اذا ادعى زيدا مثلاً دينا في دمه او ذكر
فزيد هو الذي اذا سكت يترك وسكوته وهو الذي يذكر خلاف في الظن وظن المصنف
ان اصل براءة دمه وعن حق زيد وعمر وهو الذي لا يترك وسكوته ولو فاق
القي حرقا لاصل فزيد جرح بالسوفيات الشك وعمر مسك كذا لا يختلف التقاسيم
في مثل هذه المادة وتختلف في غيرها وقد حققنا ذلك في الميزان **قال** طالب
وفي سماع المدعي المجبوله تردد البينة الجواب **قال** اذا ادعى مجبول كوفس وثوب
لم يذكر قيمتها قال الشيخ في سماع وقال المصنف والعلامة سيما عما وهو المعتمد **قال** طالب
ولو انكسرت سفينة في البحر فخرجت الجوفولاهله وما اخرج بالغوص فهو جرح
في الرواية ضعيف **قال** مستند هذا الحكم رواية الحسن بن يقطين عن ابيه بن عمرو
عن الشعبي قال سئل ابو عبد الله عن سفينة انكسرت في البحر فخرج بعضها
بالغوص واخرج البعض ما اعرق فيها فقال عنه ما اخرجت الجوفولاهله الله اخرج
لهم وما اخرج بالغوص فهو لهم وهم احمق به واورد بها الشيخ في صورتها واستفهمها
المصنف ان امية ابن عمه ووافقه وقال ابن ادريس ما اخرجت الجوفولاهله
تركه اصحابه ليس من فبوله وجده وشم عليه لانه بمنزلة المباح كالبيع
من جرحه في غير مكانه ولا ما فانه يكون لواجه وادعي الاجماع على ذلك وهو حسن
قال طالب تراه روي في رجل دفع الي رجل بفتاة فخطبها بآله واخرجها فقال
ذهبت وكان لغيره معه مال كثير الى اخر البحث **قال** روى ابي عبد الله اخذ
قال قلت لابي جعفر وابي عبد الله عليهما السلام رجل دفع الي رجل الف درهم
فخطبها بآله واخرجها قال فلما طلبها منه قال ذهابا لكان لغيره معه مثله
مال كثير لغير واحد فقال كيف صنع او كيف قال خذوا المواليم فقال ابو جعفر
عبد الله عليهما السلام يرجع جميعا عليه بآله ويرجع بوجه او لكيما اخذوا وفيها
من وجهه ان لا كيف يرجع عليه بآله وتلف المال ان كان لا عن تنريط كان الرجوع
بما يخصه من الباقي لا بكل المال وان كان بغير طم يرجع العامل على او كذا وكان اجماع
لا رجوعه في خاصته الشئ في يمينه بغير اخذ المواليم ومراضة ماله لا يستحق منه
وحله على اخذ شئ على ما اذا منحه ماله في اموالهم بغير اذنه وكان المخرج باذنه وحصل

الشك في غير شرط العامل فاذا اخذوا قدر المولم رجع هو عليه بما له ورجع المالك على او
بما اخذ والانه لا يقضي لهم حصول الالذن منهم بالخلط **قال** طاب ثراه ولو لم يدا عينا
خفيا فغير لمن اليه موافقة العطاء ورواية عمر بن شمر بن جابر وفي عمر وصنفه
اول يريد اذا انداعيا خصوصا بينهما وليس لاحد منهما بينة منها في دعواه سواء وهل
يرجع من اليه موافقة الخط **قال** في المحققين لا وعليه الساخرون وروى عمر بن شمر
عن جابر عن ابي جعفر عن ابيه عن علي عنه انه قضى في رجلين خفيا في خفي فقال
الحق في اليه الخط ومن قضيه في واقعا فلا يجب تقديرها لا حتى لا اطلعه عليه
على ما يوجب الحكم على ان عمر بن شمر ضعيف جدا وهو كوفي جوفي زيد اجاديه
في كتب جابر بن زيد **قال** طاب ثراه ولو ادعى ابو الهيثم عارية بعض
كلف البينة وكان كغيره من الاسباب وفيه رواية بالوقوف ضعيف **قال** في محلات
المصنوع من العلامة وابن ادرس وهو لم يثبت والرواية من جوفين
في عيسى في كتب ابي الحسن عم جعلت فذلك امارة الموت في عيسى ابو الهيثم
انه اعارها بعض ما كان عندنا من متاع وخدمه اقبل ذلك بلا بينة ام لا
بينة وكنت في الاب يجوز بلا بينة وكنت اليه ان ادعى زوج الميتة وابوزوجها
ولم زوجها في متاعها او خدمها مثل الذي ادعى ابو الهيثم عارية بعض المتاع
كخدمه يكون بمنزلة الاب في الدعوى ككتب لا وعمل عليها الشيخ في احد قوله **قال**
طاب ثراه ولو تدعى الزوجان فلهما البيت فلهما الرجل ونها ما للنساء وما
يصلح لهما عيش بينهما وفي رواية هو لمرأة وعلي الرجل البينة وفي اذا لم يكن
بينة ويدها عليه كان بينهما **اول** الاقوال الثلاثة المحكية للشيخ قال اول في قوله
قال ابن حمزة ورجوع علي واختاره المصنف وهو المصحح وان في الاستصحاب
ورثا في طواخته العلامة في عدد وخز المحققين وهو ان قولي وقال
العلامة في لغت ان كان هناك قضاء عرفي رجع اليه وحكم به بعد البينة وكان
كان الحكم فيه كما في غيره من الدعوى لان عادة الشرع في باب الدعوى
بعد ان عتاروا ونظر راجع الي ذلك وهو حسن
طاب ثراه يقضي مع القارض الخارج اذا سئدا بالملك على ان يسهل حاج
السيد لو انفردت بينة بالسبب الاخو يريد ان القارض بينان بحيث يمكن

منه

الجمع بينهما كان يسد لاحد منهما بينة العين والبينة الاخرى بها لا خفي يقضي
القارض حقيقا الحكم عن الحكم لا حد هما الا بوصف يقضي بالرجوع اليه في حكم
له على المخرج بالبراج واطار الخ لرجوع ومع عدم المخرج اوستا وبما فيه مستبعد
الجزء من حد حقيقا بالبينة وبما التخرج منه الاول قوة العدة بان يكون
احدي البنتين اربع عدالة اي اربع وكفا عن المحامات واصبغ في الخطبة
على الواجبات وازيد في الدنيا من الاخرى فيخرج بذلك ان كثره العدة
كان عددا واحدا الجنتين اكثر من عدد الاخرى فيخرج منه التساوي في العدة وتحت
برهان اكثره اعادة الرجوع حان التاكيد ليدفع تساوي البنتين عددا
يقضي لمن كانت العين في يده ليسا قط البنتين بقارضهما والرجوع اليه اصل
وهو مذهب الشيخ في في البراج السبب في سئدت احدي البنتين بسبب
كالملك والتمسح واطلقت الاخرى رجت ذات السبب انما هي قد علم
الملك في سئدت احدي البنتين الجنتين تقدير الملك والاخرى جاديه
كان للتخرج له ولي على بان أصحاب اذا عتد من مقتول اذا وقع القارض
في العين فاما ان يكون في ايديهما او في يدهما او في يدك الاول ان يكون
في ايديهما فينظر الي اعدلهما ثم الي اكثرهما فيخرج به فان تساويا في ذلك فتر
لكل واحد في يده فان قد منها بينة الدخلى كذب فابا في يد صاحب
ان قد منها بينة الخراج كذب بية وتظهر الفائدة في الاحتجاج الي العين فكل
من يقضي له على اول دون الثاني ان في ان يكون في يدها يقضي
للمخرج الثاني ان يكون خارجة عنها وتساوية عدالة وعددا او اطلاقا او
مقتضى بالفرقة لمن يخرج مع بينة فان كان كل احلف الاخر فان كل ائتمنت منها
قاله الشيخ في يده وتبعه القاضي وقال الشيخ في ط هذا الحكم مع اطلاق التثنية
ومع تقديرهما بالسبب مقتضى بالقسمة في غير قرضه ولو اخف احداهما بالقسمة
او عدم السبب قدمت به واعلم ان الشيخ في المقدمة مع القارض ثمانية
اقوال الاول تقدير الدخلى مع اطلاقها وتقديرهما وهو قوله في الثاني
تقدير الخارج مع اطلاقها والدخلى مع تقديرهما وهو قوله في كتابي الخان لك
تقدير الخارج مع اطلاقها وتقدير المفرد بالسبب منها وهو قوله في يدها

عن اجتماعهما في السبب والاحتياط في الجرح مع اطلاقهما وتقيدهما كذا في الصدوق
والمعتمد والمصنف والعلامة واستقصا النسخ في هذه المسئلة من كور في الحديث
كتاب الشهادة طاب ثراه فلما قيل شهادة البصير عالم بصير مكلفا ومن
تقبل اذ بلغ عشر او بوشة **اقول** المشهور انه لا يقبل شهادة البصير في غير
الجنابا وهو المحدث ونقل المصنف والعلامة قبول شهادة من بلغ عشرة
مطلقا وهو متروك وهو في مقطوعة اي ايوب **اقول** طاب ثراه وا
خلف عبارة الاصحاب في قبول شهادة ايمانها ومحصلها القول في الجرح
مع بلوغ العشر عالم مكلفا او بوشة او بوشة باول موطنه وسرط في ان
اقول انما نسب الخلاف الى العبارة لا يغير قيم على القول في الجملة قاله المفيد يقبل
في الجرح قاله المفيد يقبل في الجرح والخصاص ومثله عبارة الشيخ في غير
منها بلوغ العشر ولم يشترط ابو علي وكذا الشيخ في ثكن شرط في اجماعهم بل
والا يفتروا واعتد المصنف اربع قيود بلوغ العشر والاحتياط وعدم ان يفرق
وان يكون في الجرح دون النفس واختاره الحكماء ومذهبنا لمحققين عدم
في شرط بلوغه وهو نادور وفي رواية جميل ابن دراج عن ابي عبد الله يقبل
شهادتهم في القتل ويؤخذ باول كلامهم ومثله رواية محمد بن حران واعبر العقيد
الاخير في غير ولم يثبت المصنف والعلامة **قال** طاب ثراه وتقبل شهادة الذي
في الوصية خاصة وفي اعتبار الوصية تردد **اقول** اجمع الاصحاب على قبول شهادة الذي
في الوصية بشرط خمسة لغز عدول المسلمين وكون الشاهد عدلا في ثلثة
معتقدا احرما الكذب وكون الشاهد عدلا في ثلثة في الوصية في المال وهل يشترط
سادس وهو كون الموصي في غيبة قال في طائفة وجه قال النبي وابو علي واطلق
في غير ذلك المعتمد والحسن وسائر اصحابنا واختاره المصنف والعلامة وهو
المعتمد **قال** طاب ثراه ومن يقبل على ملته فيه رواية باجواز صنفه وان
المعتمد **اقول** اذ اقبلت شهادة الذي في الوصية على المسلم فبقولها على غيره
اولي بالشرائط المذكورة ثلث وهل يقبل في غير ذلك احوال فالقول مطلقا
مذهب ابي علي وعدم مطلقا للمفيد والحسن واختاره المصنف والعلامة والبول
مع اتفاق الملتين مذهب الشيخ في غير المعتمد مذهب المصنف **قال** طاب ثراه ولا
يعبر

ولا يقبل شهادة القاذفي ولا يقبل لونا ب واحد ثبوت كذا في نفسه وفيه قول
اخر مكلف **اقول** بالاول قال الشيخ في غير وهو المشهور وعليه الفقيه والحسن
والمصنف في النسخ وزاد في الشرايع ويروي صادقا وهو المحدث وقال ابن
ادريس بن يحيى عليه ان يقول القاذفي بطلا وحرام ولا يعود الي ما قلت ولا
يقول كذبا لانه قد يكون صادقا فيكون ما موربا لكذب وهو قبيح وتوكل
الشيخ في ط وهو القول المكلف وقال ابن حمزة ان صادقا قال الكذب حرام
ولا يعود الي مثله ما قلت وان كان كذبا قال كذبت فيها قلت واختاره الحكماء
في لف وهو قبيح من قول ابن ادريس ويدفعه مكان التخلي بالثبوتية ولذا
جعل المصنف مطلقا اي متوقفا لحدوله عن الاخبار احوال الاصحاب خذرا من
عروض خيال منزع ما قلناه وهو اسهل من التحمل المذكور ولا شمله على القاذفي
يعرف **قال** طاب ثراه وفي قبول شهادة الولد على ابيه خلاف في المطر **اقول** المعتمد
مذهب الفقيهين والشيخين وتلميذهما وابن حمزة وابن ادريس واختاره المصنف
والعلامة واجواز مذهب السيد وهو المعتمد **قال** طاب ثراه وكذا يقبل شهادة
الزوج لزوجته بشرط عيني الاصحاب انضام غيره من اهل الشهادة وكذا في الزوجة
وربما صح فيها الاستراط **اقول** شرط الشيخ في الزوجية في الزوج والزوج والولد
والاستراط في الاخيرين نادرا ما في الزوجين فتابعه القاضي وابن حمزة والعلامة
المفيد القول ولم يثبت بضميمة وتابعه الشيخ في الكتابين وكذا النبي والحسن
وابن ادريس وطه المصنف الفوق بينهما وهو اختصاص بضميمة الزوجية لضميمة
عدم الاستراط فيها **قال** طاب ثراه والعجبة تمنع القول كالصنف والعلامة
على الاستقامة **اقول** ذهب ابن ادريس الى قبول شهادة الاخر مطلقا واختاره
المصنف والعلامة في اكثر كتبه ومعها الشيخ والصدوقان مطلقا وفصل في
منع تحقيق الشهادة كالودعة اليه ثوبا ليخيط او ليعصره وشهادة به وهو المعتمد **قال**
طاب ثراه وفي قبول شهادة المملوك روايتان اشهرهما القول في اخره **اقول**
ربط فان وواسطة الاول القول مطلقا قلنا المصنف يعجز الاصح ان في المصنف
مذهب الحسن وعليه حمومني ويجوز على مثله او كما في مذهب ابي علي واما الاستقامة
ففيها ثلثة احوال الاول القول مطلقا لا على السيد قاله المفيد وتلميذه والشيخ في غير

وتحميده وابن حمزة وابن زهير وابن ادریس واختاره المصنف والعلامة **قال**
في الصلوة من الناس القبول بالنسبة الى غير السيد فلا يقبل عليه له قاله **قال**
طالب تراه المولود فلا يقبل شهادة ولد الزنا ومثل يقبل في السجدة دون وجه رواية
نادره **قال** السادة الى قول الشيخ في رواية السادة الى ما رواه عيسى بن
عبد الله عن الحسن بن علي عن ابي عبد الله عن شاذان قال لا يجوز ان يثبت
العدول الى السيد اذا رأت منه صلاحا وقال الشيخ في قوله لا يقبل صلاحا وبه قال
وابو علي والظاهر في رواية ابن ادریس واختاره المصنف وهو مستند **قال** طالب
تراه التبرع بالشهادة قبل الاستنطاق يمنع القبول لطرق التهمة وهل يمنع في
حقوق الله فيه تردد **قال** منشا التردد والطلاق للمنفقة والشيخ في رواية
عبد حمزة ان داود بن ابي اسحق قال في صورة النزاع ووجود علة المنع وهو التهمة
كحصى على ادائها متى سوا له ومن حيث ان حقوقه بعد ما لم يدعي لها فلم يدرع فيها
التبرع بل طلت وتعلقت مصاحبا وهو غير جائز وهو مستند **قال** طالب تراه
التفصيل وهو المنع في حقوق الناس دون حقوقه نفسه ولو قال الحاكم عند شهادة
ارواحهم فانها منه كان حسن ولم يكن مبرعا **قال** طالب تراه الاصح قبل شهادة
فيما لا يفتقر الى ايمان وفي رواية يوجبها قول **قال** المشهور قبل شهادة
ان حكم فيما لا يفتقر الى ايمان وهو لا يفتقر الى ايمان والخصم وهو من يثبت في رواية
ادریس واختاره المصنف والعلامة وهو مستند **قال** في رواية يوجبها قول
يوجبها لا يشترط ثبانه وتبرع القاضي واما حجة اعتمادا على رواية جميل عن الحسن
قال سألته عن شهادة ان حكم في القتل فقال لا يوجبها قول ولا يوجبها ثبانه
وفي طريق سهل وهو ضعيف **قال** طالب تراه وفي قوله في الرضا تردد **قال**
مع الشيخ في قوله في الرضا في الرضا واختاره ابن ادریس واجاز المصنف
تحميده وابن حمزة وهو ظاهر القدرين وهو المستند **قال** في قوله في الرضا
النساء في الرضا واختاره ابن ادریس واجاز المصنف وتحميده وابن حمزة
بالمراتب مع الوحدان ومع عدم تجزئ الواحد وثبت بشاير مجموع الحق
واجزأ بها الحسن وسارا اختيارا اما ابو علي في قوله في الرضا دون ان يوجبها كالمعصية
قال طالب تراه وفي الرواية مع الرجال ولو انفردت في كل طرفين مع العبد فان

عدم القبول **قال** مختار المصنف من رواية ابن ادریس لعدم النص وما يوجبها بالرجل
قياس واجازها الشيخ وابو علي والظاهر في رواية واختاره المصنف في رواية
تحقيق فصل في اقسام الحقوق وكثيرا في المذهب يستوفى **قال** طالب تراه ولو
دعي للتمتع فيقولان المروي الوجوب **قال** في باب المصنف وتحميده والشيخ في رواية
وابن زهير وابو علي في وجوبه على الكفاية واختاره المصنف والعلامة وهو
وذهب ابن ادریس الى عدمه **قال** طالب تراه وفي كفايته في الشهادة بالملك
ينصرف فيه وجه رواية وان ولي الشهادة لم يملكه ولا له اليد وليس بملك **قال**
الشهادة اما بالملك المصنف ومستند العلم بسبب كالتبني والبيع والارث
واما بالملك المطلق ومستند الكمال ما بني على اليد والنصرف والبيع فان فقد
ان يبيع ووجدت اليد والنصرف هل يجوز ان يشهد بالملك المطلق قال في غير
وجه قال التقي والظاهر في رواية ابن ادریس واختاره المصنف في السرايم ومنه في النافق
وتوقف الشيخ في طوله فقد انصرف ولم يوجب له اليد خاصة هل يجوز ان يشهد
بالملك المطلق فيه اية قولان تردد المصنف كالسقوط وقوله المختار في القواعد وما لا
في لف له رواية حفص بن غياث عن الحسن بن علي قال قال رجل ان رأت
سبايا في يد رجل احوز ان يشهد له فقال نعم قلت فلعله لعنه قال ومنه في
جارك ان تشترى ويصير ملكا لك ثم تقول بعد الملك بولي وحلف عليه ولا
يحوز ان ينسبه الي فاصار ملكه اليك فيملكه ثم قال نعم لو لم يجر فقامت للسبايا
سوق والمعتد جواز الشهادة بالملك في الصورتين على ما رواه **قال** طالب
ولا يجوز اقامة الشهادة الا مع الذكر ولو راى خطه وفي رواية اذ شئتم
اجزأه وفي الرواية تردد **قال** الا وهو الشيخ في الاستبصار واختاره
ابن ادریس والمصنف والعلامة وهو المستند **قال** في رواية واختاره المصنف
هو مذهب الصدوقين وابو علي والمصنف وتحميده لرواية عبد بن يزيد قال قلت
لابي عبد الله عن الرجل يشهد في عبيته الشهادة فاعرف في خطي وخاتي ولا اذكر
فتدرك كثيرا فقال لي اذا كان صاحبك معه ومعه رجل ثقة فاشهد **قال** طالب
من حضرها باو سمع شهادة ولم يشهد كان باجبار في ان اقامه ما لم يخطأ

الحق وان قلنا وقال الشيخ ادريس عليه السلام لقوله تعالى ومن كتبها فانه انما قلنا قال الشيخ
ان اراد وجوب الاقامة عيناً منعاً ذلك وان اراد وجوبها على الكفاية فهو كقول
الشيخ **قال** طاب ثراه وتقبل الشهاده على شهادته النافذة في المواقف التي يقبل فيه
شهادته على تردد **اول** ما يقبل فيه شهادته النافذة انما هي احدى ما يقبل فيه من
كالعزرة وعيوب النساء وهل يقبل في عينين فيه قال في في يقبل وهو مذهب علي و
ختمه العلوي في الف ومنع ابن ادریس واختاره المصنف والعلامة في قدوة المحقق
المحققين وهو المذهب والاختلاف بين فيه انما هو في الامتناع كالمدة في اجاز
الفرقة بينا اجازتها ومن منع عنها في **قال** طاب ثراه ولو شهد الفرع
فاكثر من احدى اصل فالمرء في العمل باحد ما في تات ويا اطلع الفرع وفيه امكان
قبول الفرع مشروط بعدم شهادته **اول** اذا شهد بغير الاصل والفرقة شهادته
قبل فيه ثمة اقوال الاول العمل باحد ما مع التاوي على بال اصل قاله الشيخ في
وجه قال الصدوق ان الثاني بطلان الفرع لان قبوله مشروط بعدم الاصل والى
اليمين وجوده قاله في طوبه قال ابن ابي عمير وابن ادریس واختاره المصنف
وهو المذهب الثالث ان الفرع ان كان واحدا لم يقبل وان كان شاهدين حكم بها
ولا يلتفت الى جوده قاله ابو علي ولو كان هذا الاختلاف بعد الحكم لم ينقص من غير
تفضيل خلافه لا يثبت حجة حيث هو هذا التفضيل بعد الحكم وقيل حكم بقول الاصل في
غير تفضيل **قال** طاب ثراه واذا رجح الشاهد قبل الفصل حكم ولو رجح بعد
الفصل لم ينقص الحكم وصح الشهود في يد ان كانت اليمين قايمة ارجح ولم يعرف
وان كانت تالفه معنى الشهود **قال** طاب ثراه المصنف مذهب الشيخ في الكتابين وابن
ادريس والمصنف والعلامة وهو المذهب ومثله مذهب القاض وابن حجر **قال**
قال طاب ثراه وفي يد الباقي من الشهود الزنا ثمة اربع الدية والدية
صحيفة عن ان منيات سلطان على الاموال المعصومة بقول واحد **قال** الشيخ في يد
اذا قال واحد في شهود الزنا بعد رجح الشهود عليه بحد الكذب كان لا ولا
المعتقون ثمة ورد الثمة ثمة اربع الدية فاجاز اقراره على باقي الشهود
مذهب علي **قال** ابن ادریس لا يفي اقراره الا على نفسه ولا ينقص الحكم وهو الحق

المصنف

المصنف **الحق** الشيخ رواية ابراهيم بن ابيهم ومعهما رضى بالاصل رضى الاخر
برواية ابن محبوب وهو من سلمه كنفها متايد بالاصل **قال** طاب ثراه ولو شهد
بطلاق لم يفتروا ثم رجعا صحتا المهر وروت الى الاول بعد الاعتقاد
ان في وعمل هذه الرواية على انما كانت بسم الشهاده لا مع حكم الحاكم ولو حكم
يقبل الرجوع **اول** مصنفون مذهب النقي والفاضل ومثله الحكم رواية ابراهيم
ابن عبد الحميد عن ابي عبد الله عم في شهادته على امرأة بان زوجها طلقها
فتزوجت ثم جاز زوجها فتركها **قال** طاب ثراه في بعض النسخ ان الصدوق يزوج
ثم يفتروا ثم رجعا الى زوجها ان اول ففقدت على امور الاول فبها الى حلة
ابن ادریس على التوراة ان في صحتها المهر وحمله الشيخ على رجوعها ولو
لم يجب عليها احد ان لم يوجب الا اعتداد وحمله الشيخ على دخول الثاني ولو
لم يجب كال المهر الرابع رجوعها الى الاول وهو مذهب النهاية في تفتي الحكم
بقا العين والمصنف في ذلك على مذهب المصنف حمله على انما كانت بجهادها
بجود سماع الشهاده لا حكم الحاكم وهو المذهب والعلامة وابن ادریس في
في صورة رجوعها الى الاول على مذهب النهاية والتاوي يكون الضمان
لغيرهما اياه بالعتد على بضع لا يتم انقضاء به وفي صورة عدم الرجوع يكون
الضمان للاول لانها تلفا عليه بضعاً بنوفه شهادتهما **كتاب الحدود**
قال طاب ثراه ولو تشبهت الاجنية بالزوجة فبها احد دول وطبها
وفي رواية تقيم عليها جهداً وعليه ستر او متركه **اول** الرواية انما هي
ما رواه ابو بصير عن ابي رويح ان امرأة تشبهت بامه لرجل وذلك لعلها فوجها
وهو يري انها جارية فرجع الي عمر فارسل الي علي فقال اضرب الرجل حد في
السر واضرب المرأة حد في العلانية وهو مع مذورهما ثمة لا حول منسلة
وقضية في واقعة مخصوصة ومثلهما قال القاض والاكثرون على سقوط اي عنه
قال طاب ثراه ولو زنا المحنون بها فله في وجوب الحد تردد ووجهه **الشيخ**
لا صحاب في حد المحنون ثمة اقوال اجمودها قول النقي وهو وجوب الحد على
المحنون الذي يفتق ويصح منه القصد الى الزنا وينقص على حله ما يخصص
كان او غير محصن وسقوطه عن المطبق الذي لا يفتق ولا يحد في سبيل وسقوطه

الشيخ في كتابي الفروع وابن ادریس والمص والعلی عن المجنون ولم يغفلوا
قال الصدوقان وابی علی والسجنان والقاضي فاجوه رجامع الاحسان
وحلده مع عدمه كالكامل **قال** طاب ثراه ولو تزوج معة عالما بحد من الدخول
وكذا المرأة ولو ادعى الجباله او احدهما قبل على الصحاح كان مكافيا في قيم **قول**
في مختار المص من سب ابن ادریس واختاره العلامة وهو المعتمد وقال السجنان
يعتبر بان ذلك شاع بين المسلمين **قال** طاب ثراه ويجزئ الحد على الاغني فان ادعى الشبهة
فقولان **قال** فيهما القول مع الاحتمال **قال** في المختار المص كذا في العلامة وابن
ادریس وهو المعتمد وعدم القول من سب السجنان وتلميذه بهما **قال** طاب ثراه
هل بشرط اختلاف مجالس الاقرار بشبهة لا بشرط **قال** في المختار طاب ثراه
الشيخ في الكتابين وبه قال ابن حمزة والراوندي وصرح المعتمد والعلامة
بعد ما لا بشرط واطلق السجنان في به والمفتن وتلميذهما والسجنان
ابن ادریس وهو صحيح للحمل على كل واحد من القولين والمعتمد من بهما **قال**
طاب ثراه واخفى الشيخ امرأة الاب **قال** السد الكافي الى الشيخ لعدم
بدليل يدل عليه من الاحاديث فيمن صنفه عدمه للاصل والاول هو المعتمد عليه
القاضي وابن حمزة وابن ادریس والمص والعلامة **قال** طاب ثراه وفي حلية
القتل ترد **قال** في يد ان الذي بالمحرمه كالام والذمي بالملك والراوندي
يحب عليهم القتل ولا يراد منهم الاحسان ولا احرية وهل يقتصر على ضرب عتق
قال المعتمد نعم وقال الشيخ في به يقتل ولم يذكر كفيته وقال ابن ادریس ان كان
محصنا وجب عليه كلبه غير الرجم وان كان غير محصن وجب كلبه ثم القتل بغير رجم
وهو المعتمد **قال** طاب ثراه ويصح للشيخ والشيخ بن اكلبه والرجم اجماعا ومنه
الشاب روايان **قال** فيهما **قال** اقتصر الشيخ في به على رجم الشاب وتوجه
وابن حمزة واطلق السيد ابو علي والمفيد وتلميذه وجوب الرجم بين اكلبه والرجم
ولم يغفلوا بين الشاب والشيخ وبه قال الصدوق في المفتن واختاره المص
العلامة وهو المعتمد **قال** طاب ثراه والكبر من المس محض وقيل في الملك ولم
يذكر **قال** في المختار الشيخ في الكتابين وتبعه ابن ادریس وهو المعتمد
واختاره المص والثاني مختاره في به وتبعه القاضي وابن حمزة وهو من سب

الصدوق وطه المفيد وتلميذه واختاره المص والمفيد **قال** طاب ثراه والوجه
مع كل مرة قتل في الثالثة وقيل في الرابعة **قال** الاول من سب الصدوقين
واختاره ابن ادریس والثاني من سب الثلاثة وبه قال القاضي والسجنان
وابن حمزة واختاره المص والعلامة وهو المعتمد وفي في يقتل في الخامسة
عزيب **قال** طاب ثراه والمكول اذا اقيم عليه حد الرنا بسوا قتل في الخامسة
في ان سعه وهو ابو علي **قال** الاول من سب الشيخ في في وبه قال الصدوقان
المفيد وتلميذه والسيد وابن حمزة والقي وابن ادریس والثاني من سب
وتبعه القاضي واختاره المص والعلامة وهو المعتمد **قال** طاب ثراه فان قرأ عس
ولو ثبت الموجب بالا قدر لم يعد وقيل ان لم يقبض به كجاءه اعيد **قال** في المختار
الشيخ في في وتبعه القاضي وهو من سب ابن علي وقال الصدوق لا بد
قال المفيد وتلميذه وابن حمزة والسجنان واختاره المص والعلامة وهو المعتمد
قال طاب ثراه ويجزئ ان يقرأ بما جرد او قيل ان وجد في ثيابه حبله بها **قال**
الاول هو المعتمد وهو من سب المص والعلامة وقال في به والصدوق يجزئ
على مثل حاله الزنا ان كان مجردا ضرب مجردا وان كان ثيابه ضرب ثيابه وكذا
المراه عند الصدوق وفي في ضرب ثيابه حيا حاله حيا لم يغفلوا
قال طاب ثراه السد الضرب وقيل متوسطا **قال** الاول قول القاضي وهو
المشهور واختاره المص والعلامة وهو المعتمد **قال** في المختار طاب ثراه
وهو في رواية الحسين بن سعيد **قال** طاب ثراه ويجزئ ان يحضره طائفة وقيل
قال الاول طه المفيد وبه قال القاضي وابن حمزة وابن ادریس والمص والعلامة
وهو المعتمد والثاني من سب الشيخ في الكتابين واقربا عنه في في وثقه عند
ابن ادریس وواحد في به واختاره المص والعلامة وهو المعتمد **قال** طاب ثراه
ولا يرد منه من الله قبله حد وقيل كبر **قال** اذا حضرت الحائض عند إقامة الحد
على المرحوم لا يرد منه من الله قبله حد وهل منه النهي على الكراهية والتحريم نقل
المص الاول ووجه صالة الاباحة وطه التحريم لانه لغو من النهي المطلق واعلم
بما اخلف في انما هو في المرحوم من قات الميتة فلا وجوب بداهة اليهود
لان النهي انما ورد في صورته الا في روي ابو بصير عن ابن ابي عمير وصاحبه بن ميمون

عن ابيه قال انت امرأة الي امير المؤمنين ع فقال له يا امير المؤمنين اني
 زنت فظهور في ظهورك الله فان عذاب الدنيا ليس من الآخرة الذي لا يقطع
 فقال لها ما اظهرك فقال اني زنت فقال لها وذرت بعلي انت ام غذلك فقال
 بل ذات بعلي فقال لها انما كان عليك اذ فعلت ما فعلت ام غايب كان عليك
 بل حاضر فقال لها انما كان عليك في بطنك ثم اتي بي اظهرك فلما ولت عنه اذ
 صار حيث لا تسمع كلامه قال اللهم انما سببت اذ لم يثبت ان انتة فقال له
 وضعت فظهور في قال فما فعلت عليها فقال يا امية الله بماذا فعلت اني زنت في
 ضيقك وذرت بعلي انت اذ فعلت ما فعلت فقلت نعم قال فكان زوجك حاضر
 ام غايبت فقال بل حاضر ام غايبت فقال بل ذات بعلي قال وكان عليك
 غايبت ام حاضر فقال بل حاضر قال اني حتى ترضوه فلما ولت حيث لا تسمع
 قال اللهم انما سببت وانا فلما ارصوته عادت اليه فقال يا امير المؤمنين اني
 زنت فظهور في فقال لها وذرت بعلي كنت اذ فعلت ما فعلت ام غايبت بعلي
 قالت بل ذات بعلي قال وكان زوجك حاضر ام غايبت فقال بل حاضر قال اني
 فافعلت حتى تعطيني ان ياكل ويشرب ولا يتروى مني سوط ولا يتورى مني فافعلت
 وهر بكي فلما ولت حيث لا تسمع كلامه قال اللهم انما سببت ما سببت فاستقبلها
 عمرو بن حريث وهر بكي فقال ما يبكيك قالت انت يا امير المؤمنين ع فسالته
 يظهر في فقال الكفني ولدت حتى ياكل ويشرب ولا يتروى مني سوط ولا يتورى
 بين ومنه خفت ان يدركني الموت ولم يظهر في فقال لها عمرو بن حريث ارجعي
 فاني الكفني ولدت فزجعت فاجرت امير المؤمنين ع يقول ع فقال لها امير
 المؤمنين ع ولم يكن عرو ولا ذلك فقال يا امير المؤمنين اني زنت فظهور في
 فقال وذرت بعلي اذ فعلت ما فعلت قالت نعم قال وكان عليك حاضر ام غايبت
 قالت بل حاضر فقال امير المؤمنين ع راسه الي السماء وقال اللهم انما سببت
 ذلك عليها اربع شهادات وانك قد قلت اني بك ع فيما اجزته فزجعت يا محمد
 من عطل حد امير محمد ودي فعد عاندي وضادني في ملكي اللهم واني عموط
 حد ودي ولما لم يصف ذلك ولا معاذك ولا موضع احكامك بل مطيع
 لك ومستمع لسنه نبيك فظهور في عرو بن حريث فقال يا امير المؤمنين اني فانا

حتى

اروت ان الكفني فاني ظننت ان ذلك تحبه فاما اذكر منته فاني لست افعل بها
 امير المؤمنين ع بعد اربع شهادات بالعهدة الكفنية وانت صاغرم قام ع
 فصعد المنبر فقال يا قنبر ناد في الناس بالصلوة جامعة في جميع الناس حتى
 عن المسجد باجملة قال يا ايها الناس ان اعاكم خارج هذه الايام في
 الطور لم يقيم عليها الا اشد الله بكم ثم دخل فلما اجمع خرج بالبركة وخرج
 الناس مستكبرين متكبرين لم يسمعوا ولا يجازون في ايديهم فخرج امير المؤمنين
 ع الاخر جهم وانتم مستكبرون ومعكم احكامكم لا يتوفى منكم احد الي احد حتى
 تنصرفوا الي من زكركم انما الله ع قال ثم نزل في اصبح الناس بكروه فخرج بلان
 وخرج الناس مستكبرين متكبرين لم يسمعوا ولا يجازون في ايديهم وارجعهم وارجعهم
 الكا مهم حتى اتوا بها والناس معه الي الطور الكوفة في مران كثر بها حيرة
 ثم دفنوا ثم ركب جملته واشتد رجليه في غزال الركاب ثم وضع اصبعه
 السبابتين في اذنيه ثم نادى يا علي صوته ايها الناس ان الله تبارك وتعالى
 عبده الي نبيه ص عبده عبده محمد اصر الي بانه لا يعظم احد من الله عليه حديثا
 كان لله عليه حد من الله عليه فليقيم احد عليها قال فانه يضرب الناس
 يومئذ كلهم فاحل امير المؤمنين ع الحسن والحسين ع فاقوا موا عليها احد
 يومئذ وما معهم غيرهم قال والضرب يومئذ فبينما الضرب محمد بن امير المؤمنين
 فعد دل هذا الحديث على احكام الاول البوحي المقر بما يؤمل منه رجوع
 من ان قرار بجأ بمله ع في جوابها الثاني ثم عاقبة احد علي كما في نسخة
 الثالث وجوب النظر بعد الوضوء مدة الرضخ وبناد ذلك بعد
 وجود الكاف والحق في الولد من اختلاف المرضيات الربيع وجوب
 بعد الرضخ حتى يبلغ الولد مبلغا مكينة التحريم من المبالغ كالتردي من سطح
 واختلاف منافع الضرورية كالاستدانة الى الاكل عند الجوع والشراب عند
 العطش او يوحده كافي الى مس وجوب اقامة احد عند حصول الكاف
 وعدم الرخصة في تأخيرها السادس لزوم هذه الحفانة لكاف كالمسقط
 لقوله ع له كافتة وانت صاغر السباع كراوية الدحول في هذه الكفالة
 السابعة استجاب خروج الناس مستكبرين التماس لا يعرفون الا رجوع
 بعضهم الي بعض ولا يظهر واحد الاخر يعرفه ولا يتول ع ولا يجاد عليه سلم

الي حو طها م

ولا يحادى بل ينفى عنه فلا يتعرف لغيره ولا يعرف غيره الحاشى عزم إقامة
الحديث عليه **قال** طاب ثراه اذ السيد ابراهيم شهادت بالزنا قبل الشهاد
ابرج ساء بالبكارة فلا حد وفي حد الشهود **قال** **قول** بريد لا حد
على المشهود وعليها بالزنا وهل حد شهود بها حد القذف قال الشيخ في
شهادة النساء من ينفى واختاره المصنف وهو مذهب ابي قاسم وقال في
طال واختاره ابن حمزة وابن ادریس وهو لم يمتد **قال** طاب ثراه اذ
كان الزوج احد الاربعه بل حد طاهره فيه روايتان وجه السقوط ان سبق
منه القذف **قول** بريد اذ كان الزوج احد الاربعه هل حد المرأة قال في
والاستسجار وفيه واختاره ابن حمزة وابن ادریس واختاره المصنف والعلامة
وهو المحدث ورواه ابراهيم بن يعقوب عن الصادق قال سألته عن اربعة
على امرأة بالزنا احدهم زوجه قال يجوز شهادتهم وقال الصدوق وابو علي
لا حد المرأة بل الشهود وللزوج استقاطه باللعان واختاره القاضي
والشيخ ورواه زرارة عن احمد بن محمد عن ابي اسحق عن ابي اسحاق
احد هم زوجه قال يلحق بكيد الباقين وحلت على اختلاف الشرائع
سبق الزوج بالقذف او عدم تعدد الشهود او اختلافهم في اقامتها
قال طاب ثراه ومن اقرا زنا بغيره فليعلم مع تكرار الاقرار حدان ولو اقر
مره فليعلم حد القذف وكذا المرأة وفيها تردد **قول** وجوب الحد من اعني
حد الزنا وحد القذف مذهب الشيخ فييه وهو المحدث وتوقف المصنف والعلامة
في حد القذف من حيث ان زناه لا يترك زنا بها يجوز كوطئها يده او غيرها
وجوب الحد موطأ باليقين لسقوطه مع الشبهة وليس بشي **قال** طاب ثراه
ولا حد المجنون ولو كان قاعا على الاصل **قول** الحد زنا كما في الزنا مني
اوجهه كذا الشيخ والشيخ والعلامة في اوجهه بنا ومن المأجبه لا كما بنا
ادریس والمصنف والعلامة **قال** طاب ثراه ومن لم يوجب حد ما
على الاصل **قول** محار المصنفين لم يوجب الحد مطلقا وهو مذهب المصنف وهو
تكملة والشيخ والعلامة وابن ادریس واختاره العلامة وهو
المحدث وفيه يجمع مع الاحسان ويحد في عدمه وتوجه القاضي وابن
حمزة وظه الغفقيين القتل وخصه في المقتن باللعن **قال** طاب ثراه

ولو

ولو كثر مع الحد قتل في الرابعه على الا **قول** بريد مذهب وتوجه القاصر والشيخ
والمصنف والعلامة وقال ابن ادریس قتل في الثالثة كذا في **قال** طاب ثراه
والحد فيه اي في السجاية حمله مبره كانت او امه محضه او غير محضه
واللعن وفيه يجمع مع الاحسان **قول** محار المصنفين لم يوجب الحد مطلقا وهو مذهب المصنف وهو
والشيخ وابن ادریس واختاره العلامة وهو المحدث ومذهب القاضي قال
القاضي كذا في **قال** طاب ثراه ولو كثر مرتين مع التوراة قيمتها الحد في
الثالثة ولو عاد قال في ثبوت **قول** مذهب النجاشي قال القاضي واختاره
العلامة في ابن ادریس او جبا القتل في الثالثة مع قتل التوراة والحد في
في المقتن او جبا حمله مبره باول مره وهو مذهب ابي علي والمحدث
مذهب **قال** طاب ثراه وقيل يحل في راسه ويشهر **قول** ان قال
قيل كذا في حد ما في حد من ذلك وانما هو في ذكره الشيطان وتبعها المتأخرون
قال طاب ثراه وتنفى باول مره وقال المصنف في الثانية والاول مروي
قول مذهب الشيخ لقول المصنف بغير ثبوت اربع حد الزنا وينبغي عن المصنف
الذي هو فيه وتوجه القاضي وابن ادریس والمصنف والعلامة وعلامة كثر
وقال المصنف في كتابه وتوجه الشيخ وسار والمحدث **الاول الفصل الثاني**
في حد القذف **قال** طاب ثراه لو قال للمسلم يا بني الزانية وامه كافه فان
التوراة وفيه يحد **قول** محار المصنفين لم يوجب الحد مطلقا وهو مذهب المصنف وهو
واختاره العلامة في ثبوت ويقول النجاشي قال القاضي وهو علي وهو مروي
ومال ليه في **قال** طاب ثراه ولو قال زنت بفلانة فليعلموا جحد وفي
ثبوت المرأة تردد **قول** ثبوت الحد من مذهب الشيخ والشيخ والعلامة
والقاضي وهو المحدث وعلامة العلامة في لف وفي المحققين ورافضين
ادریس على الواحد وهو مذهب المصنف **قال** طاب ثراه ولو قال ابن
زان او انتك زانية فاحد لها وقال في ثبوتها المطلقة والعقوبة **قول**
الاول محار المصنفين لم يوجب الحد مطلقا وهو المحدث ومذهب
في قاصر القاضي **قال** طاب ثراه وبقيل القاذي في الرابعه وفي الثانية
قول ان الاختيار للشيخ فييه والمصنف والعلامة وهو المحدث ومذهب

قال القاضي **قال** طاب ثراه ويعلى القاذق في الرابع وفي في الثالثة **القول** الاول
اختار الشيخ في نه والمص والعلامة وهو المحدث ومذهبنا في الثاني
المص ابن ادریس **الرابع** في حد المسكر **قال** طاب ثراه ولو حد مرتين قبل
في الثالثة وهو المروي وقال في في الرابع **القول** الاول طاب ثراه
خاتره العلامة في نه وهو المحدث ومذهبنا في الثاني
ادریس والسبق والقاضي ورثا في مذهبنا في الثاني في الثاني في الثاني
وفي المحققين **قال** طاب ثراه من سبها مستحلا استتيب فان تاب والآ
فمن قبل حكمه حكم المنة **القول** الاول قول الشيخ في نه وتبعه القاضي ورثا في
مذهبنا في الثاني وتبعه المص والعلامة وهو المحدث **قال** طاب ثراه ولو
بعد الا قراره في العام في العامة ومنهم من حكم **القول** الاول في مذهبنا
في القاضي ورثا في نه والمص والعلامة وهو المحدث **القول** الاول في مذهبنا
السبق وابن ادریس **المص** الخامس في حد المسكر **قال** طاب ثراه ولو
ولا المحققين لكن يوزان وفي نه يعني عن الطفل اولا فان عاد ادب فان
عاد حكمت انا عليه حتى يتي في فان معا قطعت انا عليه فان عاد قطعت
بقطع ابله **القول** تفصيل النهاية قال القاضي ورثا في نه والمص
لف وهو حسن واقطع الصدوق على تاديبه واما واختاره المص والعلامة
في نه وابن ادریس **قال** طاب ثراه وفي سرقة اخذ الغائبين من العينة
روايتان احدهما لا يقطع والاخرى يقطع اذا زاد عن نفسه قدر النصاب
القول في مذهبنا في نه يعني عدم قطع العام بالسرق من العينة مطلقا
اختاره في المحققين وهو المحدث لرواية محمد بن قيس عن الباقر ع عن
علي ع في رجل اخذ من ماله من المعتم وقال لو اذ سرق اقطع فقال اني لم اقطع
احد له فيما اخذ سركه ومذهبنا في نه يعني يقطع اذا زاد عن نفسه قدر
النصاب واختاره الشيخ في نه وتبعه المص والعلامة وهو المحدث في نه
الصادق ع قال قلت لرجل سرق من المعتم السبق الذي يحد عليه اقطع
قال سبطكم الذي سببه فان كان الذي اخذه اقل من نفسه عزروا وضع
البي عام ماله وان كان اخذ من الذي له فلا شيء عليه وان كان اخذ

من مجن وروى في نه **قال** طاب ثراه ويقطع الا جردا اذا احراز المال
منه وروى في نه **القول** من الصدوق في كتابه من قطع الا جردا
الشيخ في نه وواجب ابن ادریس اذا احراز منه وروى في نه **قال** طاب ثراه
المص والعلامة وهو المحدث ومذهبنا في الثاني في الثاني في الثاني
وكذا الصنف وفي رواية لا يقطع **القول** في الثاني في الثاني في الثاني
الصدوق وقال ابو علي يقطع اذا احراز منه وروى في نه **قال** طاب ثراه
واختاره المص والعلامة وهو المحدث **قال** طاب ثراه ولو لم يحد مرتين
او غلق وقيل كل موضع ليس لغير المالك دخوله الا باذنه فهو حر **القول** الاول
قول الشيخ في نه وقال ابن ادریس لو كان موقفا او مغلقا او موقفا او موقفا
واختاره المص **قال** طاب ثراه ولا يقطع من سرق من المواضع المأذون فيها
في عتباتها كالحمامات والمساكن وقيل اذا كان المالك مراعى الى المكان
محرزا **القول** في نه يعني اذا سرق من المواضع المشابهة كالحمامات والارحبة
يقطع مع مراعاة المالك قال في نه وكذا الميزان بين يدي الجزارين
والتياب بين يدي البزازين فخر ذلك نظره اليدوان سبها او نام غنة
اكثر وسقط اقطعه وقال ابن ادریس لا يقطع واختره المص
لعلامة **قال** طاب ثراه ويقطع سارق الكفني ويسرق بلوغ النصاب وقيل لا
يسرق لانه ليس حد السرقة بالحسم **القول** في نه يعني حرز الكفني ويحد عتبه
في قطع اخذ النصاب قال ابن ادریس في احد قوله لانه مفسد في الارض
فقطع حسامه العناد واعتبه المبد والمبذ وابن زهره والسبق وابن
حمزة والكثيري والمص والعلامة وفي المحققين واعتبه ابن ادریس
القول الاخر في المرة الاولى لانه سارق ولا يعتبر عتبه لانه مفسد **القول** الاول
مذهبنا في نه **قال** طاب ثراه ولو اقر للضرب لم يقطع نه لو ردت سرقه عنها
قطع وقيل يقطع لنظر الاحمال وهو اسب **القول** الاول في نه يعني
واختاره العلامة في نه ورثا في مذهبنا ابن ادریس واختاره المص
العلامة في نه وهو المحدث **قال** طاب ثراه ولو لم يكن سارقا قطع السبق
في نه رواية لا يقطع **القول** في نه يعني ان محلي القطع هو السارق في المرة الاولى

هو يورده اليه سوا كان له يد سري او لم يكن وقال ابو علي لا تقطع يمينه مع
فقد يده اليسرى لرواية عبد الرحمن بن الجراح عن ابي بصير عن ابي بصير
يد من يمينه والاول هو مذهب المصنف والعلامة وهو المستند **قال** طاب
ثراة قال في يه ولو لم يكن سيار قطعت رجله اليسرى ولو لم يكن له رجل لم يكن
عليه اكثر من حبس وفي الكل ترد **القول** على القطع في المرة الثانية الرجل اليسرى
وهو يجوز قطعها في المرة الاولى اذا فقدت يمينه قال في طلم وهو واحد قولنا
انما ضمني وقال في يه لا تقطع رجله الا مع فقد يده معا وتردد المصنف في كتابه
من حيث انه يحيط عن محل الفرض وتعد عن موضع النقل **خصيص** كل من قطع يمينه
من يده اليمنى فان عادنا يقطعت رجله اليسرى فان سرق ثالثة فخلد الحبس
ليقل لو سرق فيه فبذره اربع عقوبات الاول قطع اليد اليمنى وموجب
السرقه في المرة الاولى وفي الثاني في قطع الرجل اليسرى وموجب السرقه في
المرة الثانية والثالثة الحبس وموجب السرقه في المرة الثالثة الرابع اقل
موجب العقل في المرة الرابعه هذا المشط يتكرر في كل مرتبه ولو لم يتكرر
سرق موارا كفي قطع واحد كما في الزنا وسر بغير نكاح **نيسان** لو فقد
المصنف المخصوص بمرتبه على شقيق الى المرتبه الثانية فعليه ثلثه اقوال الاول
قال في طولا يمينه لا ينقل الى رجله اليسرى ولو لم يكن له رجل حبس وخاره
القاضي في المحلل المذهب ان في قال في يه لو فقدت يمينه في الاول قطعت
يده اليسرى فان فقدت قطعت رجله اليسرى ولو فقدت ثلثه السجى
خاره القاضي في الكا على الثالث قال ابن ادريس تحقق كل مرتبه بما وطف
فلا يحبس من لم يسرق مرتين ويقطع في كل من سار بل يوزر وكذا ان ينقطع رجل من
لم يقطع يده في سرقه فبذره عقل من هذا الخبر ان مع فقد ان اليمين في
المرة الاولى لا ينقل الى غيرهما عند ابن ادريس وعند الشيخ ينقل وهو
على قولين فمن ط الى رجله اليسرى لا ينقل الى يمينه في السرقه وفي يه الى
يده اليسرى لان اليد اليمنى اليها ثلثه الدين من الرجلين ولا ينقل الى الرجل
الا مع فقد الدين معا واختار العلامة في عدم مشط وقال الشيخ في ط
المسك على الحلية لو سرق ولا يده ولا رجل يخرال عام في ناديه باي
نوع

نوع اراد ثم قوي الحبس وقال المصنف في الكتب ان ولي ان يقي الامام بما
بما يبا من تعزير او حبس ويحسن الثاني لو كان له يمين حتى السرقه
فقطعت قبل القطع سقط وامتنع على تعزيره سواء ان تلفت يمينه او قصاص
او با من يمينه فبذره العقل بالذات **قال** طاب ثراه وسقط الحد بالثبوت
قبل اليه وتخيير الامام معا بعد ان قرار على روايه فيها ضعف وانما يتم
القطع **القول** على المصنف مذهب ابن ادريس والتحريم مذهب الشيخ في يه وهو
المعتمد واختاره العلامة في لغا والشيخ اتمام الصل دون غيره **قال**
طاب ثراه ولو سرق اثنان نصا با قال في يه يقطعان وفي في اسطرط
يلوع كل واحد **القول** قال الثكنه اذا سرق اثنان فصاعدا فبذره نصا
وجب القطع على الجميع وفيه قال النقي والقاضي وحي واهن حرمه وانما حرمه
وقال في الكتابين لا يجب القطع ان يبلغ نصيب كل واحد نصا وفيه قال
ابن ادريس واختاره العلامة وهو المعتمد **قال** طاب ثراه لو قامت
الحجة بالسرقه لم امسك فقطع ثم شئت عليه باخرى قال في يه يقطع يده
بالاولى ورجله بالآخرى وفي رواية مولى ولي التمسك بعينه الدم المسمى
موضع العقوبه **القول** اذا تكررت منه السرقه فاما ان تقوم اليه بالسرقه
معا او تمسك حتى تقطع ثم يسجد عليه بالآخرى العتيم الاول بان يده عليه
لسرقته معا وفيه ثلثه اقوال **القول** في يه يقطع بالآخره واختاره المصنف
في الرابع والحدوقي بالاولى واختاره القاضي والعلامة في عدم الخبر
وقطعه في الف باي واحده كانت بحيث نوع في الاول قطع بالثاني والاعلى
يعلم من هذا فافاده الخلق في العتيم ان يسجد عليه بعد قطع يده المذموره في
الناقص فبذره نصا في يه ثم واختاره ابن حزمه ومنه في ط واختاره المصنف
والعلامة وهو المعتمد **العقل الثاني** في حد الحارب **قال** طاب ثراه وان لم يكن
اهل على ان سببه **القول** يدين من جرد السلاح لا خافه الناس فهو حارب وان لم يكن
من اهل البيه اي من اهل الفاء ليعوم اليه ويؤذنه برب المصنف والعلامة وقال
في يه الحارب هو الذي يجر السلاح ويكون من اهل البيه وعنده قال المعتمد وهو

وهو المشهور في عبارات اصحابنا والمحدثين **قال** طاب ثراه وحده القتل
او الصليب او القطع في العا او النقي ولا صحاب اختلفوا في المنيذ بالخيرو
الوجه وقال الشيخ **الشيخ** بالترتيب **قول** التخيير من بين المنيذ وتلكه واني
ادرس واختاره المصنف والعلامة وهو المنيذ والترتيب المحكي في الكتاب من بين
الشيخ وتبعه القاض **قال** طاب ثراه وفي الصدقة بينهما قولان ان الشيخ وعليه
قول من المنيذ من بين الشيخ في رواية ادرسي واختاره العلامة وقال المنيذ
تصديق بها عقوبة على ما جناه **قال** ويثبت شهادة عدلين او اقرار موثقي
ولو قيل كفي المنة كان حسنا **قول** الاول ابن ابي اسحاق وهو المشهور بين
صحابنا ورواه فروج ذكرنا في المنيذ **قال** طاب ثراه ولو
قتل بالقتل غلبا ولم يقصد القتل فافق فلا شهرة خطا كالقرب بها
والله ليعود الخفيف **قول** هذا هو المستند وهو من بين المنيذ والشيخ في ط
وجوب القصاص **قال** طاب ثراه ولو كان المأمور عبده فقولان الشبهة انه
كثيره والمروى انه يقتل به السيد وفي ان كان العبد صغيرا او مجنونا سقط
العقود ووجبت الدية على المولى **قول** ان كان العبد كغيره فلعقود عليه وان كان
صغيرا او مجنونا قاتله على السيد العقود واختاره العلامة وفي رواية
في الدية واختاره ابن ابي اسحاق **قال** طاب ثراه ولو جرح جان فقتل السيد المنيذ
اجنبية دخل قصاصا الطرف في النفس اما لو جرحه او قتله فقولان احداهما
لا يدخل قصاصا الطرف في النفس والآخر يدخل وبشيء ان فرقته لم يدر
ومستند رواية محمد بن قيس **قول** يريد لو جرحه بان قطع يده مثلا او
اليغنه ندخل القصاص واقتصر على قتله اجماعا لو قتله بعد قطع يده
فقتل يدرى قصاصا السيد في قصاص النفس وتقتصر على قتله كما يدرى الدية
اولا بل يقطع يده لم يقتل الشيخ في ط على الاول ورواه جعفر بن محمد
في فاعلى الثاني واختاره ابن ابي اسحاق وفصل في تيمم قتال بالاول مع اتحاد
الضربة وبالثاني مع تعدد ضربا واحدا رواه محمد بن قيس عن احمد بن
عنه في رجل قتل عيني رجل وقطع النقرة واذنيه ثم قتله فقال ان كان قد فرق
ذلك

ذلك اقتضى منه لم يقتل وان كان ضربه ضربة واحدة ضرب عنقه ولم يقتل
قال طاب ثراه ولو اشتكر رجل وامرأة في قتلها وتقتل الرجل
بالرد والمنيذ جعل الرد المنيذ **قول** **ابن** مسكين ان اولي اذا قتلها وجب
عليه رد خمس مائة دينار وتختص بها اوليا الرجل اذا قتلها فاضل
وقال المنيذ يرد المنيذ والاول هو المنيذ الثانية اذا قتل الرجل خاصة
روت المرأة نصف دية لانه قد رجايتها وقال شيخنا نصف ديتها وتوقع القصاص
والاول هو المشهور وهو المنيذ **قال** طاب ثراه ولو اشتكر حرة وعبد
قتل في يده قتلها ويرد على سيد العبد فقيمة اه **قول** **ابن** مسكين
اقوال الاول للولي قتلها ويرد على سيد العبد منه ولد اخذ الدية منها
ففي النصف الدية وعلى سيد العبد النصف الاخر او يسلم العبد اليهم فكونوا
رقا لهم وله قتل العبد خاصة وليس سيد على الحر سبيل وله قتل الحر ويودي
سيد العبد الي ورثة نصف الدية قال المنيذ والشيخ في يده وتوقع القصاص
للولي قتلها ويرد قيمة العبد لاني القاض عن حقه على سيد العبد ورثة الحر
فيكون بينهما نصفين وله قتل الحر وعلى سيد العبد نصف دية الحر ورثة وله قتل العبد
ويودي الحر الي سيد العبد نصف قيمة وانما اختار الدية كان على كل من هو سيد
العبد نصفها وهو قول النبي انما لنا كون اجنبية عليهم نصفين وذلك في
صمان كل واحد منهما نصفها وهو من بين المنيذ والعلامة فوج نقول قيمة العبد
ان تزيد على جنسية اولي وعلى التقديرين فالولي اما ان يختار قتلها او الدية
منها او قتل الحر والعبد فيرد اربعة اقسام واذا ضربت في القصاص والدين
كانت ثمانية اقسام رابعة منها في طرف الزيادة القيمة عن اجنبية واربعة
في طرف عدمها الطرف الاول ومساوية الرابع الاولي ان يقتلها فيرد على
الحر نصف دية وعلى سيد العبد ما زاد على قيمة عن نصف الدية عالم تجاوز
القيمة دية الحر فردد اليها الثانية مقابلة وهو طلب الدية منها ففي الحر
نصف الدية وعلى السيد النصف الاخر او تسليم مقابل النصف ليرتق ثلثا لثمة
قتل الحر خاصة فنودي سيد العبد نصف الدية او يسلم من الدية ما قابل
النصف ليرتق ورثة الحر وليس لهم قتل الدية مقابلة فنودي الحر نصف الدية

فان كانت وفق الزايد فقيمة العبد عن جنسية دفعها الي السيد وان كانت ازيد
اختص الولي بالفضل وان كانت انقص من القيمة لم يكن الفاضل مضمونا
قيمة العبد لا تزيد عن دية الحر الطرف الثاني وفيه ما يلي اربع اقسام
قتلها فلا يستحق له علي سيد العبد وعليه لورثته ان يرضى الدية ان يتعالمه
معا ان يرضى الدية وعلي سيد العبد التحقق الاخر واستلم العبد قتل الحرة فمؤدي
سيد العبد الي ورثة نصف الدية او ليد العبد فان كانت قيمة العبد نصف
الدية والكل الولي الرابع فمؤدي ان يرضى الدية ولا شيء لسيد العبد
عليه وهذا هو العبد طاب رآه وويل وخذ منها الفضل الى رجل يريد ان
المراه اذا قتلت رجلا كان لوليه القصاص وبها يرضى منها مع ذلك نصف الدية المشهور
لا ورعا كان اجماعا ويدل عليه القرآن ومصرح الروايات ويندرشاذة ابي موسى
نصاري عن ابي جعفر انه قال في امره قتلت رجلا فاقبلت وودي وبها قيمة
الحال طاب رآه ولو كان العبد ملكه غزو وكفوفي الصدقة بقيمة روايتها
صفى الرواية ان شاء الله الي ما رواه اسحق بن عبد الملك عن ابي عبد الله
ان امير المؤمنين دفع اليه رجل عذب عبده حتى مات ففرض عليه مائة مائة وجسنة
وعرفه قيمة العبد فتصدق بها عنه وبمحمونها قال الشيخان وتلميذاهما والشيخ ابن
حمزة وابن زهره وابن ادریس واختاره في المصنفين وهو قريب من الابعاد
وتردد فيه المصنف والعلامة ومنشاه في الرواية فان طرعا سقيم والاصل رآه
الدفعة والمحمدة الاول طاب رآه وفي رواية ان اعني ذلك قتل
الرواية ان شاء الله الي ما رواه الشيخ بن يزيد الجرجاني عن ابي الحسن عن رجل
قتل مملوكه او مملوكته قال ان كان المملوك له ادب وجنس ان يكون موعودا
بقتل المالك ليك فيقتل ويقتل ويقتل في كتابي الاجارة واختاره
الشيخ وابن زهره والكثير ومنه في يه بل يعاقب بما يرضى عن ماله في الاستحقاق
طاب رآه والمذهب كالقولي ولو استرقه ولي الدم ففي خروجه عن التبر
قولان خروجه عن التبر وهو مذنب ابن ادریس والمصنف والعلامة
وهو المحدث كافي السمع وعدم مذنب الصدوق والشيخ
طاب رآه وبقتل الا يخرج من سبي في كذا رقبته المروي انه سبي
ظاهرا

الثالثة

وروي

عدم

عدم السبي في سبي وفي سبي في دية المقتول ان كان حرا وفي قيمة ان كان
عبدا او قال الصدوق في المقتن سبي في قيمة نفسه اعتبر في المقتن اقل
الا مدين من قيمة دية المقتول وهو السيد طاب رآه وفي رواية علي
بن جعفر اذا اذني نصف ما عليه فهو بمنزلة الحر **قال** روي الشيخ باسناد
الي علي بن جعفر عن اخيه موسى عن قال وسالته عن المكاتب اذا اذني نصف ما عليه
قال هو بمنزلة الحر في المردود وغير ذلك من قتله وغيره ورجعها في الكسبة وقال
في سبي علي ان عام ما قال بل الحر وما قال بل نصيب الرقيق على السيد واختاره ابن
ادريس وقال المصنف ونصحه على الامام بعد ربا عتق منه واستخذه او ليد
المقتول في باقي ما عليه حتى يوفيه او يموت والمحمدة ضمان الامام ما قال الجوزي
في الخطا وفي العمد وقاله وما قال بل نصيب الرقيق للامام استرقاؤه ونظير
الكتابة في العمد وعينه السيد فكتابه بجايا وهو من سبي المصنف والعلامة
قال طاب رآه ولو قتل العبد حرين على الشقاق ففي رواية هو لوليه والاصل
وفي اخرى يستكران فيه عالم حكم الولي الاول **قال** اذا قتل العبد حرين فقيمة
كان لا وليا للجميع قوله واحد او ولي الحكم كذلك لو كان على الشقاق قال
الا استجبا ربح عالم حكم الولي الاول فمكتون هو لوليه وهو من سبي علي
واختاره العلامة وروفي رواية زارره عن ابي القاسم في رجل خرج رجلين
قال هو بينهما ان كانت جنسية بحيث بقيمة قتل له فان خرج رجل في اول
النهار وخرج اخر في اخر النهار قال هو بينهما عالم حكم الولي في الخروج الاول
قال فان جبر بعد ذلك جنسية فان جنسية على الاجرة وقال في يه هو لوليه
الاجرة وهو في رواية علي بن عتبة عن ابي الحسن ان سالت عن رجل عذب
قتل اربعة احرار واحد بعد واحد قال فقال هو لوليه والاصل ان
شاه واقفوه وان شاءوا استرقوه لانه اذا قتل الاول استحق اولياؤه
فاذا قتل الثاني استحق من اولياؤه الاول فصار لوليه الثاني فاذا قتل
الثالث استحق من اولياؤه الثاني فصار لوليه الثالث فاذا قتل الرابع استحق
من اولياؤه الثالث فصار لوليه الرابع ان شاءوا اقتلوه وان شاءوا استرقوه
وقال ابن ادریس كفي في انتقاله الي الثاني في اختيار اولياؤه الاول استرقاؤه
وان لم يحكم الحاكم ومع عدم اختيارهم ذلك لا بد من ملك احد من القتلين

اختاره فاذن انساني فابهم سبق الي قتله كان له ذلك لعله قد جعلنا
سلطانا ولا مدخل حكمي في ذلك بل لا اختيار في ذلك الي الا ولها من العقل والادب
سرفاق واختاره المصنف والعلامة في ترويض المحققين **قال** طالب سراه لوقطع
رجله قطعت عيناه للاول وسيراه للشاني وقال في ترويض المحققين **قال** طالب سراه لوقطع
اذ اقطع عيني رجل ومثلي فاحرق قطعت عينه بالاول وسيراه بالشاني اجماعا على ان
مساوية اليد في قطع يديك هل تقطع رجلك اليسرى لوقطع رجلك لوقطع الخ
الدية او ينقل الي الدية بعد فقد اليد لان الرجل غير مكتمل لليد فيتعين الانتقال الي
الدية ليقدر المكتمل قال في ترويض بالاول وتبعه القاضي والعلامة وهو مذهب ابي علي وباب
قال ابن ادریس واختاره المصنف والعلامة في ترويض المحققين **قال** طالب سراه لوقطع
حرقا عنقه مولاه في الترويض **قال** منشا الترويض من افعال الصحابة والتابعين على
التقليد ليعرفوا في ملك الشريك وعدمها ليعلموا حق الجير عليه بالدية منها
صدر من غير ملك مالک وهو مذهب الشيخ في ترويض واختاره المصنف والعلامة في ترويض المحققين
قال طالب سراه لوقطع خطاه في رواية عن علي بن ابي حمزة **قال** طالب سراه لوقطع
في ترويض عنقه ولزمه دية المقتول واختاره المصنف وهو المذهب لا اله الا الله
موجبه لما لا قد اختلفت عقوبة مقتل الجاني فتضمنها عقوبة له التزام منه بالدية ومنع
ابن ادریس الا ان يقدم السيد بالضمان واختاره المصنف **قال** طالب سراه
وهل يسترق ولده الصغار الا شبه **قال** طالب سراه لوقطع خطاه في رواية عن علي بن ابي حمزة
الي اولياء والمقتول فان شاءوا قتلوه وان شاءوا استرقوه وهل يسترق ولده
الا صاغ **قال** المعتمد والنجاشي تلميذه وابي حمزة نعم ومنع ابن ادریس لان احراز
اختاره المصنف وبنا على ما استوفينا في المذهب فلنطلب في كتاب **قال** طالب سراه
في قتل احد بولد لولد ترويض **قال** طالب سراه لوقطع خطاه في رواية عن علي بن ابي حمزة
ومنشا من عموم الية كونه ليس باب حقيقة ومنشا ركنه لاسباب الولية بل هو ركن
من ولاية الاب ولانه احوط ومذهب ابي علي عدم قتل الام واحد بها بالانواع
المعتمد من بعض **قال** طالب سراه في رواية يفتي في الصبي اذا بلغ سن
وفي اخرى اذا بلغ خمسة اشهر **قال** طالب سراه في رواية الا ولي غربي يصير غريبا
عن وعصمونا الصبي في ترويض والاشارة رواها السكوني عن ابي عبد الله
عن علي بن ابي حمزة **قال** ابن ادریس لا يتوجه عليه القصاص في ترويض عن عكرمة

واختاره المصنف والعلامة في رواية ابن حمران **قال** طالب سراه لوقطع
قتله على الصبي **قال** طالب سراه لوقطع خطاه في رواية عن علي بن ابي حمزة
بل الدية ليعتق عقله فاشبه المجنون **قال** طالب سراه لوقطع خطاه في رواية عن علي بن ابي حمزة
سره راوي في رواية دية من بيت المال الرواية اشارة الي ما رواه ابو بصير
قال سادات ابا جعفر عن رجل قتل مجنونا كان فقال ان كان المجنون اراده
فدفعه عن نفسه فقتله ولا شيء عليه من قود ولا دية ولا عيل ورثة الدية من بيت المال
والاول هو اصل ولا بأس بالشاني ليل يطل دمه **قال** طالب سراه في رواية عن علي بن ابي حمزة
ترويض استشهاده المصنف في توجها القصاص **قال** طالب سراه في رواية عن علي بن ابي حمزة
بذله لخطا وكف فيه الدية على عاقلة وتبعه القاضي وهو مذهب ابي علي وروى
ابن ادریس وجوب القود في عدة كغيره واختاره المصنف وهو المذهب **قال** طالب سراه
طالب سراه اما ان قتل وكفني المدة وبعض اصحابنا يكره **قال** طالب سراه في رواية عن علي بن ابي حمزة
على المرتبة وتبعه القاضي وابن ادریس واكتفى المصنف بالمرتبة واختاره العلامة
لعموم قبول اقرار العاقل وهو المذهب **قال** طالب سراه لوقطع خطاه في رواية عن علي بن ابي حمزة
اخراجه هو الذي قتله ورجع الاول دري عنها القصاص والدية وروى في
بيت المال وهو قضا الحسن **قال** طالب سراه في رواية عن علي بن ابي حمزة
بعض اصحابنا رفعه الي ابي عبد الله **قال** طالب سراه في رواية عن علي بن ابي حمزة
خبره وبه سكين متعلق بالدم فاذا رجل متشكك فيه فقال له يا امير المؤمنين
ما تقولنا عنك **قال** طالب سراه في رواية عن علي بن ابي حمزة
ببوابه يقتلوه اقبل رجلا مرغا فقال لا تجلبوا ورواه الي امير المؤمنين
فردوه فقال يا امير المؤمنين والله ما بينه صاحبه لنا قتلته فقال امير المؤمنين
عنه لا ولا حاكمك علي اقرارك علي نفسك فقال يا امير المؤمنين وما كنت
استطيع ان اقول وقد شبه علي امثال هؤلاء الرجال واخذوني وبدي
سكين متعلق بالدم والرجل متشكك في دمه ومثاق وان اقيم عليه وحقت
الضرب فاقررت وان ارجل كنت ذبحت بجنب هذه الحنية شاه فاخذني
البول فدخلت الحنية فذابت الرجل متشكك في دمه فقتل متقي فدخل علي
بوله فاخذوني فقال امير المؤمنين عمره فذوا به من فاذا ببوابها الي الحسن

وقولوا له احكم فيها قال فذهبوا الي الحسن ع وقصوا عليه قصتهم فقال الحسن قولوا له
المؤمنين ع ان كان هذا في ذلك فقد احيا هذا وقال الله عز وجل ومن احيا بها
فلانما احيا الناس جميعا فاحيا عنهما واخرج دية المذبح من بيت المال وهو قضية في
واقعة ولا عدي بجواز اطلاعه ع السليم على ما اوجب الحكم في الواقعة فلا تسلم
بوتة خيرة الولي في تصديق ايهما شاء **قال** طاب ثراه ولو شهد ان ان القاتل زير
شهد اخر ان القاتل عرو قال في تيسر سقط العصا ووجبت الدية عليها نصيحتي
ولو كان خطأ كانت الدية علي عاقبتها ولعله احتياطا عرض من تقدم البينتي **اقول**
حكم الشيخ في تيسر سقوط العود في المد وجوب الدية عليها نصيحتي وكذا في شبه المد
بوجوبها علي عاقلتين في الخطا وتبعه القاضي وهو مذهب المعتمد واختاره العلامة
وهو المعتمد وقال ابن ادريس بن خيرة الولي في تصديق احدي البينتين وكذا في اخرى
ولا يسقط العود كما في الاقرارين **قال** طاب ثراه ولو شهد انه قتل عدا واقر اخر
انه القاتل دون المشهود عليه في رواية زرارة عن ابي جعفر ع لولي في قتل المقتول
اقول روي زرارة في الصحيح عن ابي جعفر ع عن رجل قتل في الوالي فيه قوم
فسدوا عليه قتله عدا فذهب الوالي القاتل الي اولى بالمقتول ليقاد به فلم يجزوا
حتى اتاهم رجل فارق عند الوالي انه قتل صاحبهم عدا وان هذا الرجل الذي شهد عليه
الشهود يري من قتل صاحبهم فلما قتلوه وخذوني به قال فقال ابو جعفر ع
انما رادوا وليا المقتول ان يقتلوا الذي اقر على نفسه فليقتلوه ولا يسئل لهم على الاخر
ولا يسئل لورثته الذي اقر على نفسه على ورثته الذي شهد عليه وان ارادوا
ان يقتلوا الذي شهد عليه فليقتلوه ولا يسئل لهم على الذي اقر ثم يودى الذي
اقر على نفسه عليه نصف الدية قلت ان ارادوا ان يقتلوهما جميعا قال لهم و
عليهم ان يودوا الي اولى بالذي شهد عليه نصف الدية خاصة دون صاحب
لم يقتلوهما به قلت فان ارادوا ان ياخذوا الدية قال فقال الدية بينهما
نصفان لان احدهما اقر والآخر شهد عليه كيف صار لا وليا الذي اقر
علي الذي شهد عليه ولم يقر قال فقال لان الذي شهد عليه ليس مثل الذي
شهد عليه لم يقر ولا ابرأ صاحب وانا خارق وابرأ صاحب فلم يقرم الذي اقر
وابرأ صاحب ما لم يقرم الذي شهد عليه ولم يقرم ابرأ صاحب ولم يقرم

اقر

افتي الشيخ في تيسر وتبعه القاضي وهو مذهب البينتي وابي علي قال ابن ادريس
ولي في قتلها جميعا نظر استقر له في اخر الحديث علي بن خيرة الولي كالبينتين
واختاره العلامة وهو المعتمد **قال** طاب ثراه وقيل بحبس المتهمة بالدم
ايام فان ثبت الدعوي وان خطي سبيله وفي المستند ضعف وفيه عجل العقوبة
لم ثبت سببها **اقول** هذا قول الشيخ في تيسر وتبعه القاضي وهو المعتمد وقال ابن
حزمه بحبس ثلثة ايام ومنع ابن ادريس من جسمه واختاره المصنف والولي وقر
المحقق ذكر القصاص **قال** طاب ثراه وفي الخطا حمة وعزرون على الظاهر
اقول ذهب المعتمد الي مساواة الخطا للمعد واختاره سائر و ابن يسر والقائمة
في عدا وقال الشيخ في الكتب ثلثة اقسام حمة وعشرى وتبعه القاضي وابن
عزرة والمصنف والعلامة في ثلث وهو المعتمد **قال** طاب ثراه في كانت دية
دية النفس كالانف واللسان قالان شهران الف مائة سنة رجال **اقول** قال
قول الشيخ في ثلثة وتبعه القاضي وابن حزمه واختاره المصنف والعلامة وهو
المعتمد وقال سائر وجوب الحسني في المد ونصفها في الخطا واختاره ابن
يسر القول في كيفية الاستيفاء **قال** طاب ثراه ولولي الواحد
بالقصاص قبل توقف ع اذن الحاكم **اقول** هذا احد قولي الشيخ في طاعة
السلطة سبيله اجتبا دية مبنية على الاحتياط فشاظ بنظر الحاكم ويعز لو خالف وا
ختاره العلامة في عدوني التعزير في حق مع السوقف واجاز المبادر في
القول الاخر فوطا اختاره المصنف والعلامة وقر المحققين للمادة وهو المعتمد
هذا في النفس واما في الطرف فيتوقف اجماعا **قال** طاب ثراه قال الشيخ
ولو بادرا به جاز وضمن الدية عن خصم الباقين **اقول** الجواز مذهب
الشيخ في الكتابين وعدمه مذهب المصنف والعلامة في التعزير وعدمه
المبادر ويضمن خصم الباقين ان لم يردوا **قال** طاب ثراه ولو اختار بعض
الاوليا الدية فدفعها القاتل لم يسقط العود ع ان شهر **اقول** هذا
هو المشهور بين اصحاب ومثله عموم الية ورواه زرارة و
محمّد سقطت القصاص لا خزام النفس في الجدة يعفو العفو ولا تنسأ
الدماء ع اتم الاحتياط فيقتل الي الدية جميعا بين المحققين قال الصدوق

قال الشيخ في توقف ع اذن
السلطة وهو خلاف المذهب

وقد روي انه اذا عني بعض الاوليا ارتفع العود والمحمد الاول **قال**
طاب ثراه ولو اقرنا على حين مات فالمراد وجوب الدين في ماله ولو لم يكن
مال اخذت من الاقرب فالاقرب وميل لاديه **اول** الاول من ربه
في ربه وثبوته القاضي والشيخ وابن زهره وهو مذهب ابي علي واختاره المصنف
والعلامة وقال في ط قال قوم بسقوط العود الى غير مال وهو الذي
تقتضيه مذهبا واختاره ابن ادریس والمحدث **قال** طاب ثراه
اذ ضرب الولي ابي في فركه طنا انه مات فبره في رواية يتيقن من الولي لم يملك
الولي او نيتا **قال** **اول** هذه رواية ابان بن عثمان عن اخيه عن
احد من اقرنا في عمر من الخطاب برب رجل قتل اخا رجل فدفنوه اليه
تقبله فخره الرجل جبر ابي انه قتله فحيا الى منزله فوجدوا به رمقا فاحسوه
حين برأه فخرج اخذه الى المقبول وقال له انت قاتل اخي وولي ان اقلبك
فقال له قد قتلته مره فانطلق به الى عمر فامر بقتله فخرج وهو يقول يا ايها
الناس قد قتلني والله ثم واه الي امير المؤمنين عمر فخره فخره فقال لا تجل
عليه جبر اخبر اليه فدخل على عمر وقال ليس الحكم فيه هكذا فقال ما هو يا
ابا الحسن قال يتيقن من اذ من المقتول الاول ما ضعه به ثم تقيله باخيه فخره
انه ان اقتضى منه ابي علي نفسه فخره عنه وتا ركا وابان نا ووسي والرواية
مرسله **قال** في ربه اذ وجهه جبالا الولي وطب من العود كان له ذلك وعليه
ان يرد عليه دية الجراحات التي جرحه او يتيقن منه وفصل المصنف قال ان
كان ضربه بما له ضربه كان له قتله فخره فخره وان ضربه باللاسوع
ان اقتضى لم يكن له ضربه قتله الا بعد ان يتيقن منه في الجرح او يرد ركا
متعبه العلامة وهو المحدث **قال** طاب ثراه ولو قتل صحيح مقطوع اليه فان ارد
الولي قتله رد دية البهائم **اول** روي برشام بن سالم عن سمويه بن
عن ابي عبد الله عن قال سئل عن رجل قتل رجلا عدا وكان للمقتول اقطعة
المنى فقال ان كانت يده قطعت في جنازة جبا على نفسه وكان قطعه
ديه يده من الذي قطعه في راد او يداوه ان يقتلوا قاتله ادوا اليه
قاتله ديه يده الذي قيد منها وقتلوه وان شاوا اطروا عنه دية يده

واخذوا ابا في قال وان كانت دية ذبحت فخره خباية جبا على نفسه
اخذوا دية قتلا قاتله ولا يفرم شيئا وان شاوا اخذوا دية كاملة بكذا
وجبا في كتاب علي عنه ويحتمل صريحا عدم توجه القصاص مطلقا
ان اقتضى لا يوجب ذلك الا في فرضا صا لطف **قال** طاب ثراه وفي
جواز ان يقتل من قبل ان يذبح تردد في نسخة الجواز **قال** في نسخة
مذهبه في ط والجواز مذهبهم في ف واختاره المصنف والعلامة وهو
استحب البصر طاب ثراه ويقتل عين الا عور عين ذي العينين وان
عبي وكذا يتيقن منه عين واحدة وفي رد ضحا الدية قولان اذ قلح
ذو العينين صحيح ان عور وكان العور خلفه اذ ذبحت عينه بافنه فلا عور
ان ياخذ في قصاصها من الصحيح عين واحدة لا اكثر وبل مع ذلك يضاف
اليه في نسخة قولان احد هما قاله في ف واختاره ابن ادریس وقوله
في النحر ورد ان خلع قاله في ط وهو مذهب ابي علي واختاره في التحقيق
وهو المحدث **قال** طاب ثراه ولو قطع كفا مقطوعه لا صا في رواية
كف القاطع ويرد عليه دية الا صا **اول** هذه رواية الحسن بن ابي
الحسن عن ابي جعفر وهو ضعيف ووجه او عليها فتوي الشيخ في ربه
القاضي ومنه ابن ادریس في القصاص منها لعدم امكان الوصول اليه ان
يقطع الا صا وبه غير نسخة للقطعة فيقتل الى الحكومة وتوقف العلامة
كتاب الديات قال طاب ثراه وفي دية شبيه العور رواية
بكذا وكنون بنت ليون وكنك وكنون حمة ودرج وكنون شبيه طوقه
اول هذه اقوال الشيخ في ربه وما وقعت به على رواية نعم ورد فيها روايتان
احد هما صحيح ابن سنان قال سالت ابا عبد الله عن يقول قال امير المؤمنين
عنه في الخطا شبيه البهائم ان يقتل بالسوط او بالوصا او بالجران دية وكذا يخلط
وبه رواية في ابا علي منها روي عن خلفه في شبيه ابي بار عاميا وكنون حمة
وكنون بنت ليون وكن خري رواية ابي بصير عن ابي عمر في وكنون حمة
التي شبيه البهائم الخطا باسنان ابا ليون وكنون حمة وكنك
وكنون حمة ودرج وكنون شبيه طوقه وفي رواية في الخطا

قال طاب ثراه ووركت جارية اخرى فحتمت لانه فقصت فصرعت الزاكنه الي حقه
القول للمصاحب بين ثلثة اقوال الاول وجوب دية التالف على القاصصة والناخنة
نصفان قال الشيخ في ربه وتبع القاصي الثاني سقوط ثلث الدية لكونها عشا
واجب الثلثان على الناحية ان كانت ملجئة للكتابة الي الموت وان لم تكن ملجئة
كانت الدية على القاصصة قاله ابن ادريس والعلامة في الارساد وخر المقتنين
في الارساد **قال** طاب ثراه واذ ارسلت ثلثة في سدم كما يطرقون على احد
فان ضمنوا لغيره دية وفي الرواية ضعف وان سب ان ضمن كل واحد ثلث
الدية وسقط الثلث لمساعدة التالف **القول** مختار المصنف في كل واحد
ابن ادريس والاول من وجوب النسخ في ربه والصدوق في المقتن والمختار **قال**
طاب ثراه من دعا عنك فاحضبه منزله ليا ضمه **القول** يريد ان من دعا عنك
فاحضبه منزله ليا فوضا من فاما ان يوفى له جزا او ان كان النسخ في ضمن
الدية وان لم يكن بينهما عداوة ومعهما للولي التمس فحق فيقتضي في الميراث
عرف فاما ان يوفى بالحياة في بعض الاقطار او ان كان الاول فلا شيء عليه
كان الثاني فاما ان يكون مقتولا او ميتا فان كان الاول فان اعترف بمقتله فدية
وان انكره اقام البينة على غيبه يري وان عدمها فغلبه العود عند المقتل
عند النجاة وان عرف ميتا فان كان هناك لوث فعداوة او حاصه فملولي
القتامة فتثبت الدية عند العلامة والعود عند ابن ادريس ان ادعى الولي
عليه القتل ومع عدم ذلك ودعواه ان مات حقا فغلبه فلا شيء عليه عند ابن
ادريس وعليه البينة واختاره العلامة وعليه الدية عند ابن حمزة واختاره المصنف
قال طاب ثراه ولو دخل لص وجهه مائة ووطي صاحبه المنزلة **القول** يريد ربه
عبد الله بن طلحة وقد تخمنت احكاما غير خالصة في القدر الاول ايجاب دية الغلام
واجباية عدمه وجبا القصاص واجبا لوجوب المصير في الدية عند فوات محلي
القصاص الثاني ايجابها على ماله والعد لا يفرض العقلة واجبا بجملة على فقره وعدم
ما يزيد عن غرامة المهر في تركته ان كان اسبا قتلته بعد ان قتل اسبا كان الواجب
برائه فزدم الغلام باستيفاء القصاص منه واجبا بان قتلته بغيره فصاحبها ذم

عن المال فاحذر الرابع ايجاب اربعة الاف درهم عند هذا الوطى والواجب
مهر المثل وويل يري عن خمسة اية درهم واجبا بان المهر في مثل هذه
الصورة اي صورة غصب الفرج لا يتعدى السنة بل بالمثل وجزا ان يكون
مهر المثل ما ذكرنا من وجوب المهر المثل منه وقد نفاه الشيخ في رواية
اوجبه في طوطى وهو الحق والى ادريس في الحكم الاول وفي رواية اخرى بلغة الرواية
كالص **قال** طاب ثراه وعنه في امره ادخلت الحجة صدق بها **القول** يريد
ابن رواية عبد الله بن طلحة واورى في ربه كما اورد بها المصنف حاكيا روايتها
فاخرضا المصنف والعلامة باحد ادم الصدوق لان الزوج قتله دفقا فاعا
لان له قتل من عده في داره وواجباية المصنف على المراه لتقريبها اليه
كن التي غيره في الجوف لتقوى الحوت ومع ذلك فيذا الحكم قضية واقوت حكمه
قال طاب ثراه ولو سرب اربعة فمكروا فوجبه جرمان وقتلان في رواية
محمد بن قيس ان عليا ع قضي به ثلثة المقتولين على المجوحين بعد ان سقط جراحه
المجوحين من الدية **القول** اختلاف الروايتين في حكاية الواقعة بوجوب تقضي
الحكم وان صلى الله عليه وسلم خاص بواقعة خاصة فلو علمه اطلع في القضية على ما روي
الحكم ولعلهم ان السانية اذني القاض والذي يقتضيه الدية بان هذه صورة
لوث فلولي المقتول التمس وبأخذ العود وان ادعى العود وان ثبت الحكم على السكران
ولا الدية في تركته القاتل ومع عدمها على عاقلة وكذلك المجوحان بجملة
القصاص والرجوع على تركته المقتولين بارسال الجوازة وقال ابن ادريس بتبيل
القاتلان بالمقتولين وان اصرط المصنف على الدية اخذت كلاما غير دقيقا وفي
ابطال العود بطل القرآن **قال** طاب ثراه وكان في الفداء ستة اقسام **القول**
مستند الحكم رواية علي بن ابراهيم عن ابيه عن السوفلي عن السكوني عن ابي عبد
الله عن قال رفع الي امير المؤمنين عرس عثمان كانوا في الفداء فخرقوا
واحد منهم فسد ثلثة منهم على اثنين انهما عرقا فسد ثلثة انهما عرقا فسد ثلثة
فقتل علي ع بالدية ثلثة اقسام على الاثنين وحنن على الثلثة ومضموننا في
القاض وخرج ضعفه في القضية في واقعة لا يجب تعديتها ومقتضى المذهب
ان احد في استبدادتي اذ اسبقنا الاخرى مع استدعاء الولي لهما عند الحكم

بالشرائط المعينة في الدنيا سمعت ثم لا سمع شهادة الاخرى لتحقيق التهمة وان
كانت الدعوى على الجمع لم تقبل شهادة احد من الخصم وكان ذلك لو اننا قلنا في شأن
جدة القاتلة وانما اورد المصنف هذه المسئلة ونظيرها بلطف الرواية لان
مضمونها مخالف لماصول فيورد سياتي بالحق في الحكم تعقبا في حصول الاعتراض
عليه **قال** طاب ثراه ومنه نصب الميازيب وهو جائز اجماعا وفي ضمان ما تبين
قولان احدهما لا يضمن وهو كسبه وقال الشيخ يضمن وهو رواية الكوفي **قول**
مخار المصنف من سب ابن ادریس ونقله المعتمد وهو طبعه وقال في ضمان ونسبه
القاضي وابن حمزة والشيخ والعلامة في لف وقاسط يضمن النصف **قال** طاب ثراه
ولو ثبت دابة على اخي ضمن صاحب الدابة جنابها ولم يضمن صاحب الدخول
والوجه اعتبار الفرق في الاول **قول** ذهب الشيخ في تارة في ضمان صاحب الدابة
تبعه القاضي وذهب المصنف الى استراط الفرق في ضمان الاول ولم يزل بان غلبة
لم يضمن لاهل البراء واختاره العلامة وهو الحق **قال** طاب ثراه ولو اراد كملونه
دابة ضمن المولي ومن اراد صاحب الدابة ضمن المولي اصغر المملوك **قول** الاول
ابي علي والشيخ في تارة وتبعه القاضي والثاني في مذهب ابن ادریس وهو استراط
صغر المملوك او جنونه في ضمان المولي ولو كان كبير اعلق الضمان برقبته واختاره
العلامة وهو الحق وهذا اذا كانت اجنبية على ادبي ولو كانت على مال يبيع به لم يعلق
وعلى تقدير صغره او جنونه في مال السيد **قال** طاب ثراه ولو جرح المباشرة بسبب
ضمن السبب كمن عطي سيرا حفر سيرا في غير ملكه فخرج غدا ثانيا فالتفتان على الحافر تروى
قول منشأ التردد في حقا صا كما في الضمان لانه اول السببين في الضمان عليه
ولان المباشرة ضعف بالقرور وقوي السبب فحق الضمان ويحتمل تضمن الثاني في
لانه المباشرة والحوالة في الضمان عليه اذ اجماع السبب المعتمد الاول وعليه
الاصحاب **قال** طاب ثراه ومنه ابواب واقعة الدابة اه **قول** الرواية الاولى في
المشهور بين اصحاب واثانيه متروكة وطريقا سقيمة ومع هذا هم غير مقتضين
في واقعة لا يكتملها قال العلامة في سبب لوجه عندي انه على الاول للمأني
الدية كاملة لا تستعمل بالثلاثة وعلى الثاني دية الثالث وعلى الثالث دية
الرابع وتنزل الروايات وتوجه الاحتمالات الواردة في هذه المسئلة متوجهة في

المذهب الثالث في اجنبية على الاطراف **قال** طاب ثراه وفي سبب
الدية وكذا في الجنية فان ثبتا فالرأس والمعين ان لم يثبتا فدية دين **قول**
المشهور وجوب الدية في سبب الرأس وهو مذهب الشيخ في تارة والقاضي والشيخ
حمزة وابي علي واختاره ابن ادریس والمصنف والعلامة وهو الحق وقال
المعتمد ما ذكرناه وهو احد قول الصدوق وان ثبت فدية دين رعد الصدوق
والشيخ وابن ادریس عند الشيخ في تارة واختاره ابن ادریس والمصنف والعلامة وهذا
في سبب الرأس واما في سبب المرأة فعينه ديتها وان ثبت فدية دين **قال** طاب ثراه
وقال الشيخ في الجنية ان ثبتت ثلث الدية وفي رواية ضعف **قول** سبب الجنية
لم يثبت كان فيه الدية عند الشيخ في تارة والخلاف في الصدوق والقاضي وابن
حمزة وابن ادریس واختاره المصنف والعلامة وثلث الدية عند الشيخ في رواية
ابن زياد عن محمد بن الحسن بن سلمون عن عبد الرحمن عن عبد الله الاصم عن شيخ
عن عبد الله عن قال قضى امير المؤمنين عم في الجنية اذا حلفت فلم تثبت الدية كالملة
فان ثبتت ثلث الدية وسهل عاين وابن سكون قال وابن اجماع كذابة
اول البصر فلهذا قال المصنف وفي الرواية ضعف والمعتمد لا يرضى **قال** طاب ثراه
في الاجفان الدية **قول** في الاجفان اذا حلفت جميعا الدية اجماعا وفي تقدير كل
واحد من الافراد خلافا فالرابع في كل واحد قاله في ط واختاره المصنف والعلامة
وفي في ان على الثلث وفي ان سفل الثلث واختاره ابن ادریس وفي النيات
والمنع في ان على الثلث وفي ان سفل النصف وهو مذهب ابي علي وابن حمزة
والشيخ والمعتمد الاول **قال** طاب ثراه وفي حشف العور او ايمان اشهر بالملك
الدية **قول** العين العور اذا كانت قاتية وحشف وجب فيها ثلث الدية عند
الشيخ في الكتب الستة وهو قال الصدوق والشيخ وابن حمزة وابي علي واختاره
المصنف والعلامة وهو المعتمد وقال المعتمد وتلك الدية ربع الدية ومنه مزيد
محقق او دعاه في المذهب **قال** طاب ثراه وفي احد المنع من نصف الدية وفي
رواية ثلث الدية **قول** الاول مذهب الشيخ في ط وابن ادریس والرواية اشارة
الي ما رواه عياض عن ابي جعفر عن قال قضى امير المؤمنين عم في كل جانب من الجانب
ثلث دية النصف ومضمونها قال ابو علي والمصنف والعلامة في **قال** طاب
ثراه وفي تقدير كل واحدة خلافا اه **قول** في استثنى من الدية اجماعا

اغلق الجانيين وهو الذي ولو كان ضرب من بيتي فثبت الصلوات جانيين ان
جناية ما جنى كائنا ما كانتا الا ان يكون الموت فيقاد به ضارب واحد
تخرج الاخرى ومضمونها قال في رواية والاول هو المصنف وهو من باب العلم **قال**
طاب ثراه ولو ادعى المضروب عيبا بصره عيبا الجانية وهو فانية اخلف
الوقت وفي رواية يقابل بالشخص فان بقيت مفتوحة حتى صدق **الاول**
مذهب الشيخ في رواية واشاره المصنف والعلامة وهو المصنف والاشافى مذهب ابى يحيى
مستند رواية الا يصح صنف بن سنان عن امير المؤمنين ع قال واما ما ادعاه في
عينه فانه يقابل بالشخص بعينه عن الشخص فان كان كاذبا لم يملك حتى يفتي بعينه
كان صادقا بقيت مفتوحة حتى **قال** طاب ثراه وقيل في سلس البول الدية وفي رواية
ان دام الى السيل لزمته الدية والى الزوال نكث الدية والى خنوخة نكث الدية
اقول الاول مذهب الشيخ في رواية وقال ابن حمزة وابن ادریس وهو في رواية
عناك ابن ابراهيم عن الصنف ان عليا ع قضي في الرجل ضرب حتى سلس بوله بالدية كاملة
وتوفى المصنف في كتابه وجهه ان التقدير حكم شرعي لا يثبت بمثل رواية عينا لانه
يترى على هذا يجب الحكومة والحمد والاول لانه منفعه واحد في البدن والرواية
اشارة اليها من مارواه الشيخ في باب عن اسحق بن عمار قال سلس رجل ابا عبد الله
وانا حاضر في رجل ضرب رجلا فلم يقطع بوله قال ان كان يمر الى السيل فغلبه الدية
ان كان بقي الى نصف النهار فغلبه ثلثا الدية وان بقي الى ارتقاء النهار فغلبه ثلث الدية
وقال العلامة والنظران المراد في كل يوم والاول في هذه الصورة وجوب الحكومة
لان اسحق قول **المصنف الثالث في السجل** وهو **قال** طاب ثراه والارامة
هو الذي تشر الجند وفيها بعد وجرى الدائمة قال الشيخ نعم وهو الاكثر كون على
خلافة **الاول** مذهب الشيخ في كون الخارصة والدامية مترادفتان على معنى واحد
القاضي في الكامل ويوظف اليقوت ابن زهره وابن حمزة وهو تفسير لا يصح في رجل
اللفظ توجب المعية وتكليفه اليها متغيرتان وهو مذهب السيد في ان يتخار
واختاره المصنف والعلامة وهو المصنف **قال** طاب ثراه **ابن** والمتناجيه وهو الذي
تأخذ في العلم وهو غير ابا صنف من قال الدائمة هي الخارصة فابا صنف
هو المتناجيه ومن قال الدائمة هي الخارصة فابا صنف هو المتناجيه **الاول** بنار جنة
اسما الخارصة والدامية وابا صنف والمتناجيه لثلاثة معان ما تأخذ في العلم

ما تأخذ في العلم سيما ما لا يأخذ في العلم شيئا بعينه الجند خاصة فإخارصة هي التي
تقتل الجند والمتناجيه هي التي تأخذ في العلم كغيره او لا اسكال في وضعه من ان
لمعينين بقي لفظان يعني الدائمة وابا صنف ومعنى واحد وهو ما تأخذ في العلم
سيما في جعل الدائمة مرادفة للخارصة قال الدائمة هي التي تأخذ في العلم سيما
فكأن ابا صنف هي التي تأخذ في العلم كغيره او لا اسكال في وضعه من ان الدائمة
مترادفة للخارصة عابرة الباصرة وابا صنف مترادفة للمتناجيه عابرة الباصرة
قال طاب ثراه وفي احراز الوجه بالجانية دينار ونصف وفي اخذ ثراه ثمانية
وفي اسوداده ستة وقيل منه كافي الا خذ **الاول** مذهب المصنف مذهب العلامة
وجه قال الشيخ في رواية واختاره ابن حمزة والقاضي في الكامل وهو المصنف
المعني وتكليفه والفقير والسيد وابن حمزة الى مساواة الاسوداد للاخضر
قال طاب ثراه وقال جماعة من اهل العلم في البذل على النصف **الاول** مذهب المصنف
بالصنف بن ابي ابيهم لم يوفى بذلك وجوز به العلامة فاجتهد في محله
لشهرتهم منهم وهو المصنف ومحمد بن يحيى وجوب الحكومة لان التقدير شرعي فيقف على
الدلالة الشرعية **قال** طاب ثراه من لم يلاوي له فاحكم وفي دمه له المطالبة
لعود والدية وطلب العفو والمروءة **الاول** روي ابو ولاد عن الصنف في الرجل
يقتل وليس له ولي الا ان اقام له ايسر للمام الا ان يقتل وياخذ الدية فيجوز له
ما لم يمسك به من جنسية المقتول كانت على الامام وكذلك دية يكون للمام بين
ومضمونها قال الشيخان والقاضي ابو علي واختاره المصنف والعلامة والمصنف واجاز
ابن ادریس العفو لانه الوارث فله استقاط حقه كغيره من الوارث **النظر الرابع**
في الوارث **قال** طاب ثراه ولو كان ذميا فخر دية ابيه وفي رواية اسكوف
عن عكرمة دية امه **الاول** وجه الاول ان الواجب في جنسية الجانية دينار
هو عكرمة دية الاب وروي اسكوف عن ابي جعفر عن علي ع انه قضى في جنسية
ليهودية والنصرانية والمجوسية عكرمة دية امه وهو متردك **قال** طاب ثراه ولو لم
يكسب العلم في دية مؤلف ان احد بها غيره والآخر توضع الدية على حاله **الاول**
مذهب ابي علي والشيخ في طو كتاب الفرائض وفي رواية في مذهب في رواية
خارجه ابن ادریس والمصنف والعلامة وهو المصنف **قال** طاب ثراه قال الشيخ وفيما بينها

ادريس لاشي فيه حيث قالوا ليس في شي من الكتاب غير هذه الاربعة دية واجب
ابو علي زيدا في باب وهو خط الصدوق **قال** طاب ثراه فيقول قصير على في غير من
اربع عتقة احد هم موقوف في غير فالكسر ان كان على المشركا حصته لا تخط وضيع
الباقيون وهو حكم في واقعة فلان **قال** هذه رواية محمد بن قيس ومضمونها
افتر القاض وياقي ان صحابا ورد بها لفظ الرواية قال المص في الكتابان تحت
هذه الرواية من حكاية واقعة وانعم بعلوم بوقايح فلعلمه عتقة وسلم لهم فوطوا
او غير ذلك اما اطراد الحكم على ظاهروا في **قال** طاب ثراه روي السكوني
عن جعفر عن ابيه عن علي بن محمد قال كان لا يضمن ما اصدت ابعامه ليلي والرواية
مشهورة غير ان في السكوني ضعفه والاولى اعتبار التعريف لما كان انضاد
او بنار **قال** اكثر اصحابنا الشيخين والقاض والنقي وابن حزم والكليني وابن
زبيرة والكليني على العمل بمضمون الرواية وان على اهل الاموال حفظها بنار
وعلى اهل المالكية ما اصدت مواشيهم بالليل واما ابن ادرسي فاعتبه بالتعريف
وعنده ولم يوفق بين الليل والنهار واختاره المص والاعلم وفخر المحققين وهو
المحمد والسكوني عا **قال** طاب ثراه والعصبة من قرب ابي الميت بالابوين
او بالاب كان خوه واولادهم والعمومة واولادهم والجداد وان علوا في
هم الذين يرون القاتل لوقته والاول **قال** اختلف اصحابنا في تفسير العصبة
على اقوال الاول مختار المص وهو من باب الشيخ وتبعه القاض واختاره العلامة
وهو لمحمد الثاني العصبة الممتحنون لميراث القاتل من رجال العقلاء سواء كانوا
قبل ابيه او بعده وان ساءت القرابة ان كان خوة لآب والاختار لآم كان على
اخوة آب الثلثان وعلى اخوة الام الثلث وهو قول ابي علي الثالث العاقلة
العصبات من الرجال سواء كان وارثا او غير وارث ان قرب فالقرب وهو قول ابن
ادريس الرابع العاقلة من نساء دية القاتل لوقته ولا يلزم من ثرا في رتبة ميراث
على حال وهو قول الشيخ في **قال** طاب ثراه وفي اصحابنا من يترك ميراث
تقرب بالاب والام او بالاب وهو استناد الى رواية سلم بن كهيل في مضمون
هذه الاشارة الى مذهب ابي علي ومستنده ما رواه مالك ابن عتيبة عن ابيه عن

سليم

سلمه بن كهيل قال ابي امير المؤمنين عبد الله بن ابي اهل الموصل قد قتل رجلا
خطا فكتب امير المؤمنين ع الي عامله بها في كتابه ورسيل عن قرابته من المسلمين
في جمعهم اليك ثم انظر فان كان هناك رجل يري له سهم في الكتاب لا يجزى ميراثه
احد من قرابته فانهم الدية وحده بها في ثلث سنين وان لم يكن في قرابته احد له
سهم في الكتاب لا يجزى ميراثه احد من قرابته وكانوا اقرابة سواء في نسبها
فغض الدية على قرابته من قبل ابيه وعلى قرابته من قبل امه في رجلين المسلمين الذين
اجعل على قرابته من قبل ابيه ثلث الدية واجعل من قرابته من قبل امه ثلث الدية وان لم
يكن له قرابة من قبل ابيه ولا امه فغض الدية على اهل الموصل ممن ولد لها ونساء
ولا تداخل فيهم غيرهم وان لم يكن له قرابة ولا هو من اهل الموصل فوده ابي
وليه والمودي عنه ولا رطل دم امر مسلم وابن مسلم يبري مضمون **قال**
طاب ثراه ويذكر ان اباه واولاد في العقل على ان شبه **قال** من لم ينفذ
على والعاقلة وفخر المحققين والموسم وذو السبع في الكتابين ابي عدم دخولهم
تبعه القاض **قال** طاب ثراه وحمل العاقلة دية الموصية فافوقها اتفاقا
ومعادون الموصية قولان **قال** ذو السبع في نية ابي ان العاقلة لا تحمل ما دون
الموصية وبه ذهاب الشيخ في النقي وابو علي واختاره العلامة في الفاء ولم ينفذ
ابي مريم عن الباقر ع **قال** قصر امير المؤمنين ع على العاقلة ان الموصية
مضاعفا وفي طبعها ابن فضال وذو السبع في نية ابي عليها قدر رتبة ثلثي كان
او كسره واختاره ابن ادرسي **قال** طاب ثراه واما كيفية التقسيط فتدبر
فيه الشيخ والوجه وقوله على راي الامام **قال** الشيخ في ط الذي ينفذه
مذهبنا انه لا يحد ذلك بل يعيتم الامام على ما يراه من حاله من النفا والعنف
وان يفرقه على العريب والبعيد وان قلن تبقي الامام في اولي فاولي كان قويا
فموت له نعم واولوا الارحام بعينهم اولى بوقته وقال الشيخ في الكلام بغيره واكثر ما
يحمل كل رجل من العاقلة نصف دينار كان موسرا وربع دينار كان معسرا
لان هذا القدر لا خلاف فيه وما زاد عليه ليس عليه دينار وان صل برقة الذمة فندا
بيان تردد الشيخ وكذا في نية قولان في موضعين وتبعه القاض في التحديد
والربع وابن ادرسي في عدم بل ياض من غير قدر احوالهم حتى يسوي في النعم الذي هو

اشارة لو شارك الختني السكك فالمستور اعطا وها نصف النصفين في
 الفريضة على المذكورة تارة وعلى الاخرى ثمة ان ثالثا اكتفت
 باحدهما او ثلثا فأكبرهما او بتاينتا ضربت احدهما بالآخرى او
 توافقا في وقتها ثم صغفت الحاصل غالبا فلو كان ربع الابوين ختينا
 اكتفت بالسهة او ذكر وختني ثمانية عشر لها حصة وله سهم وثلثا
 او ختني لا غير صغفت مضروب السهة فريضة المذكورة في الحصة فريضة
 الا ثلثيها من الستين ثمانية وعشرين ولها اثنان وعشرون وان
 سككت الطريق المستور في الرد ففريضة الا ثلثيها ثلثون تداخليا
 الاخرى فنصف اكثرهما ليحصل ستون وانه لو كان الختنيان مع
 احد الابوين صغفت مضروب الاربعة في وقتي السهة قلبا ستون
 وله حصة وان سككت الطريق المشهور تداخلت الفريضة وان لم يكن
 الي الصغيف فان جامعها اني صغفت مضروب الحصة في الثمانية عشر
 لها سهة وثمانون ولا حصة احد وستون وله ثلثة وثلثون
 وقد سقط من سهم نصف الرد وهو صورة
 العمل في الثلثة الاخيرة ولله رب العالمين

اب	م	ختني	اب	م	ختني	اب	م	ختني
١١	١١	٣٨	٤	١٩	٢٣	٢٣	٦١	٨٦
١٠	١٠	٣٠	٤	٢٠	٣٠	٤٠	١٠٠	١٨٠
١٢	١٢	٣٦	٤	١٨	٣٦	٧٢	٧٢	٧٢
٣٠	٣٠	١٢	١٢	٤٠	١٨٠			
٢٤	٢٤							

بسم الله الرحمن الرحيم
 هذه الفريضة هي التي
 ذكرها في كتابي في
 الفريضة على المذكورة
 تارة وعلى الاخرى ثمة
 ان ثالثا اكتفت
 باحدهما او ثلثا فأكبرهما
 او بتاينتا ضربت احدهما
 بالآخرى او توافقا في
 وقتها ثم صغفت الحاصل
 غالبا فلو كان ربع
 الابوين ختينا اكتفت
 بالسهة او ذكر وختني
 ثمانية عشر لها حصة
 وله سهم وثلثا او ختني
 لا غير صغفت مضروب
 السهة فريضة المذكورة
 في الحصة فريضة الا
 ثلثيها من الستين
 ثمانية وعشرين ولها
 اثنان وعشرون وان
 سككت الطريق المستور
 في الرد ففريضة الا
 ثلثيها ثلثون تداخليا
 الاخرى فنصف اكثرهما
 ليحصل ستون وانه لو
 كان الختنيان مع احد
 الابوين صغفت مضروب
 الاربعة في وقتي
 السهة قلبا ستون وله
 حصة وان سككت الطريق
 المشهور تداخلت
 الفريضة وان لم يكن
 الي الصغيف فان
 جامعها اني صغفت
 مضروب الحصة في
 الثمانية عشر لها
 سهة وثمانون ولا
 حصة احد وستون
 وله ثلثة وثلثون
 وقد سقط من سهم
 نصف الرد وهو
 صورة العمل في
 الثلثة الاخيرة
 ولله رب العالمين

اب	م	ختني	اب	م	ختني	اب	م	ختني
١١	١١	٣٨	٤	١٩	٢٣	٢٣	٦١	٨٦
١٠	١٠	٣٠	٤	٢٠	٣٠	٤٠	١٠٠	١٨٠
١٢	١٢	٣٦	٤	١٨	٣٦	٧٢	٧٢	٧٢
٣٠	٣٠	١٢	١٢	٤٠	١٨٠			
٢٤	٢٤							

اشارة النسب العدد ربع اربع فان تساوا العددان فثالثان والاء
 فان افني الاقل الاكثر فثالثا اخلان وان كان عددهما ثالثا فتوافقان
 في ادق كسوره والاقبانيان فاذا قسمت الاكثر على الاقل فان لم يبق
 شيء فثالثان وان بقي شيء فثالثا اخلان وان بقي شيء فثالثا اخلان
 ببقية شيء فتوافقان والمقسوم عليه الاخر عادلهما ومخرج جزوهما
 فان بقي واحد فثالثان **اشارة** ربا تسمى الفقهاء رضوان الله عليهم
 المدة اخلين متوافقين لتوافقهم في كسر الحالة وطلعون عليه
 التوافق بالفتح الاعم وهو معتبر عندهم فيما بين الروس والسهام
 فيردون الروس الي جزء الوفاق وهو الكسر الادق ويكفي يكون
 العمل كما ستعرفه فخرج الفريضة الاقل كما في ابوين وثمان بنات وبين
 روسن وسهمهن توافق بالربع فنضرب الاثنين في السهة فتخرج ثلثي
 عشر ولو علك بمقتضى الداخل لبلغت اثنان في ذلك **اشارة**

الكسر اما مفرد او مكررا ومضافا وهو اما متحد او مفرد او مركب
وسمي المعطوف وهو اما ثنائي او زائد ومخرج المفرد سمي وكذلك
المكرر ومخرج المضاف مضروب في مخرج المفرد من بعض من غير
نظر الى النسبة بينها فخرج ثلث الثمن اربع وعشرون مخرج نصف
سدس اربع عاشر واربعون والمركب الثاني مخرج مضروب مخرج احد
مفرديه في الاخران ثانيا وفي جزء وفعة ان توافقا والاكثر ان تداخل
وفيها زاد عليه نظرا لنسبة من مخرجي ثنائي ومفرداتك وتعمل على مضيقه
كما عرفت ثم يبين مخرج المثلثي والمفرد الرباعي هكذا في فصل
مخرج الثلث والرباعي والسدس تقرب الثمانية في الاربع للثاني و
يكتفي بما حصل للداخل ولو كان التركيب رباعيا باضافة الثمن ضربت
الثلثي عشر في جزء وفق الثمانية لمحصل اربعة وعشرون **اشارة** و
لك ان تلاحظ مخرج المفردات ثم تنظر النسبة بين المخرجين فالداخل يسقط
وتكتفي بالاكثر والوفيق تتبدل به وفقه وكذلك فعل بالوفيق لول التوافق
الى الثاني فاضرب بعضها في بعض والحاصل هو المخرج المشترك في
محصل مخرج الكسور التسعة تسقط الخمسة فاحتيا للداخل وتبدل
بالسبعة بغيرها لموافق الثمانية بالنصف فتدخل في التسعة فتسقط الثمانية
بالنصف فتدخل توافق العشرة بالنصف فاضرب الخمسة في الثمانية
والحاصل في التسعة لمحصل الفان وخمسة وعشرون وهو مخرج
الكسور التسعة **اشارة** لو اردت ان كان له حصص مخصوصة في كتاب الله
سمي ذات فرض او مجموع فقراته واقسام الورثة ايضا هم من الذرية اما بان
ياخذ كل فريق حصته منها بالفرض لا عن او بالفرض والرد معا او لا يسمي منها
بل بالفراة او فريق بالاول وفريق بالثاني او فريق بالاول وفريق بالثاني
فالاول كاخت وزوج والثاني كاب وبن وبنت والثالث كابن وبنت والاربع
كاب وام محبوبة وبنت والى مس كابون وابن عم اصناف الورثة مذكورة
صنف ياخذ بالفرض دائما بغير ان لا ينقل عنه ولا يترك بالقرابة اصل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 كتاب الثالث في المنهج الرابع من جملتين
 في الموارث وفيه مقصد وحسب مطالب اما المقصد فذكر فيها قبل
 استدوع في نقل الاحادب اشارة وجيزة الي جملتها ليدلن اراد
 الخوض في هذا الفن من اتقا لها ليصير على بصيرة من امره وبما يكون
 خابطا خط الحشوي اشارة الي السهام واصحابها الفروض في كتاب
 الله ستة النصف والربع والثمن والثلاثان والثلث والسدس وقد
 يعبر عنها بالنصف ونصف ونصف نصف والثلثين ونصف ونصف
 نصف او الربع والثلث وضعف كل ونصف فالنصف للزوج بدون
 الولد وللثمن والاختان ابا عينية او للاب مع عدمها بهذا اذ لم يكن
 معه ذكر والربع للزوج مع الولد وللزوج وان تدرت بدون
 والثلثين لها او لهن مع والثلاثان لما زاد على الواحدة من البنات
 والاختان على في س ما مر والثالث للام مع عدمها ج من الولد
 الاخوة وللثمن وضاعدا من ولديها والسدس لكل من الاوين مع
 الولد وللأم مع الاخوة وللواحدة من ولديها وتركها لغير الثانية بعد
 سقوط الذكر احد وعشرون بعضها ممكن وبعضها ممتنع فامكن
 اجمع النصف مع ثلثه ومع كل من البواقي ستة والربع مع
 كل من الثلثة الاخيرة سبعة والثمن مع الربع والاحير احدى
 عشر والثلثين مع الخامس والسادس ثلثة عشر والسدس
 مع ثلثة اربعة عشر وما عتواه ممتنع وهذا الشكل مكتمل
 بنقصه لاجل اجمال

كتاب الميراث
 ١٧٢٨



مركز الفقيه العاملي

قال في شرح الشرايع
ما خلف بين العلمانية وجوب اختيار
في جملة وانه ما قيل التكاليف بحيث
وقت وجوبه بل هو قبل التكاليف ام لا يجب
قد اختلف قبله التكليف واما التكليف فمقتضى
التكاليفات المتعلقة بالتكاليف فكلما
عليه بالوجوب ولا ينافيه حكمه ان يغرب
موسع ما كان الواجب ولا يخل ذلك اطلاق
افضل افراده الوافية اول وقتها واما
شجب صلوة الفريضة ان لم تغلف
فان لم يفعل الى ان يبلغ التضرع الى
مخرج التضرع فالتكليف وجوب التضرع
لكن الدال على الوجوب في صلاة التضرع
وتكون ما في العبادة فلا يجب ان يكون
والاصل برؤية الواجب ان يكون
النية في نفسها من حيث قولها
غير واضح ان رتبة ما ذكره من حيث
الدال على الوجوب في قولها
لا يقال وجوب عدم الان في بعض
محمول على الاستيجاب لان
الدين الثالث هو ما ذكره من حيث
التكاليف في قولها بالوجوب
في السنة لا ينافي في قولها بالوجوب
السابع في السنة اعني ان
متعلق الامر به هو المتكليف
غير متعلق وذلك في غاية الوجوه
وام ظله العالي

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[The page contains dense handwritten Persian script in Nasta'liq style, which is largely illegible due to extreme slanting and overlapping.]